المسائل النحوية
في
دقائق التصريف

لأبي القاسم المؤدّب

المتوفى بعد ٣٣٨هـ

دكتور
إبراهيم حامد عبد السلام الإسناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الأكرم ... الذي علم بالقلم ... علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على النبي الأعظم المبعوث إلى خير الأمم ، وعلى آله وصحبه الذين كانوا هداة للأمم ومصابيح للظلم ، فعبدوا لنا الطريق ويسروا لنا السبيل .

وبعد

فقد يسر الله لي الفرصة للكتابة في موضوع نحوي من خلال كتاب صرفي ذي قدر عظيم في نصوصه فضلاً عن مكانة سامقة تسلم ذروتها مؤلفه ، وهذا الكتاب هو " دقائق التصريف لأبي القاسم المؤدّب من علماء القرن الرابع الهجري ، ويعد من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في مجال الصرف ، وقد تفرد مؤلفه بمصطلحات غريبة وتقسيمات عجيبة ، وأكثر من الشواهد التي خلت منها كتب الصرف الأخرى إضافة إلى مباحث النحو النفيسة التي حواها ، ولم تعهد عند غيره ، ولذا جاء عنوان البحث:

المسائل النحوية في دقائق التصريف

وقد تهيبت أول الأمر من الإقدام على الكتابة في هذا الموضوع لشعوري أن الكتاب لن أجد فيه ما يروي الغلة ويشفي العلة ، وعندما أنعمت النظر بقراءته وجدت مؤلفه قد طوّف في أبواب النحو المختلفة وأظهر براعة ومقدرة في تناوله مسائله وحسن عرضها وصياغتها بأسلوب تهش له الأسماع ، وتطمئن إليه القلوب ، فقوى الدافع لدى ؛ لأن المؤلف من الرعيل الأول ، ولم ينل شهرة بين علماء التصريف ، وكتابه

هو الأثر الوحيد الذي جعله يأخذ مكانته ، ويتبوأ مقعداً بين العلماء .

وقد وجدت صعوبة في الحصول على هذا الكتاب لنفاد طبعاته وعدم وجوده عند كثير من المتخصصين إلى أن يسر الله لي الحصول على نسخة مصورة منه أعارني إياها أستاذي الدكتور / **عبد الفتاح سليم** جزاه الله عني خيراً ومتعه بموفور الصحة والعافية فجمعت المسائل النحوية في الكتاب وعنونت لها ورتبتها ترتيباً طبيعياً درج عليه كثير من النحويين ، وعقبت على كلام المؤلف بعد عرضه على من سبقه من العلماء ، ثم أيدت ورجحت ما ظهر لي من كلامه ، والآراء الأخرى مشفوعاً بالأدلة التي تؤيده والشواهد التي تعضده .

وجاء البحث في قسمين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة .

أمّا القسم الأول فكان مخصصاً للدراسة ، وجاء في مبحثين تحدثت في الأول عن المؤلف ، وفي الثاني عن الكتاب ، واختص القسم الثاني بالمسائل النحوية في الكتاب وجاء في أربعة فصول :

***الأول* : الكلام ومكوناته**

***الثاني* : الإعراب والبناء .**

***الثالث* : المشتقات .**

***الرابع* : الإضمار والحذف .**

وأدرجت في كل فصل مباحثه الخاصه به ، ثم ختمت البحث ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها وذيلت ذلك بفهرس الموضوعات ليتمكن القارئ من الرجوع إلى الجزئية التي يريدها .

وبعـــد

فـــالله أسأل أن أكون قد وفقــت فيما قصدت ، فإن كان كذلك فهذا فضـــل الله يؤتــيه مـــن يشاء ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قصدت الصواب .

والله مـــن وراء القصـــد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وســـــــلم .

د/ إبراهيم حامد الإسنـــاوي
كلية اللغة العربية بالمنصورة

القسم الأول

الدراسة

وفيها مبحثان :

❁ *المبحث الأول* : **التعريف بالمؤلف ، ويشمل :**

اسمه – لقبه – كنيته – وفاته-اتجاهه النحوي –
أسلوبه ومصطلحاته – موقفه من أدلة النحو – إعراباته

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف

اسمه : محمد بن سعيد ، ويكنى بأبي القاسم[١] ، ويلقب بالمؤدّب ؛ لأنه كان يعلم الناس اللغة والأدب ، فقد ورد في كتابه ما نصه :

يُعَـوِّل بهـذا الذي ذكرته وبما شاكله الأمرُ على المبتدئين في تعلم العربية ؛ ليشحذ أذهانهم ويبعثهم على استعمال فكرهم [٢].

ولـم تذكـر المصــادر شيئاً عن هذا الرجل ولا ترجم له أحدٌ من أصـحاب الـتراجم ، وقد حاولت الوصول إلى ذلك دون جدوى ، ولعل الأيــام تطلعــنا على شخصية هذا العالم لنقف على سيرته ونتعرف على حياته وثقافتــه .

حياته ونشأته :

ليس بين أيدينا ما يرشدنا إلى التعرف على حياة المؤدّب ونشأته ، بـيد أنه وردت في آخر كتابه بعض السطور التي أضاءت لنا جانبا من حياته وكشفت عن موطنه الذي عاش فيه .

يقــول : " فرغــت مــنه صبيحة يوم الخميس لثمان خلون من ذي الحجة في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر مولى أمير المؤمنين .

---

(١) رجّــح المحقــق هذا اعتماداً على ما جاء في أسفل صفحة العنوان من تمـلـيكات " دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدّب بخطه في ٣٣٨هـ . لأن طـبعة المجمــع العلمي العراقي عنوانها : دقائق التصريف للقاســم بــن محمد بن سعيد المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري) وكانت سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

(٢) دقائق التصريف ٣٧٤ " دار البشائر ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م أولى .

سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، وكان الوالي بالشاس أبو العباس بن أبي بكر بن مُحتاج مولى أمير المؤمنين (١).

فماذا عن هذه المنطقة (الشاس) التي عاش فيها المؤلف ؟

إن مدينـــة الشاس هي ما وراء النهر – نهر سيحون – متاخمة لبلاد الترك ، خرج منها كثير من العلماء ، وكان الوالي عليها آنذاك أبو العباس ابن أبي بكر بن مُحتاج سنة ٣٣٨هـ وهي السنة التي انتهى فيها المؤلف من كتابه (٢) وهذه المدينة في الأغلب مدينة طشقند في التركستان الغربية كما يفهم من وصف الجغرافيين العرب ، وكانت مسقط رأس علماء أجلاء، منهم أبو بكر محمد بن علي إسماعيل القفال الشاسي المتوفي سنة ٣٦٦هـ ، والإمـــام إســـماعيل الـــبخاري،ومديـــنة طشـــقند الآن عاصمة جمهورية أوزبكستان السوفيتية ، وتعد رابع مدينة من حيث عدد سكانها بعد موسكو ولينـــنجراد وكيـــيف ، وتقع على نهر جرْجق (نهر الشاس القديمة) من روافد نهر سيحون الذي يعرف اليوم بـــ " سيردريا "(٣).

❁❁❁❁❁

---

(١) الدقائـــــق ٥٢٧ .

(٢) معجم البلدان ٣ / ٣٠٨ .

(٣) راجـــع:تـــاريخ بخـــارى للنرشخي حاشية ٢ ص ٢٨ ترجمة أمين بدوي وغيره " ثالثة – دار المعارف بمصـــــر .

شيوخه :

ورد في نص الكتاب أنّ المؤدّب أخذ عن عالم واحدٍ هو : أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاسي التركي المتوفي سنة ٣٣٥هـ [١] وكان يلقبه بالثقة ، فيقول : أنشدني العبدُ الصالحُ ، الثقة في دينه ، الثقة في روايته [٢].

وفـــي موضـــع آخـــر يقول : حكى له الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري – رحمه الله [٣].

وفـــي موضـــع ثالث يقول : أنشدنا الثقة عن أبي محمد عبد الله بن مسلم [٤].

ويصـــف المـــؤدّب الهيثم بن كليب بالعبد الصالح ، فيقول في أثناء حديـــثه عـــن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [٥]. أي : أتـــرككم الدنـــيا أتقـــاكم عـــند الله ، سمعت العبد الصالح يحكيه عن ابن الأنباري [٦].

هـــذا كل ما تعرفت عليه وتكشّف لي عن المؤلف من خلال بعض الســـطور التـــي وردت فـــي كتابه ؛ لأن المصـــادر أغفلت ذكره فحجبت الضوء عن شخصيته ومعرفة فكره وثقافتـــه .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٥٩/١٥ ، تذكرة الحفاظ ٨٤٨ .
(٢) الدقائق ٣٤ .
(٣) السابق نفسه ١١٥ ، ١٢٢ .
(٤) السابق نفسه ١٨١ .
(٥) الحجرات : ١٣ .
(٦) الدقائق ٢٣٥ .

وفاتــه : فرغ المؤلف من كتابه سنة ٣٣٨هـ ، ولذا يمكن القول إنه مات بعد هذه السنة ، إذ لا ندري الفترة التي عاشها بعد الفراغ من كتابه، وليس بأيدينا ما يهدينا إلى ذلك

فحياة المؤلف اكتنفها الغموض وأحاطت بها الغيوم ، ولم يكشف أصحاب التراجم لنا شيئا عنها وقد أشار صاحب كتاب : هشام بن معاوية الضرير د. تركي العتيبي في أثناء ترجمته للمؤدب في إحدى حواشيه نقلا عن مخطوط عقود الجمان لابن الشعار ٢٧/٣ أن المؤدّب توفي سنة ٦٠٣هـ وهو بعيد لأن العلماء الذين نقل عنهم لم يتجاوزوا القرن الرابع الهجري[١]. رحم الله المؤدّب رحمة واسعة كفاء ما قدم للعربية وأهلها .

اتجاهه النحوي :

غلب على المؤدّب الطابع الكوفي وظهر ذلك جليا في أسلوبه وعرضه للمسائل النحوية في كتابه ، واستعماله لمصطلحات الكوفيين ، ومن ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن بنية الفعل الماضي ، فقال تحت عنوان " حكم في الأفعال الماضية : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فعل بنصب الفاء – أي فتحها – لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن . وآثرت النصبة – الفتحة – لأنها عندهم أخف الحركات ، فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر يقصد – المبني للمجهول – قلت : فُعل ، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر – المبني للمعلوم – وخفضت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فُعل ،

(١) هشام بن معاوية الضرير ص ١١٤

نحو : عمرو وزفر وقثم ، وما أشبهها [١]. فقد استعمل هنا مصطلح الخفض المقابل للجر عند البصريين وإن كان النحاة يخلطون بينهما ، إلا أن التعبير بالجر هو الشائع الأعم وكذا عبّر عن اسم الفاعل بالفعل الدائم كما يفعل الكوفيون فقال في معنى قوله تعالى ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ [٢]. وكائن الله غفورا رحيما ولم يزل كذلك ، وصلح الماضي في موضع الدائم لما كان المعنى مفهوماً [٣]. والفعل الدائم يُعنى به عند البصريين اسم الفاعل ، ولا يطلقون هذه التسمية إلا إذا كان عاملا ، ولا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، يقول الزجاجي في مجالسة إثر حوار دار بين ثعلب وابن كيسان ما نصه : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأي شئ ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما ؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه [٤].

وراوي هذه الحكاية ثعلب أحد تلامذة الفراء ، وسائله هو أبو الحسن محمد بن كيسان وهو بصري كوفي خلط بين المذهبين .

استعمل المؤدب مصطلحي النعت والتكرير المقابلين للصفة والبدل

---

(١) الدقائق ٣٤ .

(٢) النساء ٩٦ وآيات أخرى .

(٣) الدقائق ٣٩ .

(٤) مجالس العلماء ٢٢٤ تح هارون ط ثانية .

عند البصريين ، ومن ذلك ما قاله في أثناء ذكره للأوجه الإعرابية الجائزة في قوله تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ [١]. فقال : وإن قيل : حكمة بالغة ، بالخفض على التكرير من الهاء ، وإن رفعت الحكمة على النعت لـ " مزدجر " فهو جواب تاسع ، وإن قيل : " ما فيه مزدجر حكمة بالغة ، فخفض المزدجر بالتكرير على الهاء فهو رابع عشر .

وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم البصريون مصطلح النعت أيضا فهذا سيبويه يقول في كتابه : ومن النعت أيضا : مررت برجل أيّما رجل ، فأيّما نعت للرجل في كماله وبذّه غيره ، كأنه قال : مررت برجل كامل [٢]. وفي هذا رد على ما زعمه الدكتور شوقي ضيف من أن سيبويه لم يستعمل مصطلح النعت وإنما أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه هو الفراء ، يقول الدكتور ضيف : كان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة [٣]. أما التكرير فهو اصطلاح كوفي يقابل البدل عند البصريين وقد جاء في شرح الأشموني في باب البدل ما نصه : وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير [٤].

– النصب على الصرف . مصطلح أطلقه الكوفيون على الاسم المنصوب بعد واو المعية ، وعلى الفعل المضارع المنصوب بعد واو

---

(١) القمر : ٥ .

(٢) الكتاب ١/٤٢٢ ، ٤٢٣ هـ

(٣) المدارس النحوية ٢٠٢ .

(٤) شرح الأشموني ٣/ ١٢٣ .

المصاحبة ، ودرج على نهجهم المؤدّب فقال :

والعرب تنصب آخر المستقبل على الصرف ، مثل قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فتنصب تشرب " لأنه صار مصروفاً عن طريق النهي في وجه ، وذلك أنه لو أفرد كل واحد منهما في الأكل والشرب لم يكن عاصيا ما دام آخر الفعل الثاني منصوبا ولو جمع بينهما كان عاصيا ، فإذا أراد أن لا يشرب المخاطب اللبن أصلا ولا يأكل السمك أصلا كسر آخر الفعلين [١].

ومما يشهد بكوفية المؤدّب أيضا نعته الخليل بن أحمد بالبصري فيقول : قال الخليل بن أحمد البصري - رحمه الله - [٢].

ويستعمل المؤدّب مصطلح الجحد المقابل للنفي عند البصريين فيقول: وتقول في الجحود : ليس عندي مال فأعطيك [٣]. بنصب المضارع جوابا للنفي .

وقد ظهرت النزعة الكوفية لدى المؤدّب بصورة لافتة عندما صرح بأن الفعل أصل للمشتقات ، فقال :

اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه ، وأصل له فقال : وأول من سماه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن البصري ، وسمي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي ولأنه

(١) الدقائق ٥٤ .
(٢) الدقائق ٥١ وغيرها .
(٣) السابق نفسه ٥٣ .

متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد [١]. ولم يمنعه ذلك من موافقته للبصريين في علة رفع المضارع وهي وقوعه موقع الأسماء [٢].

ولعل في هذا القدر ما يكشف عن شخصية المؤدّب النحوية التي اتسمت بالطابع الكوفي .

أسلوبه ومصطلحاته :

تميز المؤدّب في كتابه بأسلوب فريد وترتيب عجيب وتقسيم غريب للموضوعات التي تناولها ، واستعمل مصطلحات لا توجد عند غيره ممن كتبوا في المجال الصرفي ويوضح ذلك ما يأتي :

أولاً : استعمل مصطلح الإعراب في موضع البناء تجوزاً ومن ذلك قوله : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فَعَلَ بنصب الفاء ، لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن .

يسمى الفتحة النصبة كثيراً في كلامه فيقول : وآثرت النصبة لأنها عندهم أخف الحركات ونصبت العين ؛ ليتصرف الصرف على وجوهه

ونصبت اللام من الفعلين – يقصد الماضي والمضارع لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي ويقصد بالعوامل الحروف التي تدخل على الفعل فتغير حكمه الإعرابي ، وبالزوائد والحوادث والكواسي حروف المضارعة أنيت .

ويعلل لبناء قائلا : وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقاً بين الواحد والجماعة ، لأن من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة فَعَلْ بلا

---

(١) الدقائق ٦٠ .

(٢) السابق نفسه ١٣٨ .

واو ولا ألف .

ثم يضيف قائلاً : وإن شئت قلت : لأنه مضى وانقضى فحكمه ضعف فألزموه أضعف الحركات وأضعفها النصبة – أي الفتحة – لأنه لا علاج لها في الشفتين ، والدليل أيضا على أنها أضعف الحركات أن العرب لم تحذفها في شئ من كلامها لضعفها وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتهما .

ويقول في موضع آخر : وإن شئت قلت نصب آخر الماضي لخروجه من الوصف ، ووصفه الحادثة التي تلزم أوله ، وذلك أن للأسماء أوصافا تكون الأسماء مرتفعة بها فكذلك للأفعال أوصاف ترتفع هي بها (١).

واستعمال ألقاب الإعراب في موضع البناء ، وإطلاق كل واحد منهما على الآخر تجوز منه وكانت سمة عند القدماء ومنهم المؤدِّب ، يقول العكبري : وألقاب الإعراب أربعة : رفع ونصب وجر وجزم ، وألقاب البناء ضم وفتح ووقف ، وتسمية كل واحد منهما باسم الآخر تجوُّز ، وإنما فرقوا بينهما في التسمية لافتراقهما في المعنى وذلك أن حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل ، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالة عليها ليكون كل اسم دالاً على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى الأفهام(٢).

– أطلق المؤدِّب على الفعل المبني للمجهول الفعل المضمر ،

---

(١) الدقائق ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) اللباب ١ / ٦٠ .

وعلى المبنى للمعلوم الظاهر ، فقال :

فإذا أخبرت عنه – يقصد الرجل – بالفعل المضمر قلت : فُعِلَ برفع الفاء فرقا بين المضمر والظاهر " [١].

– قسّم المؤدّب الفعل الماضي بحسب دلالته على الزمن أقساما ثلاثة معرفا بكل قسم ، فقال :

والماضي ثلاثة أنواع : نص وممثل وراهن ، فالنص : ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه مثل قوله تعالى ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾ [٢]. والممثل : ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه مثل قول الله جل وعز " أتى أمر الله فلا تستعجلوه " [٣]. أي : يأتي والراهن : المقيم على حالة واحدة مثل قوله تعالى ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ [٤]. ألا ترى أنه كان قديرا واليوم أيضا هو قدير وبعد اليوم قدير " [٥].

ويتظر المؤدّب إلى الماضي من حيث دلالته اللغوية ويسميه بأسماء مختلفة فيقول : ويسمى الماضي ماضيا ، وواجبا ، وعاثراً ومعرّى ، ويبين سبب تسمية كل اسم من ذلك ، فيقول : وسمي ماضيا ، لأنه مفروغ منه ، ولوقوعه في الزمان الماضي ، وسمّي واجبا ، لأنه وجب ،

(١) الدقائق ٣٤ .
(٢) النحل ٧٥ .
(٣) النحل ١ .
(٤) الأحزاب ٢٧ .
(٥) الدقائق ٣٦ ، ٣٧ وص   من البحث .

أي : سقط ووجبت الشمس إذا غابت ، وقد يجوز أن يكون مأخوذا من قولهم ، وجب البيع : إذا تم وانعقد وسمى عاثراً ، لأنه عار أى ذهب ومنه قيل لحمار الوحش عَيْر لركوب رأسه في الفلاة ذاهبا يمنه ويسرة ، وقيل للفرس إذا كان على هذا المثال عيّار .

وسُمّى مُعَرّى لأنه عُرّى من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي [١].

وينتقل بعد ذلك إلى المضارع فيتحدث عنه تحت عنوان : حكم في الأفعال المستقبلة " ويعبر عنه بالمستقبل دائما اعتباراً بإحدى دلالتيه وهى الاستقبال . ويقسمه قسمين فيقول : والمستقبل نوعان : نص وممثل .

فالنص : ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه معناه ، نحو قولك : يضرب زيد غدا عمراً .

والممثل : ما كان لفظة لفظ المستقبل ومعناه لماضي الزمان وعاثره يقصد – ذاهبه – وذلك نحو قولك : سرت أمس حتى أدخلُها ، أى : حتى دخلتها ، لأن في قولك : سرت دليلا على ذلك [٢]. ويُعرّج بعد ذلك على الحروف فيقسمها ثلاثة أصناف فيقول : واعلم أن الحروف على ثلاثة أصناف: صنف يسمي حروف التفرقة ، وصنف يسمى حروف النَّدهِ ، وصنف يسمى حروف الحكاية ، فأما حروف التفرقة ، فإنها نحو قد وهل ، وبل ، سميت حروف التفرقة لأنها تفرق بين حدود الكلام ، وحروف النَّدهْ " [٣]. يقصد الزجر

---

(١) الدقائق ٤٤ ، ٤٥ وص من البحث

(٢) الدقائق ٤٦ .

(٣) ورد في اللسان نده ما نصه : النَّدهُ : الزجر عن كل شيء والطرد عنه –

– مثل : حلْ في زجر الناقة [١] ، وصه ومه

وحروف الحكاية ، مثل : دَدْ [٢]. ، وطَقْ [٣]. ، سميت هذه الحروف حروفا لأنها موصولة بأطراف الكلم ، كالهجاء لا تتمكن من التصريف إلا بتضعيف أو مد [٤].

ومن المصطلحات التي استعملها أيضا المؤدب في كتابه تسميته ألف الاستفهام ألف استئذان ، والألف التي يعبر بها المتكلم عن نفسه في نحو : أكتب ألف عبارة ، فيقول : وإذا استأذنت قلت أأفعلُ ؟ بألفين : ألف استئذان وألف عبارة ، فإذا أدخلت ألف الاستئذان على ألف القطع فلك ثلاثة أوجه : مد الألف الأولى وحذف النبرة من الألف الثانية نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥]. وإظهار النبرتين معا على مذهب التحقيق ، وزيادة مدة بين ألف الاستفهام وألف

= بالصياح ، وقال الليث : النده الزجر عن الحوض . قال ابن الأثير : والنَّدَهُ الزجر بصه ومه .

(١) ورد في اللسان " حلا " نقلا عن الأزهري : يقال للبعير إذا زجرته : حوْبُ وحَوْبَ وحَوْبِ ، وللناقة : حَلْ جزم ، وقال أبو الهيثم يقال في زجر الناقة : حَلْ حَلْ .

(٢) قال الليث : ددْ حكاية الاستنان للطرب . والضرب بالأصابع في اللعب . اللسان : ددا .

(٣) طقْ : حكاية صوت حجر وقع على حجر . اللسان طقق .

(٤) الدقائق ٣٨٤ .

(٥) البقرة ٦ .

القطـــع [١]. وقـــد أغـــرب المؤدِّب في العنوانات التي وضعها في كتابه وورودها في البحث يغني عن إعادتها هنا .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المصطلحات وتلك التقسيمات مدى إطلاع المؤدِّب على كتب من سبقه واتساع مداركه وتفرد شخصيته .

- إعراباتـــه :

اســتوفى المؤدِّب الأوجه الإعرابية الجائزة في الآية القرآنية عندما عـــرض لهـــا في كتابه ووردت ضمن تأييد استشهاداته ، وهذا يدل على ســعة إطلاعه ومقدرته وامتلاكه لزمام اللغة وعمق قراءاته وإفادته من كتب السابقيـــن من النحـــاة والمفسرين والمعربين ، ومن ذلك ما أورده في قوله تعالى : ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾ [٢]. عندما تحدث عن النصب بإضمار فعل مع ألف الاستفهام وغيرها فقال : ومنه – أي من وجوب حذف الفعل – أحشفا وسوء كيلة ؟ [٣].

والنصب مع ألف الاستفهام أقوى وأوضح معنى . ولذا كان الحذف واجـــبا في المثل وتقديره : أتبيع ... وتكيل . ولم يرفض غيره فقال : وغـــير النصب من المستعمل مقبول غير مردود ، ويؤيد النصب بقراءة مجاهد " شهرَ رمضان " [٤]. ويورد الأوجه الجائزة فيها فيقول :

---

(١) الدقائـــــق ٤٩ .

(٢) البقـــرة ١٨٥ .

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٢٠٧ .

(٤) راجـــع : مختصـــر ابـــن خالويـــه ١٢ ، والكشاف ١ / ٣٣٦ وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٣٢ .

"شهر رمضان " بالنصب على معنى الإغراء: عليكم شهر رمضان.

وهذا الرأي منسوب إلى أبي عبيدة في الدر المصون [١].

وقال اليزيدي – يحيى بن المبارك ت ٢٠٢هـ : نصب شهر رمضان بالحمل على : وأن تصوموا شهر رمضان خيرٌ لكم . وعزاه السمين أيضاً إلى ابن عطية .

ورد ابن الأنباري هذين الرأيين قائلاً : ليس هذا الجواب صحيحاً على الاتصال ؛ لأن المنصوب يدخل في صلة أن ، " وخير لكم " خبر أن ، وما يفرقُ بين الاسم وصلته بخبره فساده كفساد أن تأكل خيرٌ لك طعامنا ، أن تلبس أجدى عليك ثيابا [٢].

ويتفق أبو حيان مع ابن الأنباري فيقول : يلزم على هذا الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي ؛ لأن الخبر وهو " خير " أجنبي من الموصول ولا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته " وشهر " من تمام صلة أن فامتنع ما قالوه .

ويسترسل المؤدّب في بيان أوجه النصب فيقول : وإن نوى التكرير وأن ينصب الشهر بأن تصوموا مكروراً كان في هذا ضعف لأنه يخرج عن الاتصال إلى الانقطاع ويجعل الكلام كلامين بلا اضطرار .

والمعروف أنه يقابل التكرير عند الكوفيين البدل ، عند البصريين ولذا وجّه أبو حيان هذا بأن شهر رمضان بدل من " **أياما معدودات** "

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٢٧٨ .

(٢) الدقائق ٤٩٤ بتصرف .

وليس هو المراد هنا بل المراد من التكرير التقديم والتأخيـــر [١].

ويستمر المؤلف في بيان أوجه النصب فيقول : وفي إعراب الشهر وتبين مذاهب النحو فيه بعد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة أحد عشر وجها ، منهـــا :

– انتصــاب الشــهر بمشــتق من الصيام أي : كتب عليكم الصيام فصوموا شهر رمضان . قال السمين : وهو أجودها .

فإن نصب الشهر بالحمل على " أياما معدودات " فهو وجه ثان وما يخلو عند الفراء من نية التكرير – بقصد البدل – لتعريف الشهر وتنكير الأيام .

وإن رفــع الشــهر على القراءة السائرة التي عليها عامة المسلمين بـــالذي أنـــزل فيه القرآن فهو جواب ثالث . وإن رفع بالترجمة – بقصد البدل – عن الصيام كما يقال : سرق زيد ماله ، كان جوابا رابعا ، وإن رفــع الشهر بمشتق من الصيام لم يسم فاعله فهو جواب خامس يُلخص : كتــب عليكم الصيام . يُصام شهر رمضان ، وإن رفع بنية الإغراء على أنه خبر مبتدأ مضمر تلخيصه : هذا شهر رمضان فهو جواب سابع [٢].

ويورد آية أخرى وهي قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْـرًا رَسُولا ﴾ [٣]. ويذكر في إعرابها عدة أوجه ، منها قولـــه :

وممـــا نصب بمشتق من الفعل أيضاً قول الله عز وجل ﴿ قَدْ أَنْزَلَ

---

(١) راجع معاني الفراء ١ / ١١٢ .

(٢) الدقائـــق ٤٩٤ ، ٤٩٦ .

(٣) الطلاق ١٠ ، ١١ .

اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولا ﴾ انتصب الرسول بمشتق من الذكر ، وتلخيصه: ذكـراً يذكـر رسولا ، اتبعوا رسولا ، وإنما صلح وقوع الإغراء بنكرة لأنها وصلت بـ " يتلو" فأدنتها الصلة من المعرفة [١].

وفي موضع آخر يكمل الأوجه الجائزة في الآية نفسها فيقول : في إعـراب الرسول ثمانية أوجه ، فيها : انتصابه بمضمر يدل عليه أنزل ، وتلخيصه : قد أنزل الله إليكم ذكرا وبعث رسولا ، فكفى أنزل من بعث ، وهذا كقول الشاعر :

ورأيت زوجك في الوغى ∴ متقلداً سيفا ورمحـــا [٢].

يريد : حاملاً رمحا ، فكفى متقلداً من حامل وهذا هو الأوجه .

والجـواب **الثاني** في نصب الرسول مضمر مع اتقوا ، تلخيصه : فـاتقوا الله يـا أولـي الألـباب وصدقوا رسولا واتبعوا رسولا ، وحجة الإضمار هنا هي الحجة هناك .

والثالث من الأجوبة انقطاع الكلام عند الذكر وانتصاب الرسول على الإغـراء المسـتأنف : عليكم رسولا ، ووقع الإغراء على المنكور حين وصل وأشبه المعروف .

والرابع : نصبه بمشتق من الذكر ، أي : ذكراً يذكر رسولا وقد تقدم

والجـواب **الخامس** انتصـاب الرسول بـ أنزل إليكم ذكراً لتضمنه

---

(١) الدقائق ١٢٣ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل قاله عبد الله بن الزبعري في شعره ٢٢ ، وقد ورد في الدقائق ٤٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٦١٢ ، والخزانة ٢ / ٢٣١ ، ٣ / ١٤٢ ، ٩ / ١٤٢ ، واللسان : قلد والمعجم المفصل ١ / ١٦٢ .

معنى بعث الله رسولا .

والجـواب **السادس** : انتصاب الرسول على الاتباع للذكر والرسول جـبريل علـيه السلام ، وهو فيما تقدم من الأجوبة محمد عليه السلام ، وتلخيص هذا الجواب : قد أنزل الله إليكم مبلغ ذكرٍ رسولا ، فناب الذكر عن المبلغ .

والجـواب **السادس** : انتصاب الرسول على الاتباع للذكر ، والذكر معـناه الشرف والفضل وليس بمقصود قصدَ القرآن وأنزل محمول على أظهر وأبان . وهذا القول أحق ما ذكر بأن لا يقاس عليه وقد ذكرته في صدر الكتاب .

والجواب **الثامن** : رسول يتلو بإضمار هو رسول يتلو .

وجواب **تاسع** : أيضا هو رفع الرسول بإضمار : هذا ، وفيه معنى الإغـراء كما أجازوا ناقةُ الله بالرفع . وهي قراءة زيد بن على (١). وفي الرسـول وجهـان آخران : الخفض بمعنى ذِكْرَ رسولٍ ، والرفع بتأويل يُذْكَرُ رسولٌ (٢).

واستحسن الفراء الرفع فقال : نزلت في الكتاب بنصب رسول وهو وجـه في العربية ، ولو كانت رسول بالرفع كان صوابا لأن الذكر رأس آية ، والاستئناف بعد الآيات حسن (٣).

- موقف المؤدّب من أدلـة النحـو :

---

(١) راجع : الدر المصون ١١ / ٢٤ .

(٢) الدقائـق ٤٨٢ – ٤٨٥ .

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٦٤ .

السماع والقياس :

اعتد المؤدّب كغيره من الكوفيين بالسماع واحترم القياس وعمل به ، ومن ذلك ما قاله في أثناء الحديث عن حجازيك ؛ حيث قال : وفتح الحاء من حجازيكما يقول مذهب من ذهب إلى أن لبيك دعاء وسؤال وليس بخبر ، إذ الحاء تفتح في الإغراء والطلب ، وتكسر في الخبر ، فيقال : حاجزت حجازاً ، وحَجاز حَجاز يا رجل ، ولو كسرت ، فقيل : حجازيكما على أنه تضمن معنى الإغراء والطلب لم يكن في ذلك فساد من جهة القياس ، فأما السماع فلا يُصرف عنه ولا يتكلم بغيره [١].

وإذا بحثنا عن مصادر المؤدّب السماعية نجد أنه أخذ عن أكثرها كما فعل غيره من متقدمي النحاة ، وفي مقدمتها القرآن الكريم ، فقد استشهد بآيات كثيرة أثناء شرحه للمسائل النحوية التي أدرجها في كتابه ، ولم يغفل جانب القراءات القرآنية المختلفة المتواترة منها والشاذ موجها الإعراب فيها على وفق القراءة ، وكذا الأحاديث والآثار لم تكن بمنأى عن استشهاداته بل ذكر حوالي أربعةٍ وعشرين حديثا وأثراً في كتابه .

ونالت الأشعار حظا وافراً في كتابه فاستشهد بأربعة وعشرين وتسعمائة بيت من الشعر جاءت جُلّها من عصر الاستشهاد . وكذا أقوال العرب وهي حجة إذا قيلت في عصر الاحتجاج ، وقد أكثر المؤدّب من إيرادها والاستدلال بها .

– ***الإجماع*** : والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة .

---

(١) الدقائق ٤٣٣ .

قـال ابـن جني : وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا [١]. وقد اعتمده المؤدّب فقال :

وإذا أخـذت عـن الرجليـن قلت : فعلا ، بألف في آخره علامة للمضـمر في الفعل ، وهذه العلامة تكون غير ظاهرة في فعل الواحد ، وظاهـرة في فعل الاثنين والجماعة ، فأما الفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا يجمـع على إجماع من الكوفيين والبصريين ؛ لأنهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلاً واحداً » [٢].

العلـة عند المؤدّب :

اسـتخدام المؤدّب التعليل لتوضيح وجهة نظره وتوجيهه اختياراته والإجابـة عمن يعن للقارئ من استفسارات ولم تخل فقرة في كتابه من التعليل ، ومن ذلك ما قاله في موضع الألف في التثنية والواو في الجمع حيث قال :

وموضـع الألف في التثنية والواو في الجمع رفع بفعلهم ، وزيدت الألف بعد الواو في الجمع للفصل بين واو العطف وواو الجميع في مثل قولهم : لما حضروا قام زيد ، ولما استعملت هذه القضية في الأفعال التي تنفصـل واوها عن الحرف قبلها استعملت في الأفعال التي تتصل واوها بالحـرف قبلها ليكون الحكم في كل موضع واحداً ، ورفع الحرف الذي قبل الواو وحقه النصب ، لأنه آخر الماضي ؛ لمجاورته الواو [٣].

---

(١) الخصائص : ١ / ١٨٩ .

(٢) الدقائـق : ٣٩ .

(٣) الدقائـق ٣٩ .

وفي موضع آخر يقول عند إسناد الفعل الماضي إلى الضمائر : فإذا أخبرت عن النسوة قلت : فَعَلْنَ ، بتسكين اللام لأنه بناء ، ونصبت النون؛ لأن نون الإناث بنيت على أن يكون قبلها ساكن أبداً فحفزها إلى النصب. فإن قال قائل : هلا حرّكت اللام وسكّنت النون ؟ قلت : لأني لو فعلت ذلك لم أعرف هذه البنية من المصادر المبنية على فَعَل ، مثل : بَطَرَ وأَشَرَ وأشباههما . وإذا أخبرت عن نفسك قلت : فعلتُ بتاء مضمومة وسكنت اللام كراهية توالي الحركات . وإذا أشركت في فعلك واحداً أو أكثر منه قلت : فعلْنا . بنون وألف بعدها .

فإن قال قائل : فهلا اقتصرت على النون وحدها دون الألف ؟ فقل: لأني لو اقتصرت عليها وحدها لكان الكلام يدل على جمع النساء ، ولو اقتصرت على الألف وحدها دون النون لكان الكلام يدل على الإخبار عن الاثنين فاحتجت إلى إثباتهما معا لهذه العلة ، وإنما سويت بين الإخبار عن الاثنين وعن الجماعة فقلت : فعلْنا لضيق الكلام ، إذ لم نجد إلى غير ذلك سبيلا ، والعرب تعبر عن الاثنين بلفظ الجميع من غير ضيق في الكلام ، وإليه يوجه قول الله جل وعز : ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [1]. يريد الأخوين فصاعداً [2]. ويكفي هذا لتوضيح مدى اهتمام المؤدّب بالعلة وعنايته بها لتثبت الفكرة في ذهن المتلقي وتكوين المادة اللغوية لديه دون عنت ومشقة .

---

(١) النساء ١١ .

(٢) الدقائق ٤١ .

المبحث الثاني : بين يدي الكتـــاب

اسم الكتاب :

جاء على صفحة عنوان المخطوطة ذكر اسمه مع بيان هدفه كما يلي :

كـتاب دقائق التصريف ، كتاب فيه علل التصريف ودقائقه حكاها عن الأئمة مصنفها القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب .

وفي آخرها ورد " آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير الخلق محمد النبي وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً ، ولا حول ولا قـوة إلا بـالله العظيم ، اللهم اغفر لمؤلفه أبي القاسم محمد بن سعيد المؤدّب " .

ويلاحـظ أن اسـم المؤلف ورد بروايتين الأولى : القاسم باللقب ، وفي آخر الكتاب جاء أبو القاسم بالكنية ، فهل هو القاسم أو أبو القاسم ؟

رجـح المحقق الدكتور حاتم الضامن أنه أبو القاسم اعتماداً على ما ورد في آخر الكتاب ، فقال :

وأنـا أميل إلى أن اسمه (أبو القاسم بن محمد) وأن الناسخ أخطأ فأسقط كلمة (أبو) لأنه أملى العنوان من حفظه وأضاف عبارة : كتاب فيه علل التصريف ودقائقه ، وما جاء في آخر الكتاب هو الصواب ؛ لأن المؤلف هو الذي كتب هذه الخاتمة ، ويؤيد ما ذهبت إليه ما جاء في أسفل صـفحة العنوان الخاتمة ، ويؤيد ما ذهبت إليه ما جاء في أسفل صفحة العـنوان مـن تمليكات : (دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد المـؤدّب بخطة في ٣٣٨هـ) [١]. وقد طبع الكتاب مرتين ، إحداهما سنة

---

(١) راجع : بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص د/ حاتم الضامن = .

١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. بمطبعة المجمع العلمي العراقي – تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ود/ حاتم الضامن ، ود/ حسين تورال ، وهي النسخة التي اعتمد عليها البحث في تناول مسائله النحوية ، وقد أعارني صورة من هذه الطبعة أستاذي الدكتور / عبد الفتاح سليم بعد أن تعبت في البحث عن الكتاب وسؤال المتخصصين عنه .

والطبعة الثانية طبعة دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق سنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م بتحقيق د. حاتم الضامن منفرداً ، وقد ذكر في مقدمة هذه الطبعة سبب انفراده بتحقيق الكتاب فقال :

كان د. أحمد ناجي القيسي – رحمه الله تعالى – قد طلب إلي تحقيق هذا الكتاب لنشره في المجمع العلمي العراقي ، ولكن بشرطين ، الأول : أن يكون مشاركاً في التحقيق ، والثاني أن يكون د. حسين تورال مشاركاً أيضاً ؛ لأن الفضل يعود إليه في تصوير المخطوطة فأنجزت تحقيق الكتاب في ثلاث سنوات لم يشاركني فيه أحد وأخي الشاعر وليد الأعظمي علَى علْمٍ بذلك ، وهكذا كان أمر الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م . واليوم وبعد مضي سبع عشرة سنة أعلن هذه الحقيقة ، وأقدم هذه الطبعة المنقحة والحمد لله أولاً وأخراً [١].

وأقول : إذا كان الأمر كذلك فلم ورد اسم المحققين الثلاثة على غلاف الطبعة الأولى ؟ أترك الإجابة عن هذا للدكتور حاتم الضامن وبخاصة أنه لا خلاف بين الطبعتين في شيء ، وأن منهج التحقيق واحدٌ

= ص ٣٠٠ " كلية الآداب – بغداد . ومقدمة الكتاب طبعة دار البشائر ص٦

(١) مقدمة الكتاب ص ٥ ط دار البشائر .

جاءت فيه أرقام حواشي كل صفحة على حدة غير متواصلة أو متسلسلة . بيد أنه أضاف في الطبعة الثانية التي تفرد بتحقيقها – كما يقول – دراسة مقتضبة عن الكتاب فقال : وكنت قد عقدت العزم على دراسة الكتاب والتنقير عن المصطلحات التي انفرد بها بعد أن قضيت ثلاث سنوات في تحقيق الكتاب والإشراف على طبعة ، ولظروف خاصة لم ألحق هذه الدراسة بالكتاب في طبعته الأولى وآمل أن تأخذ مكانها في الطبعة الثانية التي أعددتها واستدركت ما وقع من أخطاء في الطبعة الأولى ، وفي هذه الطبعة بيان وتوضيح حول حقيقة الظروف التي أحاطت بتحقيق الكتاب ونشره في المجمع العلمي العراقي [1].

وأقول : الكتاب يحتاج إلى إعادة تحقيق لكشف ما في ألفاظه من غموض وفي أسلوبه من إيهام . وفي مصطلحاته من غرابة لم تعهد عنده غيره ، وقد أشار إلى بعضها المحقق من طرف خفي وترك كثيرا دون توضيح ولعل الله ييسر الظروف التي تعين على ذلك .

وفي أثناء مراجعتي لمصادر كتاب هشام بن معاوية الضرير وجدت كتاب دقائق التصريف من بينها ، وأنه رسالة ماجستير باسم / محمد هزاع مقدمة إلى كلية الآداب بالرياض عام ١٤٠٠هـ [2]. ولعل فيها ما يوضح ما أشرت إليه ؛ إذ لم يتيسر لي الاطلاع عليها .

محتوى الكتاب: أوضح المؤدب المنهج الذي سار عليه ومحتوى كتابه . فقال : وأقدم القول في الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر

(١) مقدمة الدقائق ص ٥ .

(٢) هشام بن معاوية الضرير ٤٣١ .

والنعوت ثم علل ذلك قائلا : لأن فيها من المعاني اللطيفة والحجج القويمة والأدلة الموثقة ما ليس في غيرها ، ثم بدأت بأصول الصحيح ثم بفروعه؛ لأنه أشمل مأخذا وأقل كلفة وأيسر خطبا ، ثم بالأولى فالأولى به حتى استوعبه وأتممه وأختمه-إن الله قضاه وشاءه – بشواذ من كلام العرب وأطراف من النحو .

ثم رتب المؤلف مباحث الكتاب بادئاً بالحديث عن حكم الأفعال الماضية ، ثم المستقبلة وبعدها حكم في جمل المصادر ، والمصادر التي لا أفعال لها والمصادر التي تخالف صدورها والأفعال التي لا مصادر لها ويتبع كل حكم بما يتفرع عنه فبعد أن يذكر مثلا : حكم في جميع أصول الصحيح يردفه بذكر الفروع منه وهكذا دواليك في كل الكتاب وختمه بالحديث عن حكم في مخارج الحروف وأعدادها . وتخلل ذلك موضوعات نحوية كانت محور البحث والدراسة مثل أقسام الكلام وإعراب الفعل ، والمصادر المستعملة بدلا من اللفظ بأفعالها ، وحذف الفعل بعد إن وما يأتي مبنيا إعرابه على الإضمار وغير ذلك ولم يتناول كتاب صرفي فيما علمت من البحوث النحوية ما تناوله المؤلف في دفاتقه .

والمنهج الذي رسمه المؤلف في كتابه ييسر الأمر على الدارس ويمكنه من استيعاب المادة اللغوية في سهولة ويعينه على مهارة الأداء ، وهذه سمة قلما توجد عند غيره .

مصادر الكتاب :

نقل المؤلف في كتابه عن علماء كثيرين بصريين وكوفيين من بينهم :

– الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفي سنة ١٧٠هـ وكان ينعته دائماً بالبصري .

- سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ .
- يونس بن حبيب المتوفي سنة ١٨٢هـ .
- الكسائي المتوفي سنة ١٨٩هـ .
- الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ .
- أبو عبيدة المتوفى سنة ٢٠٩هـ .
- قطرب المتوفى بعد سنة ٢١٠هـ .
- هشام بن معاوية الضرير * ٢١٩هـ .
- الأخفش المتوفي سنة ٢١٥هـ .
- الأصمعي المتوفى سنة ٢١٦هـ .
- أبو عبيد المتوفى سنة ٢٢٤هـ .
- المازني المتوفي سنة ٢٤٩هـ .
- ابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ .
- المبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ .
- أبو بكر بن الأنباري المتوفي سنة ٣٢٨هـ .

وقد صرح المؤلف بأسماء أربعة من المصادر التي نقل عنها ، وهي:

- عيون الأخبار لابن قتيبـــــة .
- الجمع والتثنية للفــــراء .
- المعرّب للفـــراء .
- معاني الشعر لابن السكيـــت .

- شـــواهد الكتـــاب : ***أولاً : القرآن الكريم*** وقراءاته: أكثر المؤلف من الآيات القرآنية في أثناء توضيحه للمسائل النحوية التي ذكرها في كتابه ،

وكذا القراءات القرآنية المختلفة المتواترة منها والشاذة موجهاً الإعراب على وفق القراءات ، ومن ذلك ما ذكره في آية البقرة : ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ [١]. حيث قال : روى المفضل بن محمد بن عاصم أنه قرأ : وعلى أبصارهم غشاوةً " [٢]. الآية ، فقال : الغشاوة بنصبها جعل المضمر الذي يدل عليه ختم ، وقال : هو كقوله في الجاثية : ﴿ **وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً** ﴾ [٣].

ثانياً : الحديث والآثار : ضمن المؤلف كتابه عدداً من الأحاديث والآثار ليدعم بها ما أثاره من آراء نحوية وصرفية ، ومن ذلك قوله : ومما بني لفظه على معنى الفعل المذكور : قال أيضاً وتكلم آنفاً ، يبنى على آض أيضاً ، واستأنف استئنافاً ، فناب قال عن آض ومعناه عاد ، وأتى آنفاً بتأويل الاستئناف ، وإن خرج على لفظ فاعل كما كان وعائذاً بك بعوذ وعوذا بك ، دليل هذا قال الرجل آنفاً ، وتكلمت المرأة آنفا [٤] ، قال رسول الله – صلّى اللهُ عليه وسلّمَ– : أنزلت عليّ سورة آنفاً ، وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ﴾ [٥]. فتذكير آنف في

---

(١) الآيــة ٧ .

(٢) الدر المصون ١ / ١١١ .

(٣) الآية ٢٣ وراجع الدقائق ٤٨٣ .

(٤) الدقائق ٤٩٠ .

(٥) الكوثر آيــة ١ ، وراجــع النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٧٦ ، والدقائق ٤٩٠ .

كلامه عليه السلام بعد السورة يكشف أنه مقصود به قصد الاستئناف [١].

وفي موضع آخر يقول : ومما جاء مهموزاً على الفعللة النأنأة . والنأنأة : الضعف والنأنأة : أول الإسلام ومنه الحديث : " طوبى لمن مات في النأنأة " [٢]. ومن الملحق به الرهشة : الضعف [٣].

- الأمثال وأقوال العرب :

لم يغفل المؤلف جانب المثل العربي في الاستشهاد به لدعم الرأي وتأييده ، وأبان الأوجه الجائزة فيه ، وكذا أقوال العرب ، ومن ذلك ما أورده عند حذف الفعل لدلالة الحال عليه إذا بنى الكلام على أمر تشهد الحال معناه ويقرب من قلوب الحضور حتى يكون كالمظهر فقال : ويقال: " اللهم غَبْطًا لا هبْطاً " [٤]. فبني على ارزقنا ما يُغبط به ولا يُهْبطنا عن حال العلو والخير ، وتقول العرب : سَمْعًا لا بلْغا ، وسمْعاً ولا بلْغَا ، وسمعٌ لا بلْغٌ [٥]. يقولون : اجعلنا لا يقع بنا الشر في أنفسنا ولا يبلغ حالتنا إذا سمعناه نازلاً بغيرنا ، ومنه : اللهم ضبُعًا وذئبا " [٦]. معناه أرسل في الغنم ، ومثله: الطريق ، يريد:خلِّ الطريق ،وأمر مبكياتك

---

(١) الدقائق ٤٩٠ .

(٢) النهاية ٥ / ٣ .

(٣) الدقائق ١٧٩ .

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ٦٠ ، وفيه الغَبْطُ خيرٌ من الهبْط .

(٥) السابق نفسه ١ / ١٢٩ .

(٦) الكتاب ١ / ١٢٩ .

لا أمرَ مضحكاتك " [١]. يتبى على اتّبع . والكلاب على البقر [٢]، معناه : دع . والرفع غير مجهول صوابه [٣].

الأشعار والأرجاز :

استشهد المؤدّب بعدد كبير من الأبيات الشعرية بلغت عدتها أربعة وعشرين وتسعمائة بيت ما عدا المكرر ، وجل هذه الأبيات من عصر الاستشهاد ، فممن استشهد بشعرهم من شعراء ما قبل الإسلام : امرؤ القيس والأعشى والحارث بن حلزة وعبيد بن الأبرص وعدى بن زيد والشنفرى والنابغة الذبياني وغيرهم .

ومن شعراء العصر الإسلامي والأموي حسان بن ثابت والنابغة الجعدي والحطيئة وحميد بن ثور والخنساء والشماخ والأخطل وجرير وذو الرمة والكميت بن زيد وغيرهم .

ولم تكن الأرجاز بمعزل من ذلك فقد استشهد منها بخمسة وتسعين ومئتي بيت للعجاج ورؤبة وأبي النجم والعجلي وغيرهم . والكتاب يعد موسوعة شعرية للأبيات التي يحتج بها في النحو والصرف ، وفي هذا دلالة على غزارة علم المؤدّب وكشف لما تحمله شخصيته من ثقافة ، وسعة اطلاع .

أهمية الكتاب : ترجع أهمية كتاب دقائق التصريف إلى أنه من

---

(١) الأمثال لأبي عبيد ٢٢٣ .

(٢) مجمع الأمثال ٣ / ٢٢ .

(٣) الدقائق ٤٦١ ، ٤٦٢ .

أقدم الكتب التي وصلت إلينا في الصرف ، وانفرد مؤلفه بمصطلحات وتقسيمات لم تعهد غيره .

وتختلف القضايا الصرفية التي عرضت فيه عن الكتب الأخرى التي عالجت الموضوع نفسه ، لأن مؤلفه اتبع منهجاً تعليمياً سهلاً تميل إليه النفوس وتطمئن إليه القلوب ، حيث اتبع الأصول بالفروع لتكتمل عند القارئ الفكرة وتثبت في ذهنه القاعدة .

– وقد حفَلَ الكتاب بشواهد كثيرة مختلفة ومتنوعة من القرآن وقراءاته والحديث والآثار والأشعار وأقوال العرب ، وتفرد مؤلفه بذكر شواهد لم توجد عند غيره ، ولم تشر إليها المعاجم التي حرصت على جمع تلك الشواهد ، مثل : معجم شواهد العربية لهارون ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لجميل حنا حداد ، وفاق الكتاب غيره بما حواه من مباحث نحوية مختلفة خلت منها كتب الصرف ، وهذا أمر يعد جديداً ويكشف عن موسوعية مؤلفه ، ويزيل النقاب عن نزعته النحوية .

ويكفي في بيان قيمة الكتاب أنه الأثر الوحيد الذي وصل إلينا عن المؤلف فكشف لنا عن شخصية عالم صرفي أثرى المكتبة العربية بما أودعه في كتابه من مباحث نفيسة في النحو والصرف عزَّ أن توجد عند غيره .

❁❁❁❁❁

الفصل الأول : الكلام ومكوناتـــه

أقسام الكـــلام

قســـم المـــؤدّب الكلام ثلاثة أقسام متفقاً بذلك مع جُل النحاة ، فقال تحت عنوان : حكم في تبيين جميع أصول كلام العرب : " اعلم أن الكلام كله عربيه وعجميه ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ولكنه يتعلق بأحدهما " (١).

وهذا التقسيم الذي ارتآه المؤدّب يكاد يجمع النحاة عليه ، وقد نص علـــى ذلك سيبويه فقال : فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعـــل وقـــد عبر سيبويه بالكلم وهو جمع كلمة ولم يقل الكلام ؛ لأنه للكثـــير ، ولـــم يعبر بالكلمات ؛ لأن الكلم أخف وهو اسم للذات والكلام المصدر ، قاله السيرافي (٢).

ومـــع اتفاق النحويين على هذه القسمة نجد السيوطي يُسند إلى أبي جعفـــر أحمد بن صابر رأيا يفيد فيه أن الكلمة على أقسام أربعة ويضيف القســـم الـــرابع ويســـميه الخالفة (٣). وهو عند النحاة اسم الفعل ، نحو : هيهات وأف وصه .

وعـــندئذ ظهـــرت حَيْرةُ النحويين في تقسيم الكلام بصورة واضحة عـــندما عرضـــوا لما اصطلحوا عليه بأسماء الأفعال ، فمنهم من عدّها

---

(١) دقائق التصريف ٣٩٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٢ بولاق .

(٣) الهمع ٣ / ٨٢ تح أحمد شمس الدين .

أسـماءً حقيقية ودلل على ذلك بقبولها لعلامات الاسم ، ومنهم من عدّها أفعالاً حقيقية وعُزي هذا إلى الكوفيين وذهب فريق ثالث إلى أن منزلتها بيـن الأسـماء والأفعال وفصّل فيه فريق فعدّ ما استعمل منها ظرفاً أو مصـدراً باقـياً على اسميته ، واعتبر قسما منها أسماء أصوات كـ أف وأوه ، والقسم الثاني مصادر ، نحو : حذرك ، والثالث أسماء أفعال نحو صه[1].

والصحيح في هذه القسمة ما عليه الجمهور ، ولذا قال العكبري إنما عُلم كونُ الكلام ثلاثاً فقط من وجهين :

أحدهمـا : أن الكـلام وضع للتعبير عن المعاني والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به ، ومعنى يخبر عنه ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر فكانت العبارات عنها كذلك .

الثانـي : انهـم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في الـنفس ، ولو كان هناك قسم رابع لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه [2].

وردّ ابن هشام ما ذهب إليه ابن صابر بإجماع من يعتد بقولهم على انحصـار الكلمـة فـي الأنواع الثلاثة وفي هذا إشارة إلى عدم اعتداده

---

(١) راجـع : الكتاب ١ / ١٢٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٢ والمسائل العسكرية للفارسـي ١١١ – ١٢٢ والصاحبي ٨٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٢ والهمع ٣ / ٨٢ ، ٨٣ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٦ .

(٢) راجع : اللباب ١ / ٤٣ ، تح غازي طليمات ، والإنصاف ١ / ٧ .

بالمخالف ، فقال : ثُم قلت : وهي اسم وفعل وحرفٌ وأقول : الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله . ثم يذكر الدليل على انحصار الكلمة في هذه الأنواع فيقول : ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف. وهذا دليل من القياس. قال ابن الخباز : ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل على الانحصار عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات (١).

وابن الخباز مسبوق في هذا بالزجاجي الذي يرى أن تقسيم الكلام في العربية ينطبق على لغات أخرى بيد أنه لم يحددها ، فقال " وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه (٢).

وثَمَّةَ دليل يشهد بصحة هذه القسمة من السماع ، وهو ما ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فيما روى أبو الأسود عنه قال : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين فقال : إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء – يعني الأعاجم – فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها

---

(١) شرح شذور الذهب ١٣ ، ١٤ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٢٧ تح مازن مبارك .

مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أُنبئ به والحرف ما أفاد معنى وقال له : انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك [١].

هذا إلى جانب إجماع أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى .

حدُّ الاسم : بعد أن قسّم المؤدِّبُ الكلام شرع في وضع حدود لأقسامه بادئاً بالاسم فقال :

" فالاسم ما نفع وضر ، ووضع ليفرق بينه وبين سائر الأعيان وصلح أن يكون فاعلاً ومفعولا ومضافا إليه [٢] ، نحو : زيد ، وعمرو وبكر ، ثم أبان منزلته بين أقسام الكلام فقال : والأسماء أينما كانت قبل الأفعال ، وهي أخف من الأفعال ، والدليل على أنها أخف من الأفعال دخول التنوين فيها وامتناعه من دخوله في الأفعال ولحوق الجزم والسكون إياها لثقلها [٣].

وقد اضطربت آراء النحاة وتعددت اتجاهاتهم في تعريف الاسم ولم يستطيعوا تحديد مفهوم واضح له ، فهذا سيبويه لم يحدد مفهوما ما له بل اكتفى بالتمثيل له ، وقفا كثير من أصحابه أثره في ذلك ، فقد ورد في

---

(١) نشأة النحو ١٦ ، ١٧ .

(٢) أخذ المؤدب هذا التعريف من الأخفش والزجاجي راجع : الإيضاح في علل النحو ٤٨ ، ٤٩ ، تح مازن مبارك ، إصلاح الخلل : ٩ .

(٣) دقائق التصريف ٣٩٤ .

الكتاب ما نصه : قال سيبويه : " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وفرس وحائط " [١].

وهذا التعريف يراعي الجانب الشكلي – البنية – للاسم دون مراعاة للجانب الوظيفي ، وقد ذكر سيبويه ما يميز الاسم من الفعل والحرف حيث قسمه قسمين : معرفة ونكرة فقال في باب تسمية المؤنث : النكرة هذه أشد تمكنا من المعرفة ؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرف ، فالتذكير قبل ، وهو أشد تمكنا ، فالأول أشد تمكنا عندهم فالنكرة تعرّف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً [٢].

وقال في (باب مجرى نعت المعرفة عليها) فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار ، فأما العلامة اللازمة المختصة ، فنحو : زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة، لأنه اسم وقع عليه يُعرف بعينه دون سائر أمته " [٣].

وذكر ابن فارس أن سيبويه عرف الاسم تعريفاً آخر فقال : الاسم هو المحدث عنه [٤]، وبذلك يكون سيبويه مراعياً في تعريفه الجانب الوظيفي للاسم .

وقد اعتُرض على سيبويه بأن كيف التي عدّها اسماً لا يجوز أن

---

(١) الكتاب ١ / ٢ ب .
(٢) الكتاب ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .
(٣) الكتاب ١ / ٢١٩ .
(٤) الصاحبي ٨٢ .

يحـدث عـنها . وهذا مردود بأن كيف للسؤال عن الحال والحال مفعول فيها عند البصريين .

ويُعرِّف المبرد الاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه ويمثل لذلك بـ قام زيـد ، وزيد منطلق ، ويُعترض عليه بأن إذا وإذ عند النحويين من قبيل الأسماء ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما .

ويدافـع الفارسي قائلاً : ويدل على أنهما اسمان قولنا : القتال إذا جاء زيد ، فيكون خبراً عن الحدث ، كما تقول : القتال يوم الجمعة فيكون خـبراً . وأما إذ فإنه يضاف إليه الاسم في نحو : يومئذ وحينئذ ، ويقع خـبراً عن الحدث كـ إذا ، وهذه الأسماء التي تخرج عن هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم ليست متمكنة في الاسمية وما قصده أبو العباس هو الإبانة عن الأسماء المتمكنة ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الاسـم علـى الإطلاق حتى يقيدوه بغيره [1]. والفارسي مسبوق في هذا بالزجاجـي الذي عرض رأي المبرد وناقشة فقال : فأمَّا حد أبي العباس المـبرد للاسم فهو الذي ذُكر في أول المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعـاً علـى معـنى ، نحو : رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ويعتـبر الاسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسـم فـإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدئ فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة ، وقوله ما دل على معنى هو الذي أخذه ابن السراج

---

(١) المسائل العسكرية ٨٥ ، ٨٦ بتصرف يسير تح د . الشاطر .

وقسـمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ... وقد أُخذ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع فيه فليس باسم ، وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف وصه ومه ، وما أشبه ذلك وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان :

أحدهما : مـا قدمـنا ذكـره وهـو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة، والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره ، أقول : إن حد أبي العباس هذا ... غير فاسد ، لأن الشـيء قـد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخـل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حالـه [1].

والـذي يُعـوّل علـيه أبو العباس المبرد في تعريف الاسم وصفته المخصصة له أنه ما جاز الإخبار عنه ، ومثال الإخبار عنه قولنا قام زيد وزيد منطلـق [2].

وقـد نحا المبرد في تعريفه هذا نحو سيبويه ، فقد قال ابن فارس : إن ناساً حكوا عن سيبويه أن الاسم هو المحدث عنه [3].

ونسـب أبو القاسم الزجاجي هذا الرأي للأخفش حيث قال : " وقال الأخفش سعيد بن مسعدة : الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني يعني ما جاز

---

(١) الإيضـــاح ٥١ .

(٢) المسائل العسكرية ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) الصاحبـــي ٨٩ .

أن يخبر عنه [١]. وهو عين ما صرح به أبو القاسم المؤدب في تحديد للاسم .

قال الزجاجي : وفساد هذا الحد بيّن ، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، نحو : كيف وأين ومتى وأي وأيان لا يجوز الإخبار عن شيء منها . وقد حدد الزجاجي الاسم فقال : الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به ، وهذا الحد داخل في مقاييس النحو أو أوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم [٢].

ثم يدافع الزجاجي عن تعريف الأخفش قائلاً : وهي داخلة – يقصد كيف وأين ومتى وأيان – في حدنا الذي قدمنا ذكره ؛ لأنها في حيز المفعول ، فكيف سؤال عن حال والحال مفعول فيها عند البصريين وعند الكسائي وهي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن .. وأين وأخواتها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها [٣].

وردّ ابن عصفور ما قاله الزجاجي في تعريف الاسم فقال : وهذا الحد الذي حدّ به الاسم فاسد لأنها ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء ، واستدل على ذلك بكلمة

---

(١) الإيضاح ٤٩ .
(٢) السابق ٤٨ .
(٣) السابق ٤٩ ، ٥٠ بتصرف .

أيمن التي هي اسم مفرد لا تستعمل إلى في القسم مبتدأة ، ولا يدخل عليها حرف جر ، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ، ثم يقول : فالحد الذي وضعه الزجاجي منتقد من ثلاثة أوجـــه :

أحدها : أنه تسمح فيه ، والتسامح لا يجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بـــ " ما " وهي للإبهام أو الشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غـــير ســـائغيـــن في الحد ؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونصٌ على المعنى . والثالث : أنه حدّ الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاســـم . وقدأكثر الناس في حدّ الاسم فأوضحَ ما حُدَّ به أن تقول : الاسم كلمـــة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمـــــان [1].

ويلخـــص ابـــن فارس ما قاله النحويون في تعريف الاسم ويناقش أقوالهم واضعاً ذلك تحت عنوان " باب أقسام الكلام " فيقول : أجمع أهل العلـــم أنّ الكـــلام ثلاثة اسم وفعل وحرف ، فأما الاسم : فقال سيبويه " الاسم نحو رجل وفرس " وهذا عندنا تمثيل ، وما أراد سيبويه به التحديد إلا أن ناســاً حكـــوا عنه أنّ الاسم هو المحدث عنه " وهذا شبيه بالقول الأول ؛ لأن كيف اسم ولا يجوز أن يحدّث عنه .

وسمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٠ – ٩٣ تح صاحب أبو جناح .

يكـون فـاعلاً . قـال وذاك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : إنّ يضـرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما كما تقول : إنّ ضاربك يأتينا إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى (١).

قـال : فـدل هـذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن كيف وعند وحيث وأين أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة . والدليل على أن أين وكيف أسماء قول سيبويه: الفتح في الأسماء قولهم كيف وأين (٢) فهذا قول سيبويه والبحث عنه .

وقال الكسائي : الاسم ما وصف ، وهذا أيضاً معارض بما قلناه من كيف وأين أنهما اسمان ولا ينعتان . وكان الفراء يقول : الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام (٣). وهذا القول أيضاً معارضٌ بالذي ذكـرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون ولا تضاف ولا تضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام .

وكان الأخفش يقول : إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو : زيـد قـام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع ، نحو قولـك : الزيـدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من الصرف فاعلم أنه اسم .

وقـال أيضاً : ما حسن فيه ينفعني ويضرني فهو اسم وقال قوم : الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض وهذا قول هشام وغيره ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣ بتصرف يسيـر .
(٢) الكتاب ١ / ٣ ، والصاحبي ٩٠ .
(٣) معاني الفراء ٢ / ٤٢٠ .

وله قول آخر : إن الاسم ما نودي [١] وكل ذلك معارض بما ذكرناه من كـــيف ، ومن قولنا : إذ وإذا اسم لحين . فحدثني علي بن إبراهيم القطّان قـــال : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : حدثني أبو عثمان المازني قال : سألت الأخفش عن " إذا " ما الدليل على أنها اسم لحين ؟ فلم يأت بشيء . قال : وسئل الجرمي فشغب [٢] ، وسئل الرياشي فجود ، وقال : الدليل على أنها اسم للحين أنه يكون ضميراً ، ألا ترى أنك تقول: القـــتال إذا يقوم زيد ، كما تقول : القتال يوم يقوم زيد . وقد أومأ الفراء إلى هذا المعنى .

وعاد القول بنا إلى تحديد الاسم ، فقال المبرد في كتاب المقتضب : كـــل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وهذا معارض أيضاً بكيف وإذا وهما اسمان لا يدخل عليهما شيئ من حروف الجر .

وســـئل الـــزجاج عن حد الاسم فقال صوت مُقطّع مفهوم دال على معـــنى غـــير دال على زمان ولا مكان وهذا القول معارض بالحرف ، وذلـــك أن نقول : هل وبل وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان ، وقول من قال الاسم ما صلح أن ينادى خطأ ؛ لأن كيف اسم وأين وإذا ولا يصلح أن يقع عليها نداء .

قال أحمد بن فارس هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد

---

(١) الصاحبي ٩٠ ، وإصلاح الخلل : ١٠ .

(٢) أي : لم يعرف الصواب – اللسان : شغـــب .

ذكــرته ، وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة والله أعلم أي ذلك أصح ؟

وذُكــر لــي عــن بعــض أهــل العربية أن الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له وهذا قريب (١) قال ابن الأنباري : وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حداً ، ومنهم من قــال لا حــد له ، ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : الاســم رجــل وفرس وحائط (٢). والذي أراه في ذلك ما قال به الأخفش وأخــذ بــه المــؤدب ، لأن العلماء السابقين عندما عرفوا الاسم مثلوا له بالمتمكــن ، وليس مرادهم جميع الأسماء ، فهذا سيبويه يقول : " فالاسم رجل وفرس وحائط " .

حدُّ الفعــل :

حــدَّ أبو القاسم المؤدب الأفعال بقوله : " والأفعال أحداث الأسماء وحــركاتها وهذا قول سيبويه ، واستدل على ذلك قائلاً : " والدليل على أنها كذلك أنَّ الأسماء تُضمر فيها والأسماء تستغني عن الأفعال مثل قولك : عــبد الله أخونــا ، ومحمد نبينا ، والله ربنا ، والكعبة قبلتنا ، والإسلام ديننا والأفعال لا تستغني عن الأسماء بحال (٣).

---

(١) الصاحبي ٨٩ – ٩٢ .

(٢) أسرار العربية ٩ تح محمد بهجة البيطــار .

(٣) هــذا قول سيبويه كما ورد في الكتاب ٦/١ حيث قال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول ومن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا =

وإذا كانــت هــذه نظــرة أبي القاسم إلى الأفعال ؛ فماذا قال عنها النحويون ؟

لقد اختلف النحويون في تحديد مفهوم الفعل بيد أن اختلافهم فيه كان أقل من الاختلاف الذي دار بينهم حول تحديد مفهوم الاسم ، فسيبويه يرى أنــه : ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء ، فيقول : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ، وما هو كائن لم يــنقطع " [١] وقسّم سيبويه الفعل ثلاثة أقسام مؤكداً وظيفته الصرفية التي يتميز بها ، وهي : دلالته على الحدث المقترن بزمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل فقال : فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً يقْتُل ويذْهب ويضرِب ويُقتَل ويُضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله – والأحداث ، نحو : الضرب والقتل والحمد [٢].

وقــد عــورض سيبويه بأن هناك كلمات عدّها أفعالاً ولم تؤخذ من

= ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإن لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعــل ، تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا " ، وبذلك يتضح خفة الاسم وثقل الفعل بدليل قول سيبويه : الفعل لابد له من الاسم . والاسم قد يستغني عن الفعــل ، يضيف الكسائي ومن معه أن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم [الإيضاح ١٠١] .

(١) الكتاب ١ / ٢ .

(٢) السابق نفســـه .

أحـــداث الأسماء ، مثل : نِعْمَ وبئس وليس وعسى . ويمكن أن يقال في الـــرد على ذلك : إنه قصد أن يحد الفعل مطلقا أعني ما يقال فيه فعل ، وما اعترض به المعترضون يسمى فعلاً بتقييد ، فإن كان وأخواتها تسمى أفعـــالاً ناقصـــة ، ونعم وبئس يسميان فعلى مَدح وذم وعسى يسمى فعل مقاربة .

وذكـــر ابن السراج أن الفعل ما دل على معنى وزمان مستنداً إلى وظيفتـــيه الصرفيتين الحدث والزمن ، وفرّق بينه وبين الاسم بأن الاسم يـــدل على معنى فقط وهو دلالته على المسمى دون الدلالة على الزمن ، وأبان أن الزمن الذي يدل عليه الفعل إما أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مســـتقبلاً ، وأن الاســـم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات ، أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال ، ويقصد بعبارته الأخيرة الأسماء التي تفـــيد الدلالـــة علـــى الزمـــن دلالة معجمية كاليوم والليلة والشهر وهذا صحيـــــح [(١)].

ويذكـــر الزجاجـــي أن الفعـــل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ليحترز بذلك عما يدل على حدث دون زمان وهو المصدر ، وما يـــدل على زمان فقط عنده فظرف زمان مؤيداً بذلك ابن السراج بيد أنه يلاحـــظ أن الكلمـــة عنده إن دلت على زمن دون حدث فهي عنده ظرف وليســـت اسماً ورد ما قاله ابن عصفور ثم أوضح رأيه في تحديد مفهوم الفعل قائلاً :

---

(١) الأصول ١ / ٣٨ ، ٣٩ تح عبد الحسين الفتلـــي .

والحد الصحيح في الفعل أن تقول : الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان [١].

وقد جمع ابن فارس أقوال النحويين في تحديد مفهوم الفعل كما فعل فـــي الاسم وناقشهم وفنّد آراءهم ، فقال : في باب الفعل : " قال الكسائي الفعل ما دل على زمان ، وقال سيبويه : أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحـــداث الأســـماء وبنيـــت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . فيقال لسيبويه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر .

فإن قلت : إني حددت أكثر الفعل وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود [ما ليس منه] ولم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع . والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال : إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً .

وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت وهذا عندنا غلط ، لأنا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليـــه .

وقـــال قـــوم : الفعل ما حسن فيه أمسِ وغدا ، وهذا على مذهب البصـــريين غير مستقيم ؛ لأنهم يقولون : أنا قائم غدا ، كما يقولون : أنا قائم أمس .

وبعـــد أن يذكر هذه الآراء يبدى رأيه فيقول : والذي نذهب إليه ما

---

(١) شرح الجمل ١ / ٩٥ – ٩٧ .

حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان كـ خرج ويخرج دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل [١].

ومـع موافقة ابن فارس للكسائي إلا أنه يبدو لنا أنهما أغفلا دلالة الفعل علـى الحدث وهو جزء أساسي وأمر مهم في تحديد مفهوم الفعل والصـحيح أنّ الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن ؛ لأن دلالته عليهما هـي التـي تحدد وظيفته الصرفية التي يتميز بهما عن غيره من أقسام الكـلام ، وهـذا هـو معـنى قول المؤدّب : إن الأفعال أحداث الأسماء وحركاتها . وقد أطلت النفس في بيان حد الاسْم والفعل لأني رأيت أقوال العلماء فيهما منتشرة فضممتها .

<u>حـد الحـرف</u> : لم يُعرف أبو القاسم الحرف وإنما تحدث عن حروف المعانـي بصفة عامة وموقعها في الكلام فقال : وحروف المعاني تتعقب الأفعـال ، كمـا أن الأفعال تتعقب الأسماء وهي لا تستغني عن الأفعال والأسماء ، والأفعال والأسماء تستغني عنها ، كقولك : دخل عمرو وقام زيد . ثم أضاف قائلاً موضحاً بناء هذه الحروف .

وحـظ هذه الحروف السكون ؛ لأن دخول الإعراب إياها لا يزيدها وضوحاً في معانيها [٢].

قـال الأنـباري : فإن قيل : فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف ؟ قيل : إنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأنه الأصل ويستغني بنفسه

---

(١) الصاحبي ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) دقائق التصريف ٣٩٤ .

عـــن الفعل نحو زيد قائم ، وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه والفعل فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدما عليه .

وإنما قدم الفعل على الحرف ، لأن الفعل يفيد مع الاسم ، نحو : قام زيد ، وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد ، لأنك لو قلت : بــزيد أو لــزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيداً ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فا عرفه تصب إن شاء الله تعالى [1].

ـ أقسام الاســم :

للاسم في العربية أقسام ثلاثـــــة :

الأول : مظهــر ، وهــو الذي يدل على معناه دون واسطة نحو : محمد والعلم ، **والــثاني** مضمر ، وهو الذي يدل على معناه بواسطة التكلم أو الخطـــاب أو الغيبة نحــو : أنا وأنت وهو ، **والثالث** : مبهم وهو ما يصـــلح لأنــواع كثيرة ويُعيَّن المقصود منه بواسطة ، كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

وقـد خصـــص أبــو القاسم المؤدِّب عنوانا في كتابه للحديث عن الأســـماء المضمرة والمبهمة واختار من الأسماء المضمرة " أنا " وهو ، واكـتفى في المبهمة بالحديث عن : هذا وهذه وهؤلاء وأولئك من أسماء الإشـــارة ، والذي والتي من الموصولات وما ورد فيهما من لغات وجمع فقال تحت عنوان : " **حكم في الأسماء المضمرة والمبهمة** " .

---

(١) أسرار العربية ١٧ .

من الأسماء المضمرة " أنا " وفيها لغات : منهم من يقول : – أنَ – بالقصـــر ، ومنهم من يقول أنا على مثال قنا ، وهي قراءة نافع من أول القرآن إلى آخره [١].

١. الأسماء المضمرة :

الضـــمير " أنـــا " من ضمائر الرفع المنفصلة الموضوعة للمتكلم ، والهمـــزة والـــنون هـــو الضمير ، والألف زائدة للوقف بدليل حذفها في الوصـــل إذا قلت : أنَ فعلت ، وقد ذكر سيبويه أن العرب لم يقفوا على شـــيء من كلامهم بالألف لبيان الحركة إلا في كلمتين أنا وحيهلا . ولذا تسقط هذه الألف في الوصل ، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب [٢].

قال سيبويه : وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف كما استعملوا الهاء ؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف وهي شبيهة بها فمن ذلـــك قول العرب : حيّهلا ، فإذا وصلوا قالوا : حيّهلَ بعُمر ، وإن شئت قلت حيّهلْ كما تقول بحُكمكْ . ومن تلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال أنَ أقول ذاك ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف " [٣].

فمذهـــب البصـــريين أن الهمزة والنون هما الضمير والألف زائدة وذهب الكوفيون إلى أن الاسم كله من الهمزة والنون والألف هو الضمير

---

(١) الدقائـــــــق ٥٣٨ .
(٢) شرح المفصل ٩ / ٨٣ .
(٣) الكتاب ٢ م ٢٨١ .

واختاره ابن مالك ، واستدلوا على ذلك بإثبات الألف في قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني ∴ حُميدًا قد تذريتُ السَّنَاما[١].

إجراءً للألف في الوصل مجراه في الوقف ، وعده البصريون ضرورة لا يلتفت إليها .

قال ابن جني : فأما الألف في " أنا " في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرة ، لأنها مبنية كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويُذهبها كما يُذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل : أنا زيد ، كما قال الله تعالى ﴿ **إِنِّي أَنَا رَبُّكَ** ﴾ [٢]. يكتب بألف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ وإنما كتبت على الوقف ، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل [٣].

اللغات في أنا : قال أبو القاسم المؤدِّب : منهم من يقول أنا بالقصر، ومنهم من يقول أنا على مثال قنا وهي قراءة نافع من أول القرآن إلى آخره [٤].

---

(١) البيت من الوافر ، قاله حميد بن ثور في ديوانه ١٣٣ ، وقد ورد في الخزانة ٥/ ٢٤٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، واللسان أنن ، والمنصف ٣٨ تح محمد عبد القادر عطا . وتذريت المجد علوت ذروته والمراد أنه بلغ غاية المجد .

(٢) طه : ١٢ .

(٣) المنصف ٣٨ .

(٤) الدقائق ٥٣٨ .

وقـد ورد في شرح جمل الزجاجي " وفيه لغات أفصحها أنا بإثبات الألـف فـي الوقف وحذفها في الوصل ، والآخر أن بإدخال الهمزة بين الألف والنون والآخر : أنّ بغير ألف بتسكين النون والآخر : إبدال الألف من أنا في الوقف هاء فتقول أنه [١].

قـال الرضـي : وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضاً للسـعة والأكـثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل إلا ضرورة وذكر بيت حمـيد السابق . وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسـورة ودون غير الهمزة من الحروف : وقال أبو على رداً عليه : لاأعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر [٢].

قـال السيوطي : وفي الألف لغات : إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تمـيم وبها قرأ نافع ، وحذفها فيهما ، وحذفها وصلا وإثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز [٣].

وقد جعل ابن يعيش حذف الألف من أنا في الوصل قياساً فقد ورد فـي شرح المفصل : والقياس حذف الألف من أنا في الوصل لأنها لبيان الحركة في الوقف ، وإنما بني الوصل فيه على الوقف [٤].

ونقـل ابـن منظور عن الأزهري قوله : للعرب في " أنا " لغات

---

(١) شرح جمـل الزجاجي لابن عصفـور ٢ / ٢٢ .
(٢) شرح الشافيـة ٢ / ٢٩٥ .
(٣) همع الهوامع ١ / ٢٠١ .
(٤) شرح المفصل ٩ / ٨٣ .

وأجودهـا أنك إذا وقفت عليها قلت : أنا بوزن عنا ، وإذا مضيت عليها قلـت أنَ فعلـتُ ذلك بوزن عنَ فعلتُ ، تُحرك النون في الوصل ، وهي سـاكنة مـن مثله في الأسماء غير المتمكنه مثل : مَنْ وكم إذا تحرك ما قـبلها . ومن العرب من يقول : أنا فعلت ذلك ، فيثبت الألف في الوصل ولا يـنون ، ومـنهم من يسكن النون ، وهي قليلة فيقول : أنْ قلت ذلك وقضاعة تمد الألف الأولى آن قلته .

وفرّق الجوهري بينه وبين أن الناصبة على لغة من قال فيه " أنَ " قائلاً : وإنما يبنى على الفتح فرقاً بينه وبين " أنْ " التي هي حرف ناصب للفعـل والألـف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف ، فإن وُسِّطت سقطت إلا في لغة رديئة كما قال :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ∴ حميداً قد تذريت السنامـــا

وأضـاف ابـن سيده لغة خامسة مروية عن قطرب فقال .... وأنَهْ فعلـت حكى ذلك عنه ابن جني وفيه ضعف كما ترى ، قال ابن جني : يجوز أن تكون الهاء في أنه بدلاً من الألف في أنا ؛ لأن أكثر الاستعمال إنمـا هـو أنا بالألف والهاء قبله فهي بدل من الألف ، ويجوز أن تكون الهـاء ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل هي قائمة بنفسها كالتي في : كتابيه وحسابيه [١].

وقـد أشـار إلى هذه اللغة قبل ابن جنيّ الزجاجي وحكى من كلام

---

(١) الحاقة ٢٥ ، ٢٦ ، وراجع اللسان أنن .

العرب قولهم : هذا قصدى أنَهْ [١].

ولم يشر المؤدب إلى هذه اللغة في أثناء ذكره للغات الواردة في أنا وإنما قال : فيهم من يقول أنا بالقصر ومنهم من يقول أنا على مثال قفا . وأهـــل الحجاز يقولون : أنْ خير منك ، بحذف الألف وهو أصل أنا فيما قالــه بعض النحويين - يشير بذلك إلى رأي البصريين - وقضاعة تمد الألف الأولى ، فتقول : آنا خيرٌ منك وبعض العرب يقول : أنْ قلت ذاك فيسكن النون ، مثل من وكم " [٢] وهي لغة قليلة كما قال ابن منظور .

- **هو واللغات فيـه .**

هـــذا هـــو الضمير الثاني الذي تحدث عنه أبو المؤدّب : ومنها - يقصـــد الأسماء المضمرة - هُو قاله وهي قالته ، وحكى عن بعض أهل اليمن : هُوّ ظريف بتشديد الواو . وقال الشاعر :

وإنّ لساني شهدة يُشتفى بها ∴ وهُوّ على من صبه الله علقمُ

فشدد . وقد أسكنوا آخره أيضاً فقالوا : هُوْ زيدٌ وقال الشاعر :

وكنا إذا ما كان يومٌ كريهـــة ∴ فقـــد علموا أني وهُوْ فَتَيَان

وقد حذفوا الواو أيضاً - فقالوا : ماهْ قاله ، وقال الشاعر :

---

(١) حكى عن حاتم الطائي وكان أسيراً في حي من أحياء العرب فطلب منه أن يفصـــد بعـــيراً فنحره فقيل له : لم فعلت هذا ؟ قال هذي فصدي أنه . مقدمة الديوان : ١٨ .

(٢) الدقائق ٥٣٨ .

بيناه في دار صدقٍ قد أقام به ∴ حينا يُعلِّلنا وما نعلّلــــــهُ[١]

فحذف ، وقال الآخر : **ديار سلمى إذِ منْ هواكـــــا** " [٢].

بـــدأ المـــؤدِّب حديـــثه عن ضمير المفرد المذكر هو وكذا ضمير المؤنـــث هي بذكر اللغات الواردة فيهما ، وفي بدايته باللغات الواردة في هذيـــن الضـــمير بتخفيف الواو تشديدها وإسكانها إشارة منه إلى مذهب البصريين الذي يرون أن الاسم بكامله هو الضمير ، بينما يرى الكوفيون أن الهاء وحدها هي الاسم .

وقد ورد في شرح الجمل : واختلف في الاسم منْ " هو " ، فمذهب البصريين أنه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته ، ومذهب أهل الكوفة أن الاسم الهاء والواو زائدة [٣].

وقد عقد الأنباري مسألة لذلك في الإنصاف رد فيها مذهب الكوفيين وأجـــاب عما أوردوه من أشعار تؤيد مذهبهم بأنه من ضرورات الشعر ، وهو مذهب البصريين [٤].

---

(١) البيت من البسيط ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٢ ، والإنصاف ٢/ ٦٧٨ ، ولــم يُنسب لأحد . والشاعر يصف رجلاً فاجأته المنية فيقول بينما هو في خـــير وصلاح يعللنا بالطعام والشراب والفضل والمعروف ذهبت به المنية ففقدناه .

(٢) الدقائـــــق ٥٣٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٦٧٧ وما بعدها المسألة ٩٦ .

قال ابن يعيش : ليس في ذلك حجة لأنه من ضرورات الشعر ، وفيها ثـلاث لغات ، تخفيف الياء من (هي) وفتحها وتشديد الياء (هيّ) مبالغة في تقوية الاسم ولتصير على أبنية الظاهر والإسكان تخفيفاً (هيْ)[1].

قـال ابن منظور : قال الكسائي (هو) أصله أن يكون على ثلاثة أحـرف مثل أنت ، فيقال : هُوّ فعل ذلك ، قال : ومن العرب من يخففه فـيقول هُوَ فعل ذلك . قال اللحياني : وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس هُوْ فعل ذلك بإسكان الواو . وقال الكسائي : بعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة فيقول : حتاه فعل ذلك وإنماهُ فعل ذلك ، ولم يقـيد الجوهري حذف الواو من هو بقوله إذا كان قبلها ألف ساكنة ، بل قـال : وربما حُذفت من هو الواو في ضرورة الشعر ، وكذلك الياء من هي ، وأنشد :

❁ دارٌ لسُعـدي إذْهِ من هواكـــا ❁ [2].

وأضاف الجوهري قائلاً : وربما حذفوا الواو مع الحركة .

قال ابن سيده : وحكى اللحياني لَهْ مال بسكون الهاء وكذا ما أشبهه.

ونقل ابن منظور عن الأزهري في التهذيب قول الليث : هو كناية

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٨٤ .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز وقبله : هل تعرف الدار على تبراكا ، وهو من أبيات الكتاب الخمسين وقد ورد في : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٣ ، والكـتاب ١ / ٩ والأصـول ٢ / ٧١٦ ، والحجـة ١ / ١٠٠ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٠٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٠ وشواهد الشافية ٢٩٠ .

تذكير ، وهي كناية تأنيث ، فإذا أفردت الهاء من الاتصال بالاسم أو الفعل أو الأداة وابتدأت بها كلامك قلت : هو لكل مذكر غائب وهي لكل مؤنث غائبة ، وقد جرى ذكرهما فزدت واواً أو ياء استثقالاً للاسم على حرف واحد ؛ لأن لا يكون أقل من حرفين فهو ناقص قد ذهب منه حرف ، فإن عرف تثنيته وجمعه وتصغيره وتصريفه عرف الناقص منه ، وإن لم يصغر ولم يُصرف ولم يُعرف له اشتقاق زيد فيه مثل آخره فتقول : هُوْ أخوك فزادوا مع الواو واواً وأنشد :

وإن لساني شهدة يشتفى بها ∴ وهُوْ على من صبه الله علقم (١).

كما قالوا في من وعن ، ولا تصريف لهما منّي وعنّي ، وتشديد الواو والياء لغة همدان (٢).

قال أبو الهيثم : بنو أسد تُسكّن هي وهو ، فيقولون : هو زيد وهيْ هند ، كأنهم حذفوا المتحرك ، وهيْ قالته وهُوْ قاله ، وأنشد :

وكنا إذا ما كان يوم كريهة ∴ فقد علموا أني وهو فتيان (٣).

فأسكن ، ويقال ماهْ قاله ، وماهِ قالته ، يريدون ما هو وما هي ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من هَمْدان لم يعينه أحد ، وقد ورد في التصريح ١/٤٨٠ ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥١ ، والهمع ١/٢٠٤ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٧ ، والجنى الداني ٤٧٤ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٦ وشرح المفصل ٣/ ٩٦ ، واللسان (ها) .

(٢) الهمع ١ / ٢٠٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في اللسان (هـا) ، والدقائق ٥٣٩ .

وأنشد :

❁ دار لسلمى إذه من هواكـــا [١] ❁

فحذف ياء هـــي [٢].

٢- <u>الأسماء المبهمـــة :</u>

لــم يُبيِّن المؤدِّب المقصود بالأسماء المبهمة ، وترك تعريفها بالحد اكتفاءً بما ذكره منها بالعدّ ، فقال :

" ومنها : هؤلاء وأولئك ، وواحد هؤلاء : هذا وذا وواحد أولئك : ذلك وذاك ، وقال الشاعر :

❁ وكيف يكون الرزء إلا كآلكـــا ❁

يريد كذلك ، وقال الآخــــــر :

ومارستُ صرفَ الدهر هاكا وهكذا ∴ بلا ورعٍ رغْلٍ ولا بسؤوم

(هاكا) يريد : هكذا ، وأنشد الفـــــراء :

❁ أني أبو ذيالكِ الصبـــــيّ ❁

(وذاك) أدخلوا الكاف فيه ليتوكد التنبيه [٣] عليه بكاف المخاطبة ، وفي التثنية : ذانك ، وقال بعضهم : ذانّك فثقل ، كقول الله عز وجل :

---

(١) سبق هذا صـــ

(٢) اللسان : هـــا .

(٣) في الأصل : التثنية ، وهو تحريـــــف .

" **فذانك برهانان من ربك** "[١].

وقال بعض أهل الحجاز : ذانيك فأدخلوا الياء أيضاً ، وقالوا : ذانّ وتانّ وتانّك والتثقيل عوض مما حذفوا منه لأنه إذا قال " ذا " فقد حذف حرفا من الأصل ، وإذا قال : ذان ، فقد حذف اثنين : ألف ذا والحرف الذي حذف من ذا ، وكأن ذلك عوضٌ مما حذفوا "[٢].

والمقصود بالأسماء المبهمة : أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وسميت بذلك لعمومها ، إذ لا تدل على شيء بعينه فيقتصر عليه دون غيره . وقد درج المؤدّب على تسميتها بالمبهمة تبعا لسيبويه الذي قال :

هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء ذا وتا ، والذي ، والتي فإذا أثبت ذا قلت : ذان وإنما حذفت الألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة "[٣].

وسار ابن السراج على هدى سيبويه فسمّى اسم الإشارة مبهما ؛ لأنه لا يشار به إلى شيء معين ، فكما تقول : ذا زيد ، تقول : ذا ثوبي وذا رمحي . فيقع اسم الإشارة على هذه المتباينات ولا يختص بواحد منها دون الآخر ، وهذه حقيقة الإبهام[٤].

---

(١) من الآية ٣٢ من القصص .

(٢) الدقائق ٥٣٠ ، ٥٤٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٠٤ بتصرف ، الأصول ٢ / ٣٢ بتصرف وراجع التبصرة والتذكرة ١ / ٩٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٠٤ .

وقــد بــدأ أبــو القاسم المؤدب حديثه عن الأسماء المبهمة بأسماء الإشارة فقال : ومنها هؤلاء وأولئك ، وذكر أن مفرد هؤلاء : هذا وذا ، ومفرد أولئك : ذلك وذاك مشيراً بذلك أن هذه الأسماء ليس لها مفرد من لفظها ، ثم ذكر مثنى " ذا " وهو ذانك بتخفيف النون وتشديدهــا .

ورد ابــن جني ما قاله أبو القاسم بأن أسماء الإشارة لا يصح تثنية شــيء منها من قبل أن التثنية لا تلحق إلا النكرة واسم الإشارة لا يجوز تنكــيره ، فلا يصح تثنية شيء منها وكذا الأسماء الموصولة . ثم أردف ذلك بقولـــه :

وهــذان وهاتـــان واللــذان واللتان إنما هي أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها وليست تثنية للواحد على حد زيد وزيدان ، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى حقيقــة .

وفي موضع ثالث ينفي أن تكون هذان تثنية هذا وإنما هو اسم صيغ لــيدل على التثنية وينظِّر ذلك بالضمير قائلاً : فكما لا يشك في أن أنتما لــيس تثنــية أنت ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب أن تقول : أنتان ، وفي هو هوان ، وفي هي هيان ، ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جاريــة مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خَلع تعريفه عنه [١].

ووافق أبو حيان ابن جني ، فقال : وليست التثنية في الموصولات

---

(١) راجع : سر الصناعة ٢/ ٤٦٦ – ٤٦٨ تح حسن هنداوي ، واللسان ذا.

حقيقة ، بل هي صيغ تثنية وصيغ جمع وكذلك أسماء الإشارة وجمعها[١]. والصحيح ما ذهبا إليه ؛ لأنّ الإشارة والموصولات من المبنيات وهي لا تثنى فضلاً عن كونها معارف لا تنكر . أما ما درج عليه أبو القاسم وغيره من النحويين فهو تسامح في التعبير .

هذا ، والمشهور في الإشارة إلى المفرد المذكر عاقلاً أو غير عاقل " ذا " وقد تدخل عليه كاف الخطاب فيقال : ذاك وقد أتى المؤدب بلفظ مسموع عن العرب يُشار به إلى المفرد كذلك ، وهو " ألك " للبعيد ، مستشهداً لذلك بقول أبي الأسود الدؤلي :

يصيب وما يدري ويخطئ وما درى

وكيف يكون الرُّزْءُ إلا كألكا [٢].

وقسّم ابن مالك أسماء الإشارة تبعا لمراتبها عنده ، إذ جعل له مرتبتين : قريبة وبعيدة ، فالاسم المجرد من الكاف واللام للقريب ، وما فيه الكاف وحدها أو مع اللام فللبعيد وقال : إن هذا هو الظاهر من كلام المتقدمين محتجا لذلك بأن المشار شبيه بالمنادي ، والنحويون مجمعون على أن المنادي ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره [٣].

وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب : قربى ولها المجرد ، ووسطى ولها ذو الكاف ، وبُعدي ولها ذو الكاف واللام ،

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٠٠٦ بتصرف .
(٢) البيت لأبي الأسود في ديوانه ١٠٣ والدقائق ٥٤٠ .
(٣) الهمع : ١ / ٢٤٦ .

وصححه ابن الحاجب ، وهذا هو المشهور (١).

وقد سرد ابن مالك أسماء الإشارة على وفق المشهور معللاً لذلك بأنه السابق إلى أكثر الأذهان فقال : " وهو – أي اسم الإشارة – في القرب مفرداً مذكراً ذا ، ثم ذاك ، ثم ذلك وآلك ، وللمؤنثة : تي وتا وته وذي وذه .... فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفي مرتبته ، وما عطفته بثم فهو في المرتبة التي تلي (٢).

وما أورده أبو القاسم في بيت أبي الأسود يُعدُّ في المرتبة الثانية عند ابن مالك والثالثة عند أكثر النحويين وهو المشهور .

وينتقل أبو القاسم دون تمهيد إلى تصغير ، " ذلك " مراعياً اللفظ فيقول : وأنشد الفراء :

أو تحلفي بربك العلي ❁ أني أبو ذيّالك الصبي ❁ (٣).

ومن المعلوم أن أسماء الإشارة لا تصغر ، لغلبة شبه الحرف عليها بيد أنها لما أشبهت الأسماء المتمكنة المعربة في كونها توصف ويوصف بها وتثنى وتجمع جرت مجراها في التصغير . ويُلحق بـ ذيّا وتيّا ومثنييهما وجمعهما من هاء التنبيه كاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ،

(١) الهمع ١ / ٢٤٧ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٣٩ تح عبد الرحمن السيد .

(٣) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٨ ، وورد في معاني الفراء ٢/ ٧٠ ، واللسان : ذا .

نحو : هذَيًا وذَيَّالِـكَ (١).

ولذلك قال المؤدِّب : " وذاك " أدخلوا الكاف فيه للتراخي ؛ ليؤكدوا التنبيه عليه بكاف المخاطبة (٢) وهذا عين ما قاله سيبويه فقد ورد عنه : فكذلـك هـذا وأولئك بمنزلة هذا إلا أنك قلت ذاك فأنت تنبهه إلى شيء مـتراخٍ (٣) ولعل مقصد أبي القاسم من تعبير التراخي فيه إشارة إلى أنَّ لأسـماء الإشـارة مرتبتيـن فقط : قربى ، وبعدي . فالمجرد من الكاف والـلام للقريب ، وما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد ، وهذا اختـيار ابـن مالك . أو أن التراخي عنده للمرتبة الوسطى وبذلك تكون مراتـب الإشارة ثلاث وهو ما عليه أكثر النحويين ، ويدل على ذلك أنه عندما ذكر مفرد أولئك قال : وواحد أولئك : ذاك وذلك . ولفظ التراخي يحتمل الوجهين إلا أن الثاني أولى ، وتثنية ذان: ذانك بالتخفيف والتشديد.

قال ابن مالك : وهذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين :

أحدهما : حذف الألف التي كانت آخر المفرد لزوما ، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذاً .

والـثاني : أن نـون هذه التثنية يجوز تشديدها ، ونون تثنية الاسم

---

(١) شـرح المفصل ٥ / ١٣٩ ، وشرح الشافية ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، الدقائق ٥٤٠ .

(٢) الدقائق ٥٤٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٥٦ .

المتمكن لا يجوز تشديدها [١].

قـــال أبو حيان : وظاهر كلام ابن مالك تجويز تشديد النون مطلقاً أعنـــي فـــي الرفع والنصب والجر ، وهذا هو مذهب الكوفيين . وذهب البصـــريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة ولا يجوز مع الياء فتقول : ذانّ وتانّ ، ولا يجوز : ذيْنّ ولاتينّ بالتشديد [٢].

وما قاله المؤلّف يتفق مع رأي البصريين ، ويؤيد قوله بقراءة " ذانــك " من قوله تعالى : فذانّك برهنان من ربك " [٣]. بالتشديد ، ولذلك قـــال : وقال بعضهم ذانّك فثقل . ويرى المبرد أنّ ذانك مشددة تثنية ذلك وهذا قليل [٤] والنون عنده عوض من لام ذلك :

قال الفارسي : اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل: " فذانــك " فقــرأ ابن كثير وأبو عمرو : (فذانّك) مشددة النون ، وقرأ الباقون (فذانك) خفيفـــة [٥].

وقـــال بعض أهل الحجاز : ذانّيك . بنون مشددة بعدها ياء ساكنة ، فعلـــى التخفـــيف يكون أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف قال الفارســـي : وعلـــى التشديد يكون أشبع كسرة النون فنشأت الياء ، قاله

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٠ .
(٢) التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ تح هنداوي .
(٣) القصص : ٣٢ .
(٤) شرح المفصل ٣ / ١٣٥ .
(٥) الحجة ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ علّق عليه كامل الهنداوي .

العكبري [١].

ويجعل أبو القاسم التثقيل عوضا مما حذف ؛ لأنه إذا قال " ذا " فقد حذف حرفا من الأصل ، وإذا قال : ذان فقد حذف اثنين ، ألف ذا والحرف الذي حذف من ذا وكأن ذلك عوض مما حذفوا [٢] وجمع ابن بري الرأيين فقال : من النحويين من يقول : ذانّك بتشديد النون تثنية ذلك ، قلبت اللام نونا وأدغمت النون في النون ، ومنهم من يقول تشديد النون عوض من الألف المحذوفة من ذا وكذلك يقول في " اللذان " تثنية الذي .

قال الجوهري : وإنما شددوا النون تأكيداً وتكثيراً للاسم ؛ لأنه بقي على حرف واحد ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء المبهمة لنقصانها[٣].

وسبق الأخفش إلى هذا القول فقال : ادخلوا التثقيل للتأكيد كما أدخلوا اللام في ذلك [٤].

وقال الفراء : شددت النون للفرق بينها وبين النون التي تسقط للإضافة . وقال الكسائي : شددت النون فرقا بين الأسماء المتمكنة والأسماء المبهمة [٥].

---

(١) الحجة للفارسي ٣ / ٢٥٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٦٠ تح محمد السيد عزوز.

(٢) الدقائق ٥٤٠ .

(٣) اللسان " ذا " .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٦٥٣ تح عبد الأمير الورد .

(٥) اللسان " ذا " بتصرف .

وأقــول : مــن جعل النون عوضا نظر إلى أن تثنية أسماء الإشارة صناعية والصحيح أنها ليست كذلك كما صرح به ابن جني وغيره .

أسماء الإشارة للمؤنـث :

تحـدث عنهــا المؤدّب فقال : وقالوا في المؤنث : هذه ، وذه وتا ، وهذي، وهاتا . واستشهد لذلك بثلاثة أبيات ، فقال : وقال الطائي :

أقني ودهري ليس يفني آخــره ∴ هاتا موارده فأين مصادره

وقال الآخــر :

هذي الأرامل قد قضيْتَ حاجتها ∴ فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر

وقال ذو الرمة :

فهذي طواها بُعْدُ هذي وهذه ∴ طواها لهذي وخدُها وانسلالها

ثم قال : وقال بعضهم : هاذاتِ ذاهبة ، وهي لغة شاذة وقالوا : تيك المرأة وذيك ، وتلك وتيلك وتالك ، وقال القطامي :

فقلت أعلم بأن الصبر أحجى ∴ وأن لتالك الغمر انقشاعــا

وينتقل بعد ذلك إلى الجمع فيقول : وأما الجمع فاللغة فيه :

قــالوا : أولئك بالمد وأُولاك بالقصر ، وهلائك وها هلائك بالمد ، وهولائــك ، وقال : هلاك ، وحكى عن بعض كنانة أولى ، فقعلوا ذاك ، وهو شاذ مرغوب عنه .

وحكى قطرب : ذالك ، يريد : ذلك ، وهاتك في تلك وآلاك ، يريد أولئك ، وقال الراجز :

وحكى هاؤلاءِ قومك منونة [١].

وبشيء من التفصيل أقول :

أشار النحويون إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ ، وهي : ذي بكسر الذال ويوقف عليها بالهاء فتقول : ذه ، والهاء بدل من الياء وليست للتأنيث ، فإذا أدخلت عليها هاء التنبيه قلت : هذي أمة الله وهذه أيضاً بتحريك الهاء . " وتا " ويقال فيها : " هاتا " بزيادة هاء التنبيه . قال الطائي :

أفلي ودهري ليس يفلي آخره ∴ هاتا موارده فأين مصادره [٢].

يقول سيبويه : فمن الأسماء ذا وذه ، ومعناهما أنك بحضرتهما ، وهما اسمان مبهمان وقد بُيِّنا في غير هذا الموضع [٣].

ويقول المبرد : تقول للأنثى : ذه وته وتا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته كما قال :

وتبأتماني أنما الموت بالقُرى ∴ فكيف وهاتا هضبة وقليب [٤].

---

(١) الدقائق ٥٣٩ - ٥٤٢ .

(٢) البيت من الكامل قاله أبو تمام في ديوانه ٢ / ٧٣ ، وقد ورد في الدقائق ٥٤٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، وراجع ١ / ٢٢٠ .

(٤) البيت من الطويل قاله كعب الغنوي ، وقد ورد في الكتاب ٢/ ١٣٩ ،

ويضيف المبرد قائلاً : وما كان متراخياً عنك من المذكر فهو ذاك وذلك والكاف لا موضع لها ، وما كان من المؤنث فهو تلك وتيك وهاتيك وهاتاك [١] وفي هذا إشارة منه إلى أن للمشار ، إليه مرتبتين .

ونقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولا يُمدُّ جميعا ويُقصر ، والمد أجود والقصر يجوز [٢].

وقـــال ابن السراج في الباب الثالث من المبنيات ، وهو الاسم الذي يشـــار به إلى المسمى ، وفيه من أجل ذلك معنى الفعل ، وهي : ذا وذه .... وتجمع ذا وذه وتا أولى وأولاء ، والمذكر والمؤنث فيه سواء ، فذا اسم تشير به المخاطب إلى كل ما حضر ، كما يدخلون عليه هاء التنبيه فيقولون : هذا زيد ، وهذي أمة الله ، فإذا وقفوا على الياء أبدلوا منها هاءً في الوقف ، وعند الوصل تسقط الهاء وترد الياء ، وهؤلاء تمد وتقصر ، وإذا مدوا بنوه على الكسر لالتقاء الساكنيـــن [٣].

وقد استدل أبو القاسم لـــ هذا، وهذي، وهذه ببيتين ، فقال ، وقال الآخر :

هذي الأرامل قد قضيْتَ حاجتها ∴ فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر [٤].

والمقتضب ٢ / ٢٨٧ ، ٤/ ٢٧٧ ، واللسان : ذا .

(١) المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) السابق نفســـه ٤ / ٢٧٨ بتصـــــرف .

(٣) الأصـــول ٢ / ١٢٧ بتصـــرف تـــح عبد الحسين الفتلي ، وراجع شرح المفصل ٣ / ١٣١ ، والارتشاف ٢ / ٩٧٤ ، ٩٧٥ .

(٤) البيت من البسيط ، قاله جرير في ديوانه ١٠٨١ ، وقد ورد في الحقائق ٥٤١ .

وقال ذو الرمة :

فهذي طواها بعد هذي وهــذه ∴ طواها لهذي وخدها وانسلالها[1]

قال أبو القاسم : وقال بعضهم : هذات ذاهبة ، وهي لغة شاذة [2]. وعزا ابن منظور هذا القول إلى أبي الهيثم " [3] ، فقال : وقال بعضهم : هذاتِ متطلقة ، وهي شاذة مرغوب عنها [4].

وصرح السيوطي ببناء ذات " على الضـــم [5].

وأضـــاف أبــو القاسم قائلاً : وقالوا : تيك المرأة وذيك ، وتلك ، وتِيك ، وتالك ، واستشهد لـــ " تالك " بقول القُطامي :

فقلت اعلم بأن الصبر أحجى ∴ وأن لتالك الغمر انقشاعـــا[6].

قـــال ابـــن مـــالك : إن كان المشار إليه في المرتبة الأولى فله في التأنيـــث عشرة ألفاظ ، خمسة بتاء وخمسة بذال ، والتي بالتاء : تي وتا وته ، بسكون أو كسر مختلس أو مشبع ، والتي بالدال ذي وذات وذه ...

---

(١) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٥١١ ، واللسان " ذا " .

(٢) الدقائـــق ٥٤١ .

(٣) أحـــد الأعـــراب الـــرواة الذين أسند إليهم ابن منظور عبارات تعز على الحصرٍ راجع إنباه الرواة ٤ / ١١٤ .

(٤) اللسان : ذا .

(٥) الهمع ١ / ٢٤٥ .

(٦) البيت من الوافر ، وقد ورد في الديوان ، واللسان [ذا] ، والخزانة ٩/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، والدرر ١ / ٢٣٣ والهمع ١ / ٢٤٦ .

وإن كـــان المشار إليه في المرتبة الثانية – أي الوسطى – فله في التأنيـــث ثلاثـــة ألفاظ وهي تيك وتَيك وذيك ، وإن كان المشار إليه في المرتبة الثالثة . أي البعيدة – فله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي تلك بكسر التاء وتَلك بفتحها ، وتيلك وتالك ، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض [١].

ويلاحـــظ أن ابن مالك قسّم أسماء الإشارة هنا على حسب المشهور عند النحويين وإن كان يرى خلاف ذلك ؛ إذ للإشارة عنده مرتبتان .

وأنكر ثعلب (ذيك) وتلك وتَلك = بالكسر والفتح حكاهما هشام من الكوفيين ، وتيلك بكسر التاء واللام ، وتالك بكسر اللام حكاهما الفراء[٢].

" وأمـــا الجمع فاللغة فيه ، قالوا : أولئك بالمد ، وأولاك بالقصر ، وهلائك ، وهاهلائك بالمد ، وهولائك وقالوا : هلاك .

وحكى عن بعض كنانة : أولّى فعلوا ذاك ، وهو شاذ مرغوب عنه .

وحكى قطرب ذالك ، يريد : ذلك ، وهالك في تلك وألاّك ، يريد : أولئـــــك .

وقال الراجز : **من نحو آلاك إلى ألآم** .

وحكى : **هؤلاءِ قولك منونـــة** " [٣].

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٣٩ بتصرف .

(٢) الهمـــع ١ / ٢٤٥ ، وراجـــع اللسان (ذا) ، والارتشاف ٢ / ٩٧٥ ، والزاهر لابن الأنباري ١/ ٣٧٨ تح حاتم الضامن .

(٣) الدقائق ٥٤٢ .

– وتوضيحاً لما قاله أبو القاسم نقول : إذا جمع اسم الإشارة فإنه يقال فيه أولاء ، مثل أولاء إخوتك وأولاء أخواتك دون تفرقة بين المذكر والمؤنث . وأولاء ممدودة ومقصورة اسم لجماعة ذا وذه ، ثم زادوها مع أولاء فقالوا : هؤلاء إخوتك .

قال ابن مالك : إذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى يقصد – القريبة – قيل فيه : أولاء ، مطلقاً ، أي : في التذكير والتأنيث عاقلا كان المشار إليه أو غير عاقل . وإن كان المشار إليه متجاوزاً للمرتبة الأولى قيل فيه أولئك ، ثم أولالك على رأي قوم . وعلى رأي آخرين أن جمع المشار إليه في المرتبة الثالثة أولئك وأولالك معا ، وله في المرتبة الوسطى أولاك بالقصر .

وقد حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين وأن القصر فيهما لغة التميميين ، وهذا هو المأخوذ به ، لأن مستنده رواية ومستند غيره رأي ، والرواية أولى من الرأي (١).

وفي الارتشاف : وذكر الفراء أن الأولى والأولاك لغة تميم ومدهما لغة الحجاز (٢).واستجاد المبرد المد ، وأجاز القصر في هؤلاء وأولاء (٣).

واختلف النحويون في الإشارة بـ أولئك وأولاك أهما للوسطى أو للبعدى ؟

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤١ بتصرف يسير .

(٢) ٢ / ٩٧٥ ، والتذييل ١ / ١٩٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

قال أبو حيان : قال الكسائي : من قال أولاك فواحدهم ذاك ومن قال : أولالك فواحدهم ذلك .

قال ابن السِّيد : أولاك ، وأولئك كل منهما يصلح أن يكون واحدهم ذلك وذاك ، فإن كان المؤنث فواحدهما تلك .

وتصحب هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من الكاف كثيراً نحو هذا وهذه ... والمقرون بالكاف قليلاً . ودخول الهاء في الجمع إذا كان بالكاف لم يجزه ابن مالك فلا تقل : هؤلائك .

قال أبو حيان : والصحيح جوازه وفسر ذلك بعدم استعمال هاء التنبيه إذا كان المشار إليه في المرتبة البعدى ، أما إذا كان في القربى أو الوسطى فلا بأس . ثم قال : وقال بعض أصحابنا : لم يجعل سيبويه للمشار إليه ثلاث مراتب بل مرتبتين دنيا وتراخ [١].

ورد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن المشار إليه ليس له إلا مرتبتان مؤيداً ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن المراتب ثلاثة فقال : وهذا المذهب الذي ذكره المصنف – ابن مالك – عن بعض النحويين أن له مرتبتين واختاره هو لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن [٢].

وهؤلاء في أولاه من باب إبدال الهمزة هاء ، وهذا باب واسع

---

(١) الارتشاف ٢ / ٩٧٦ بتصرف ، والهمع ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ والتذييل ١/ ١٩٥ .

(٢) التذييل ١ / ١٩٧ .

كقولهم في إياك : هياك وفي أرقت : هرقت .

قـــال أبـــو على : حكى اللغويون (أولاك) بالقصر والتشديد [١]، وأنشد : مـــن بيـــن ألاك إلـــى أولاّك [٢].

قال أبو القاسم : وحكى هؤلاءِ قومك منونة ونسب ابن منظور هذه اللغة إلى بني عقيل [٣].

الذي والتي واللغات فيهما وجمعهما :

الأســـماء الموصـــولة من المبهمات في النحو العربي وتحدث أبو القاسم عنها قائلاً : " ومن المبهمة الذي ، وفيه للعرب لغات :

منهم من يقول : اللذْ بتسكين الذال . وقال :

أريت إن جئـــت به أملـــودا

مرجـــلا ويلبــــس البـــرودا

أقائلون أحضروا الشهــــودا

فظلت في شر من اللذ كيـــدا

كاللذْ تزبى زُبْية فاصطيـــدا [٤]

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ .

(٢) مـــن الرجـــز ولم ينسب لأحد ، وقد ورد في شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ ، والهمع ١ / ٢٤٧ ، والتذييل ١ / ١٨٩ ، وشرح الجمل ١ / ٢٠٢ .

(٣) اللسان (ذا) .

(٤) أبيات من الرجز لرجل من هذيل، وقد ورد في الخزانة ٦/ ٥، وأمالي-

وقال آخر :

اللذْ بأسفله صحراءُ واسعـــةٌ ∴ واللذْ باعلاه سيلٌ مدّهُ الجُرُفُ[١].

ومنهم من يقول : الذيّ بتشديد الياء ، قال الشاعـــــر :

وليس المال فاعلمه بمال ∴ وإن أغنـــاك إلا للـــــذيّ

يُريد به العـــلاء ونمتهنه ∴ لأقرب أقربيّه وللقصيّ[٢].

ومنهم من يقول : اللذِ بكسر الذال وبغير ياء ، قال الراجز :

واللذِلو شـــاء لكانت بـــرا ∴ أو جبلاً أصـــمَّ مشمخـــرًا [٣]

ومنهم من يقول في التي : اللتْ ، بإسكان التاء ، قال الشاعر :

وأمنعه اللت لا يعيب مثلها ∴ إذا كان نيران الشتاء نوائما [٤].

= ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، واللسان زبى ، والأزهية ٢٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٢٧٢ ، والزبى زبية ، أي : حفر حفرة .

(١) البيت من البسيط ، وقد ورد في الإنصاف ٢/ ٦٧١ .

(٢) البيتان من الوافر ، وقد وردا دون عزو . راجع : خزانة الأدب ٢/ ٤٩٧ ، وشرح التسهيل ١/ ١٨٩ ، والأزهية ٢٩٣ ، واللسان (لذي) والإنصاف ٢/ ٦٧٥ ، والتذييل ٣/ ٢١ .

(٣) البيـــتان من الرجز المشطور وقد وردا في أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٥ والإنصاف ٢/ ٦٧٦ ، والخزانة ٢/ ٤٩٨ ، واللسان لذي والأزهية ٢٩٢ ، والتذييل ٣/ ٢٤ ، والدقائق ٥٤٣ .

(٤) البيت من الطويل قاله أقيش بن ذهيل العكلي كما في اللسان : (لتا) وقد ورد في الأزهية ٣٠٢ .

وقال الآخـــر :

فقل للت تلومك إن نفســـي ∴ أراها لا تعوّذ بالتميــــم [1].

وإذا كـــان أبو القاسم قد أورد اللغات في الذي والتي مستدلاً عليهما بأبيات من الشعر ، فهل يعني ذلك أنها مختصة بالشعر ؟

للإجابة عن هذا أقول :

لـــم يعرض أبو القاسم اللغات الواردة في الذي والتي كلها ، مكتفياً بثلاث منها : **الأولى** : اللذْ بتسكيـــن الذال ، **والثانية** : الذيّ بتشديد الياء المكســـورة . **والثالثة** : اللذِ بكسر الذال وبغير ياء ، أما التي فأورد فيها لغة واحدة وهي اللت بإسكان التاء .

وقـــد عقد الهروي في الأزهية باباً للذي والتي وما ورد فيهما من لغـــات ، وقال : وأما اللغات فللعرب فيها خمس لغات . وأمّا التي ففيها أربع لغات : وذكر ما أورده أبو القاسم مضيفاً إليها الذي ، قائلاً : وهي اللغة العليا ، ثم قال مشيراً إلى اللغة الخامسة ، ومنهم من يقيم مقام الذي ذو ، ومقام التي ذات وعدّد اللغات في التي مضيفا إلى ما قاله أبو القاسم ثلاث لغات ، فقال :

وأما التي ففيها أربع لغات : منهم من يقول التي بإثبات الياء وهي اللغة العليا ، ومنهم من يقول : اللتِ بحذف الياء وكسر التاء ، ومنهم من

---

(١) البيت من الوافر ، وقد ورد في الأزهية ٣١٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٩ ، وشـــرح التســـهيل ١/ ١٩٠ ، والخزانة ٦/ ٦ ، والتذييل ٣/ ٢٤ ، والدقائق ٥٤٣ ، والأزهيـــة ٣٠٣ .

يقيم مقام التي ذات ، ومقام الذي ذو وهي لغة طيء [١].

وأضـــاف ابـــن مـــالك لغة سادسة في الذي ، وهي : تشديد الياء مضمومة [٢] ، واستدل لها بقول الشاعر :

أغضِ ما اسطعت فالكريم الذيُّ ∴ يألف الحلم إن جفاه بذيُّ [٣].

قـــال ابـــن عصـــفور : وفي الذي والتي لغات الذي بتسكين الياء ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل [٤].

ومما سبق يتضح أن أبا القاسم وغيره استدلوا على اللغات الواردة في الذي والتي بأبيات من الشعر ، فهل هذه اللغات مقصورة على الشعر دون النثر ؟

يجيـــب أبو حيان عن ذلك قائلاً : ومن ذهب إلى أن التصرف في الذي والتي وغيره مختص بالشعر فمذهبه فاسد ، وإنما نقله أئمة العربية على أنها لغات جارية في السعة .

قال الفراء : ومن العرب من يقول: هو اللذ قال ذلك ، ويقول في الواحد: هو اللذْ قال ذاك ، بجزم الذال وفي الواحدة : هي اللتْ قالت ذلك انتهى [٥].

---

(١) الأزهية ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٩٠ .

(٣) البيت من الخفيف ولم ينسب لأحد وقد ورد في الدرر ١ / ٥٦ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٠ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

(٤) شرح الجمل ١ / ١٧٠ ، ١٧١ ، والمساعد ١ / ١٣٩ .

(٥) التذييل والتكميل ٣ / ٢٥ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

اللغات في تثنية الذي وجمعهـا :

أورد أبـــو القاسم اللغات في تثنية الذي قائلاً : " ومنهم من يقول : اللذا في تثنية اللذان بحذف النون ، قال الشاعر :

أبَنِي كُليبٍ إنّ عمّيّ اللّــذا ∴ قتلا الملوك وفكّكا الأغلال (١).

ومنهم من يُشدد النون فيهما عوضاً من الساقط ؛ لأن اللذين كان في الأصل : اللذيان .

وجمع الذي : الذين واللذون على هجاءين ، قال الشاعر :

وبنو نُوَيْجَةَ اللذون كأنهــم ∴ مُعْطٌ مجذَّمةٌ من الخُزّان (٢).

وروى أيضاً : نويجيــة . وقال الآخر :

نحو اللذون صبحوا الصباحا ∴ يوم النخيل غــارة ملْحَاحا (٣).

---

(١) البيت من الكامل قاله الأخطل يهجو جريراً وقومه ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٩٥ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والنقائض ٤٦٠ ، والديوان ٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٧١ ، والأزهيــة ٢٩٦ .

(٢) البيت من : الكامل وقد ورد في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٧ ، واللسان: خــز ، والأزهية ٢٩٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٧٢ ، والمعط جمع الأمعط وهو الذي سقط شعره ، والمجذمة التي في ساقها عند موضع الرسغ بياض ، والخزان جمع الخُزز وهو ذكر الأرنب .

(٣) نســب هذا لرجل من عقيل ، وقيل لرؤبة ، وقيل لليلى الأخيلية وقد ورد في الخزانة ٢/ ٥٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٧ . وأوضح المسالك ١ / ١٠٢ ، والأزهــية ٢٩٨ ، والدقــائق ٥٤٤ ، وعلــى هذه اللغة يكتب

وقـــد أورد أبو القاسم شاهداً شعرياً على حذف النون من " اللذان " وعلل ذلك سيبويه بطول الكلام فقال :

...... ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر [١].

وأسند الهروي حذف النون إلى أن ذلك لغة الشاعر على رأي قوم ، وعلـــى رأي آخرين إن لغته إثبات النون ، ولكنه حذفها لطول الاسم كما صرح بذلك سيبويــــه .

قـــال الهروي في تعليقه على بيت الأخطل السابق : قال قوم : هي لغـــته ، وقال آخرون : بل لغته اللذان إلا أنه حذف النون لطول الاسم ، كما حذفها النجاشي في قوله :

فلســـت بآتيـــــه ولا أستطيعـــــــــــه

ولاكِ اسقني ، إن كان ماؤك ذا فضل [٢].

أراد ولكـــن فحـــذف النون للتخفيف [٣] ويرى ابن جني أن الحذف لالتقاء الساكنيـــــن [٤].

وقـــال ابن الشجري : إن الكوفيين يرون أن حذف النون لغة تعزى

للذون بلا مين خلافا لمن يلزمه الياء فإنه يكتب حينئذٍ بلام واحــــدة .

(١) الكتاب ١ / ٩٥ .

(٢) البيـــت من الطويل وقد ورد في الكتاب ١ / ٩ ، وأمالي ابن الشجـــري ١/ ٣٨٥ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٤ ، والأزهية ٢٩٦ .

(٣) الأزهية ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٤) المنصف ٢ / ٢٢٩ .

إلى بلحارث بن كعب وبعض ربيـــعة [١].

وجعـــل أبـــو القاسم تشديد النون في " اللذان " عوضا من الحرف السـاقط وبهـذا الرأي أخذ الهروي ، فقال : فمن شدد جعله عوضاً من حذف الياء التي هي لام الفعل من (اللذان) في التثنية ، ثم قال : ويجوز أن يكون التشديد عوضاً من اللام على لغة من قال في الإفراد ذلك [٢].

وأورد الهروي في جمع الذي لغات عديدة أعلاها وأشهرها الذين " بالـياء في جميع الأحوال وهي اللغة العليا ، وبها نزل القرآن ، ثم قال : ومـنهم من يجعلها جمعا سالما ، فيقول : جاءني اللذون عندك ، ورأيت الذيـن عندك ، ومررت بالذين عندك ، وهي لغة هذيل [٣] ، وعليها جاء قول الشاعـــر :

نحن اللذون صبحـوا الصباحا ∴ يوم النخيل غارة ملحـاحا

ولذلك قال أبو القاسم : جمع الذي : الذين واللذون على هجاءين . ثـم أضاف لغة ثالثة في جمع الذي قائلاً : وقالوا : الذي في الجمع أيضاً

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٦ ، وشرح جمل الزجاجـي ١ / ١٧١ .

(٢) الأزهيـــة ٢٩٧ .

(٣) قـال ابن مالك : إعراب الذين في لغة طيء مشهور ، فيقولون : نُصر اللذون آمنوا على الذين كفروا . قال أبو حيان : ونقل غيره من أصحابنا أنهـا لغة هذيل ، ونقل غيرهما أنها لغة عقيل . وممن نسبها إلى هذيل ابن الشجري .

راجع : التذييل ١ / ٣١ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٦ .

على لفظ الواحد ، قال الله عز وجل : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾ [١]. فوحد الكلام في أول الآية على اللفظ وجمعه في آخرها على المعنى ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [٢]. وقال الشاعر :

أولئك أشياخي الذي تعرفونهم ∴ ليوث سعوا يوم النبي بفيلق [٣].

وقال الآخر :

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم ∴ هم القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالد[٤].

وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله :

" لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم " [٥].

---

(١) البقرة ١٧ .

(٢) الزمر ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد صدره في الهمع ١ / ٣٥٨ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٦ ، والدقائق ٥٤٤ ، وسر الصناعة ٥٣٨ .

(٤) البيت من الطويل قاله الأشهب بن رُميلة ، ورد في الكتاب ١ / ٩٦ ، ومجاز القرآن ٢/ ١٩٠ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٧٢ " وفلج " واد بطريق البصرة إلى مكة ، وحانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

(٥) الكتاب ١ / ٩٥ ، ٩٦ .

وقد جعل ابن قتيبة " الذي " في آية البقرة بمعنى الذين استوقدوا ناراً ، وقال : وربما جاءت مؤدية عن جميع [١]. وقد نقله المؤدِّب عنه ذلك .

وقال الطبري في تفسيره : وقد زعم بعض أهل العربية من أهل البصرة أن " الذي " في قوله " ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾ بمعنى الذين ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ وكما قال الشاعر : فإن الذي حانت – البيت . وقد أغفل قائل ذلك فرق ما بين الذي في الآيتين والبيت ؛ لأن الذي في قوله : " والذي جاء بالصدق " قد جاءت الدلالة على أن معناها الجمع ، وهو قوله: ﴿ **أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ وكذلك الذي في البيت وهو قوله : دماؤهم ، وليست هذه الدلالة في قوله ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾ وسائر شواهده التي استشهد بها على أن معنى الذي في الآية بمعنى الجماعة ، وغير جائز لأحد نقل الكلمة التي هي الأغلب في استعمال العرب على معنى إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها [٢].

ويرى القرطبي أن الذي يقع للواحد والجمع . قال ابن الشجري هبة الله بن علي : ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظ الواحد ، واستدل لذلك بالآيتين والبيت . وقيل : إنما وحد الذي واستوقد ؛لأن المستوقد كان واحداً من جماعة تولّى الإيقاد لهم ، فلما ذهب الضوء رجع عليهم جميعاً فقال " بنورهم " [٣].

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٦١ تح السيد صقـــر .

(٢) جامع البيـان ١ / ١٠٩ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢١٢ .

وجعـــل الهروي هذا من قبيل مراعاة اللفظ والمعنى وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله العزيز ؛ حيث قـــال : فحمـــل أول الكلام على لفـــظ " الذي " فوحده وآخره على المعنى فجمعه .

ثم أورد الهروي باقي اللغات في جمع الذي فراجعه في موضعه[١].

هـــذا ومجيـــئ الذي للجمع والواحد بلفظ واحد هو رأي الأخفش ، وعلـــيه لا يكـــون الذي المراد منه الجمع محذوفاً منه النون ، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع [٢].

جمع التي :

قـــال عنه أبو القاسم : وجمع التي اللاتي بغير همز وياء ، واللاء بهمز وغير ياء ، واللاتي اللغة المشهورة [٣]. قال الشاعر فحذف الياء .

من اللاء تمشي بالضحى مرجَحِنَّـــةً

وتمشي العشايا الخوزلى رخوة اليد[٤].

وقال الآخر فهمز وأثبت الياء :

من النفر اللائي إذا ما دعوتهـــم

وهاب الجبان حلْقَـــة الباب قعقعوا[٥].

(١) الأزهية ٢٩٩ – ٣٠٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٠٩ ، والتذييل : ١ / ٣٠ .

(٣) الدقائق ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(٤) البيـــت من الطويل قاله الفرزدق في ديوانه ١٨١ ، والخوزلي مشية فيها تبختر .

(٥) البيت من الطويلقاله أبو الرُبيس الثعلبي ، وقد ورد في الخزانة ٨٤/٦ .

ومنهم من يقول : اللا بالقصر ، واللاءون واللائين على هجائين ، قال الشاعر :

ومن أريحيات الصبي عند ذكرها ∴ ولماتها اللا مالهن شفـــاءُ [١].

وقال الآخر :

ألم تعجبي وترىْ بطيطـــا ∴ من اللائين في الحقب الخوالي[٢].

وأضاف الزجاجي : اللواتي في جمع التي ، فقال : وتقول في جمع التي : اللاتي واللائي واللواتي ، وإن شئت حذفت الياء في جميع ذلك [٣].

وأورد الهـــروي في جمع التي تسع لغات ، فقال : وفيهم من يقول التي على لفظ الواحدة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً ﴾ [٤].

ومـــنهم مـــن يقول اللائي ، قال الله عز وجل : ﴿ وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ ﴾ [٥].

ومنهم من يقول : اللاتِ بكسر التاء وحذف الياء ، ومنهم من يقول

---

(١) البيت من الطويل ، وقد ورد في الدقائق ٥٤٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وقد ورد في اللسان بطط ، والدقائق٥٤٦ ، والبطيط : العجب والكذب ، يقال جاء بِأَمر بطيط ، أي : عجيب .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٧٣ .

(٤) النســاء ٥ .

(٥) النســاء ١٥ .

: اللواتي بإثبات الياء وحذفها ، ومنهم من يقول اللاّ ، قال الكميت :

وكنت من اللا لا يعيرها ابنها ∴ إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا (١).

ومنهم من يقول اللائي بالهمز وإسكان الياء ، واللاء بكسر الهمزة وحذف الياء ، واللاي بياء مكسورة غير مهموزة واللائيْ بحذف الهمزة وإسكان الياء (٢) ، وبهذه الأوجه الأربعة ورد قراءة " واللائى يئسن من المحيض " (٣). وعدّ القرطبي " اللواتي " من جمع الجمع (٤).

❀❀❀❀❀

(١) البيت من الطويل وقد ورد في أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٩ ، اللسان : لوى ، والأزهية ٣٠٥ .

(٢) الأزهية ٣٠٣ - ٣٠٦ .

(٣) الطلاق ٤ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٨٣ .

الأفعـــــال

بـــدأ أبو القاسم كتابه بالحديث عن الأفعال بادئاً بالماضي منها مبيناً علة بنائه ، وقد استعمل في حديثه ألقاب الإعراب بدلاً من البناء ، إضافة إلى مصطلحات أخرى عجيبة وتقسيمات غريبة لم تعهد عند غيره ، فقال تحـت عـنوان : " حكم في الأفعال الماضية " : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فَعَلَ ، بنصب الفاء .

وفـي هـذا إشارة منه إلى تعريف الاسم ؛ حيث عرفه بأنه ما نفع وضر ، أي : ما جاز أن يخبر عنه ، وقد أثبت في موضعه أنه نقله عن الأخفش [1]، ومعلوم أن الأفعال يخبر بها ولا يخبر عنها .

وقد عبر بمصطلح النصب ، وهو لقب من ألقاب الإعراب بدلاً من الفتح الذي هو من ألقاب البناء ، وهذه سمة تعبيرات القدماء .

ثـم يعلل لفتح الفاء قائلاً : لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن .

وآثرت النصبة – يقصد الفتحة – لأنها عندهم أخف الحركات [2] ، ونُصبت العين ليتصرف الصرف على وجوهه . ويعني بذلك تغيير حركة العين من الفتح إلى الضم أو الكسر .

---

(١) راجع صـــ من البحث .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٣ ، وأسرار العربية ٣١٦ ، ٣١٧ .

ويواصل حديثه بقوله : فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر قلت : فُعِلَ ، برفع الفاء فرقا بين المضمر والمظهر .

ويعني بالفعل المضمر : المبني للمجهول وبالمظهر المبني للمعلوم.

ثم يقول : وخفضت العين فرقا بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فُعَل ، نحو: عُمَر ، وزُفَر ، وقُثَم وما أشبهها ، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً – يقصد المضمر والمظهر – لتعريهما من الحروف العوامل ، والزوائد والحوادث ، والكواسي ، وهي : الياء والتاء والنون والألف [١].

ومراده من الحروف العوامل الناصبة والجازمة ، والزوائد الزائدة في أوله ، ولعله يقصد من الحوادث : الطوارئ عامة التي تطرأ على آخر الكلمة وأولها ، ويقصد بها هنا الضمائر التي تتصل بالفعل فتغير حكمه الإعرابي ومراده بها في باب المضارع الحروف التي تزاد في أوله كالياء نحو : يفعلان ، فإنه يقول عند حديثه عنها : وإذا أخبرت عن الرجلين ، قلت : يفعلان بألف علامة للتثنية ، ونون بعدها علامة للرفع بالحادثة التي لزمت أوله [٢].

وعلى ذلك تكون الزوائد والحوادث عنده من الترادف .

ولا يكتفي بالتعليل السابق لبناء الماضي على الفتح ، وإنما يضيف قائلاً : وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقا بين الواحد والجماعة ؛ لأن من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة : فَعَلْ بلا واو ولا ألف .

---

(١) الدقائق ١٥ .

(٢) السابق : ٢٩ .

أنشدي العبد الصالح ، الثقة في دينه ، الثقة في روايتـــه [١].

قال : أنشدنا أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبـــاري :

فلـــو أن الأطبا كانُ حولي ∴ وكان مـــع الأطبـــاء الأســـاةُ

إذاً مـــا ذهبوا وجدا بقلبي ∴ ولو قبل الأطبـــاء الشفـــاةُ [٢]

وأنشدي أبو علي محمد بن المستنير قطـــرب :

إذا ما شاءُ ضروا من أرادوا ∴ ولا يألو لهم أحد ضراراً [٣].

وأنشد أيضاً :

متى أقول : خلت عن أهلها الدار ∴ كأنهن بجناحي طائر طارُ[٤].

وما قاله أبو القاسم هنا هو رأي الفراء الذي عزا هذه اللغة إلى قبيلة هـــوازن وعُلْـــيا قيس ، فقد ورد في معاني القرآن ما نصه : وقد تُسقط العرب الواو وهي واو جماع ، واكتُفي بالضمة قبلها ، فقالوا في ضربوا:

---

(١) هو تلميذه أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاسي التركي صاحب المسند الكبير ت ٣٣٥هـ [سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٥٩] .

(٢) البيتان من الوافر ، وقد ورد الأول في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٣٣ ، وشرح السيرافي في : معاني الفراء ١/ ٩١ ، ومجالس ثعلب ٨٨، وشرح السيرافي ١/٧٧ ، والكشاف ٣ / ٢٥ والخزانة ٥ / ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٧ / ٥ .

(٣) البيـــت من الوافر ، وقد ورد في معاني الفراء ١ / ٩١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٩ .

(٤) من البسيط وقد ورد في معاني الفراء ١ / ٩١ ، والخزانة ٥ / ٢٣١ .

قــد ضَرَبْ ، وفي قالوا : قد قالْ ذلك ، وهي في هوازن وعُليا قيس [١]. وذكر الأبيات الثلاثة التي أوردها أبو القاسم . وظاهر كلامه أن هذا لغة لا ضرورة ، وقال الأنباري في الإنصاف عند حديثه عن فعل الأمر هل هو معرب أو مبني ؟ إنّ الاكتفاء بالضمة ضرورة [٢].

ويذكر أبو القاسم علة ثالثة لبناء الماضي فيقول :

وإن شــئت قلت انصب اللام ؛ لأنه صار مبنيا على التثنية وحظها السكون ، هذا قول الفراء [٣].

ولــم يوثــق محققــو الكــتاب هذا الرأي ورجعت إلى شرح جمل الزجاجي فوجدت فيها : وزعم الفراء أنه حُرِّك بالفتح حملاً على التثنية ، وذلك فاسد ، لأنه فيه حمل المفرد وهو أصل على التثنية وهي فرع [٤]. والعلــة الرابعة التي ذكرها أبو القاسم هي : وإن شئت قلت : لأنه مضى وانقضى ، فحكمه ضعف ، فألزموه أضعف الحركات ، وأضعفها النصبة ؛ لأنه لا علاج لها في الشفتين ، والدليل أيضاً على أنها أضعف الحركات أن العــرب لــم تحذفها في[٥] شيء من كلامها لضعفها ، وحذفت الضمة

---

(١) معانــي القــرآن ١ م ٩١ ، وراجع : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٣ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والخزانة ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، المسألة الثانية والسبعون .

(٣) الدقائق ١٦ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٤ .

(٥) في الأصل : عن .

والكسرة وقت حاجتهم إليها لقوتهما ، قال الشاعر :

فــإن أهْجَه يَضْجَرْ كما ضجر بازلٌ

من الأُدْم دَبْرَتْ صفحتاه وغاربــه (١).

وقال الآخر : **ونُفْخُوا من مدائنهم فطاروا** (٢).

وقال الآخر : **لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر** (٣).

فإن قيل : فقد حذف الشاعر النصبة في قوله ، فقال :

قَطْعَ عمروٌ ساعديّ وَهْبٍ ∴ وعلا بالعضْبِ يا فوخَــه (٤).

أراد : قَطَــعَ فخفــف النصــبة ، قلل : هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها(٥).

ويخــتم أبــو القاسم العلل بالعلة الخامسة فيقول : وإن شئت قلت : نصــب آخر الماضي لخروجه من الوصف ، ووصفه الحادثة التي تلزم أولــه ، وذلــك أن للأســماء أوصافاً تكون الأسماء مرتفعة بها ، فكذلك للأفعــال أوصاف ترتفع هي بها (٦). ويعني بذلك : أنّ الماضي بني على

---

(١) البيت من الطويل قاله الأخطل في ديوانه ٢١٧ ، وقد ورد في الدقائق١٦

(٢) البيت من الوافر قاله القُطامي في ديوانه ٨٤ . وقد ورد الدقائق ١٧.

(٣) رجز قال أبو النجم العجلي في ديوانه ١٠٣ . وقد ورد في الدقائق ١٧.

(٤) البيت من المديد ، وقد ورد في الدقائق ١٧ دون عزو .

(٥) الدقائق : ١٧ .

(٦) السابق نفســه .

الفـــتح لخروجه من الوصف وهو اسم الفاعل نحو ضارب ، إذ هو يشبه الأســماء فـــي الصيغة فتقول : مررت برجل ضرب كما تقول : مررت برجل ضارب ، فخروجه عن الوصف ، ووقوعه صفة لنكرة سببٌ لبنائه

قــال ســيبويه : والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهــم : ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل ، ولم يُسكِّنوا آخــر فَعَلَ ؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب

وورد فــي شــرح جمل الزجاجي : أن الفعل الماضي يشبه الاسم لوقوعه موقعه ، تقول : مررت برجل قام ، كما تقول مررت برجل قائم ، ويشــبه أيضاً المضارع بوقوعه موقعه ، تقول إن قام قمت ، كما تقول إن يقم أقم ، فلما أشبه المتمكن بني على حركة " [١].

- ***أقسام الماضي :***

بعد أن عرض أبو القاسم للفعل الماضي وأبان عن سبب بنائه قسمه من حيث دلالته على الزمن أقساماً ثلاثة :

الأول : الــنص ، والثاني : الممثل ، والثالث : الراهن وعرف كل قسم منها قائلاً : فالنص : ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه ، مثل قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾ [٢].

---

(١) الكتاب ١ / ٥ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٣ بتصرف .

(٢) النحــل ٧٥ .

والممـــثل : مـــا كـــان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه ، مثل قول الله جلَّ وعزَّ : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (١) أي : يأتي ، يعني يوم القيامة ، أي : هي قريب فلا تستعجلوه ، ومثل قوله : ﴿ وَاللَّـــهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ﴾ (٢) أي : فنسوقه ومـــثل قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ (٣) أي : وإذ يقول الله ؛ لأن هـــذا يكون يوم القيامة ، ومثل قوله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ (٤). أي : وينادي ؛ لأن المعنى مفهوم أن الذي يقع في علم الله كونه لابد من وقوعه ، ولا يجوز لقائل أن يقول : قام عبد الله ، وهو يريد : يقوم عبد الله ، لأن المعنى حينئذ لا يفهمه ، ولا يدل قام إلا على المضي .

ومثل قولهم : غفر الله لك ، معناه : يغفر الله لك ، فصلح الماضي فـــي موضع المستقبل حين أمن اللبس ، ومثل قولهم : أطال الله بقاءك ، وأدام عزك ، معناه : يطيل الله بقاءك ، ويديم عزك ؛ لأن الدعاء معناه : يطـــيل الله بقـــاءك ، ويديـــم عـــزك ، لأن الدعاء إنما وقع بالمستقبل لا بالماضي (٥).

---

(١) النحـــل ١ .
(٢) فاطر ٩ .
(٣) المائدة ١١٦ .
(٤) الأعراف ٥٠ .
(٥) الدقـــائق ١٨ وقال الرضي : واعلم أنّ الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالدعـــاء ، نحـــو : رحمـــك الله وينصرف إليه أيضاً بالإخبار عن الأمور

وقال الشاعر :

فمن كان لا يأتيك إلا لحاجـــة ∴ يروح لهـــا حتى تقضيَ ويغتدى

فإني لآتيكم تَشكُّر ما مضـــى ∴ من الأمرو استيجاب ما كان في غد[١]

معناه : ما يكون في غد . وقال الآخـــر :

فأدركت من كان قبلي ولم أدع ∴ لمن كان بعدي في القصائد مصنعا [٢]

أراد : لمن يكون بعدي . وقال الآخر :

شهد الحطيئة حين يلقى ربه ∴ أن الوليد أحقُّ بالعُذر [٣].

وأقـــول : إن مجيـــئ الوقت مستقبلا والفعل بلفظ الماضي كثير في القرآن الكريم ، ومنه قوله : ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [القصص ٦٣] ﴿ وَقَـــالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ ﴾ [غافر ٤٩] ويمكن حمل هذا كله على أنـــه حكاية لحال ماضية ، لأنه لا يوجد شيء منه في الزمن الحاضر ، ويكمـــل أبو القاسم التقسيمات فيقول : والراهـــن : المقيم علـــى حالـــة

المســـتقبلة للقطع بوقوعها كقوله تعالى ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ وينقلب إلـــيه أيضـــاً بدخـــول إن الشـــرطية وبتضـــمن معناها ، ويحتمل المضي والاســـتقبال بعـــد همزة التسوية ، سواء عليّ أقمت أم قعدت ، وبعد كلما وحيـــثما ، لأن فـــي الثلاثة رائحة الشرط ، وكذا بعد حرف التخصيص . (شرح الكافية ٢ / ٢٠٩) .

(١) البيتان من الطويل قالهما الطرماح في ديوانه ٥٧٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الدقائق ١٨ .

(٣) البيت من الكامل قاله الحطيئة في ديوانه ٢٣٣ وقد ورد في الدقائق ١٨ .

واحـــدة [١]. مثـــل قول الله جـــل وعـــز : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرً ﴾ [٢]. ألا ترى أنه كان قديراً، واليوم أيضاً هو قدير وبعد اليوم قدير .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة " كان " في هذا الموضع ، وفي قوله عز وجل : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [٣]. ملغـــاة ، والمعنى في قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرً ﴾ والله على كل شيء قدير ، وكان لا معنى لها ، وكذلك قال معنى قوله : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [٤]. فهي زائدة عنده .

ورد ابـــن الأنـــباري قوله فقال : لا وجه لما قاله عندي ، لأنه لا يجـــوز أن يلغـــى حـــرف من كلام الله بلا حجة ، فكيف يجوز أن يكون الكون ملغيً ؟ وهو الذي وقع على الصبي والقدير فنصبهما [٥].

وفي قوله : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ثلاثة أقوال : أحدهمـــا : أن معـــنى " كان " معنى صار ، وهو قبيح ؛ لأن العرب لا تقول: كان عبد الله عالماً ، وهم يريدون : صار عبد الله عالماً .

والقول الثاني : هو أن معنى " كان " حدث[٦] والتأويل : كيف نكلم

---

(١) ورد في اللسان رهن : والراهن : الثابت .

(٢) الأحزاب ٢٧ .

(٣) مريم ٢٩ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٩٥ ، ٢٩٦ وراجع القرطبي ١١ / ١٠٢ ، والدر المصون ٧ / ٥٩٤ .

(٥) دافـــع الســـمين عن هذا بأنّ النصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور . الدر المصون ٧ / ٥٩٤ وراجع : البحر ٦ / ١٨٧ .

(٦) رد ابن الأنباري هذا قائلاً : لو كانت كان تامة بمعنى الحدوث لاستغنت =

صبياً حدث في المهد وهو أيضاً قبيح ؛ لأن كان إذا كان تفسيره حدث لم يكن واقعاً على غيره كقولك : كان الشتاء وكان البرد [١].

والقول الذي يعتمده العلماء ويختارونه هو أنَّ معناه الجزاء ، وهو في معنى يكون ، وتلخيص الآية : من يكن في المهد صبيا [فكيف][٢] نكلمه ؟ [٣] ، والماضي يكون بمعنى المستقبل في باب الجزاء [٤] ،

= عن الخبر ، تقول : كان الحر ، وتكتفي به ، القرطبي ١١ / ١٠٢ .

(١) أضاف السمين رأيا رابعاً جاعلاً كان الناقصة على بابها وتدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع كقوله تعالى : وكان الله غفورا رحيما " [النساء ٩٦] ولذلك يعبر عنها بأنها ترادف لم يزل ، وهذا ما نميل إليه بعيداً عن التأويل المتكلف إذ الأفعال مع الحق سبحانه لا تتقيد بزمن ، ولذلك قال الزمخشري : كان " لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم صالح للقريب والبعيد ، وهو هنا لقريبة خاصة والدال على مبنى الكلام وأنه مسوق للتعجب. ووجه آخر: أن يكون " نكلم " حكاية حال ماضية ، أي : كيف عهد قبل عيسى أن يكلِّم الناس صبياً في المهد حتى نكلم هذا . الكشاف ٢ / ٥٠٨ والدر المصون ٧ / ٥٩٤ ، ٥٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل .

(٣) ما ذكره أبو القاسم هنا هو معنى قول الزجاج وغيره الذين يرون أن مَنْ ليس شرطا محضا ولكن فيها طرف من معناه ؛ لوقوعها على غير معين وإبهامها . راجع نتائج الفكر ١٨٥ تح د/ البنا .

(٤) راجع القرطبي ١١/ ١٠٢ ، وقد أسند السمين هذا الرأي إلى الفراء والزجاج ، فقال : وجوز الفراء والزجاج في من أن تكون شرطية ، وكان

والدليل عليه قول الله ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرًا من ذلك ﴾[١].
معناه والله أعلم : إن يشأ يجعل لك ، وأنشد الفراء :

وميعاد جمعٍ إن أرادوا لقاءنا ∴ بجمع منى إن كان للناس مجمع[٢].

معناه : إن يريدوا لقاءنا .

ولـم أجد هذه التقسيمات عند أحد من علماء النحو بيد أني وجدت صدى هذا الكلام عند ابن قتيبة الذي أعدّ باباً لذلك تحت عنوان : " باب مخالفة ظاهر اللفظ لمعناه " وذكر فيه أنّ الفعل قد يأتي على بنية الماضي وهـو دائـم أو مستقبل ، وأورد الآيات التي استشهد بها أبو القاسم وهذا الأمر يُثبت أخذه عنه [٣].

ونـنـتقل من ابن قتيبة إلى ابن فارس لنجد عنده بابا بعنوان : باب الفعل يأتـي بلفـظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ، وبلفظ المستقبل وهو ماض ، وأورد آيات تشهد لذلك ، منها قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [٤]. أي

بمعـنى يكـن ، وجواب الشرط إما متقدم ، وهو كيف نكلم ؟ أو محذوف لدلالة هذا عليه أي : من يكن في المهد صبياً فكيف نكلمه ، فهي على هذا مـرفوعة المحل بالابتداء وعلى ما قبله منصوبة بـ نكلم والظاهر أن من موصـولة بمعـنى الـذي ، وجعلها نكرة موصوفة ضعيف راجع : الدر المصون ٧ / ٥٩٥ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٣٢٨ .

(١) الفرقان ١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الدقائق ٢٠ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٤) آل عمران ١١٠ .

أنتم ، وقوله : ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ ﴾ [١]. أي ما تلت وبعد أن يذكر أبو القاسم آراء العلماء في " كان " في الآيات السابقة نراه بعد ذلك يميل إلى جانب المعنى ويقرر أن " كان " على بابها من النقصان ، وأن الأفعال مع الحق سبحانه لا تتقيد بالزمن فيقول :

وفي قوله عز وجل: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ قولان :

أحدهما : أن القوم شاهدوا من الله قدرة ومغفرة وعلماً وحكما فقال الله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [٢]. ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [٣]. أي : لم يزل اللهُ على ما شاهدتم والقول الثاني : أن أفعال الله تخالف أفعال العباد وكذلك صفاته ، لأن أفعال العباد تنقطع وكذلك صفاتهم ، وأفعال الله لا تنقطع ، فمعنى قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ وكائن الله غفوراً رحيماً أبداً ولم يزل كذلك ، وصلح الماضي موضع الدائم [٤] لما كان المعنى مفهوما [٥] أ.هـ وهذا ما نميل إليه .

ويقصد بالدائم هنا فعل الحال .

وقسّم الزجاجي الماضي ثلاثة أقسام : ماض في اللفظ والمعنى كقولك:قام زيد أمس .

---

(١) البقرة ١٠٢ .

(٢) النساء ٩٦ ، وآيات أخرى .

(٣) النساء ١٧ وآيات أخرى .

(٤) في الأصل : كما .

(٥) الدقائق ٢٠ .

وماض في اللفظ لا في المعنى كقولك : إن قام زيدٌ غدا أكرمتك ، وماض في المعنى لا في اللفظ ، كقولك : لم يقم زيد أمس ويقال في المستقبل مثل ذلك [١].

بناء الماضي مع الضمائر :

تحدث أبو القاسم المؤدب عن حكم بناء الماضي عند اتصال الضمائر به موضحاً أن تحرك آخره أو سكونه عارض نتيجة لاتصال الضمائر به ، وبيّن أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ، فقال :

" وإذا أخبرت عن الرجلين ، قلت : فعلا ، بألف في آخر البناء علامة للمضمر في الفعل ، وهذه العلامة تكون غير ظاهرة في فعل الواحد ، وظاهرة في فعل الاثنين والجماعة ، فأما الفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا يجمع على إجماع من الكوفيين والبصريين ؛ لأنهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلا واحدا [٢]. ومراده من أن الفعل لا يثنى ولا يجمع متأثر فيه بتعريف الأخفش سعيد بن مسعدة للفعل الذي يصرح فيه بأنه ما امتنع من التثنية والجمع [٣].

ويثير البطليوسي سؤالاً يوضح فيه العلة في عدم تثنية الفعل وجمعه ، فيقول : فإن قال قائل : فما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثير والإشعار بأن الشيء قد

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٤٧ ، ٤٨ تح د. حمزة النشرتي .

(٢) الدقائق ٢٠ ، ٢١ .

(٣) إصلاح الخلل : ٢١ .

تجاوز حد الإفراد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد فإنما يدل على شخص واحد ، فإذا أردت أكثر من شخص احتجت إلى أن تقول : زيدان وزيدون ، والفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك ؛ لأن لفظ الفعل يعبر به عما قلَّ منه وما كثر [١] ويلاحظ في هذا الرضي تأثير البطليوسي بأبي القاسم . ويعرج البطليوسي بعد ذلك على لغة " أكلوني البراغيث " فيقول : فقد روى أن من العرب من يقول : قاما أخواك وقاموا إخوتك ، فيلحق الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع كما يلحقها إياه وهو مؤخر ، وهذه الألف في التثنية والواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين ؛ لأن قولنا : قام أخوك لا ضمير فيه . ويجيب عن ذلك بأن الألف والواو في هذه اللغة وإن كانتا حرفين فليستا علامة تثنية ولا جمع ، ولكن أصحاب هذه اللغة أرادوا أن يجعلوا للتثنية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في نحو : خرجت هند ، فكما أن التاء لا تدل على أن الفعل مؤنث وإنما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الفعل فكذلك الألف والواو اللاحقتان في نحو : ذهبا أخواك جاءت للدلالة على أن المسند إليه الذهاب مثنى ومجموع .

ويرى أهل النظر من النحويين أن أصحاب هذه اللغة إنما فعلوا ذلك لأن في الأسماء أسماء لا تظهر فيه علامة للتثنية ولا للجمع ، نحو : مَنْ وما ، فألحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصاً على البيان [٢].

وبينما يقرر أبو القاسم أن موضع الألف في التثنية والواو في الجمع

---

(١) إصلاح الخلل ٣٦ .

(٢) إصلاح الخلل ٣٧ ، ٣٨ بتصرف يسير .

هي الفاعل نجد المازني وغيره من النحويين يذهبون إلى أنهما في قولنا : أخـواك قامـا ، وإخوتـك قـاموا حرفان وليسا باسمين ، وأن الفاعلين مضـمرون فـي حال التثنية والجمع كإضمار الفاعل في حال الإفراد إذا قلت : أخوك قام . ولعل الذي جعله يحكم بهذا ، أنه قاس تأخر الفعل مع الضـمير علـى تقدمـه وجعل الحكم واحداً في نحو : أخواك قاما وقاما أخواك ويجيب البطليوسي عن ذلك بأن المازني موافق لإجماع النحاة في أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ، وإنما قاس المثنى والمجموع على المفرد ، وهو مع ذلك خطأ عند أصحابه [١].

قـال سيبويه : اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ؛ لأنك لم ترد أن تثـنى يفعـل هذا البناء فتضم إليه يفعلا آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعليـن [٢].

ويواصـل أبو القاسم حديثه قائلاً : وزيدت الألف بعد الواو في الجمـع للفصل بين واو العطف وواو الجمع في مثل قولهم : لم حضروا قـام زيد ، ولما استعملت هذه القضية في الأفعال التي تنفصل واوها عن الحرف قبلها استعملت في الأفعال التي تتصل واوها بالحرف قبلها ليكون الحكم في كل موضع واحداً . ورفع الحرف الذي قبل الواو وحقه النصب ، لأنه آخر الماضي ؛ لمجاورته الواو [٣].

---

(١) السابـق ٤٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٥ ، وراجع : شرح المفصل ٣ / ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) الدقائـق ٢١ .

وهو بذلك يقرر ما أكد عليه سابقاً من أن الماضي مبني على الفتح وأن تغيير آخره عارض وإذا اتصل بالماضي ضمير رفع متحرك ، نحو : ضربْتُ فيسكن آخره تسكين بناء على الأصح ، لأنه الأصل في البناء . ويقرر أبو القاسم أن سكون آخره كراهية توالي الحركات ، ولذلك قال :

وإذا أخـــبرت عن نفسك قلت : فعلْتُ بتاء مضمومة ، وسكنت اللام كراهية توالي الحركات [١].

وفي نهاية حديثه عن بناء الماضي يقول : فإن قال قائل : لم حرك آخر الماضي حركة واحدة ، وحرك آخر المستقبل حركتين نصباً ورفعاً؟ ويجيب عن ذلك بقوله : فقل : لأن الماضي لم تتعلق به أداة من الأدوات فـــيكون محركا بوجه سوى النصب ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : لَمْ ضرَبَ أو لن ضربَ ، والمستقبل تتعلق بأوله الأداة ، فيكون منصوباً بها ومجزومـــاً [٢].

قـــال ســـيبويه : إنمــا ألزموا الفعل المستقبل حركتين ؛ لأنه أشبه الأســـماء من وجهين ، ألا ترى أنك تقول : إن عبد الله ليضرب زيداً ، فتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، وتقول : سيضرب محمد زيداً فتلحقه هذه السين كما تلحق الألف واللام أوائل الأسماء للتعريف [٣].

ويسمى أبو القاسم" الماضي من حيث دلالته اللغوية بأسماء غريبة ، فيقول:

---

(١) الدقائـــــق ٢٣ .

(٢) السابق ٢٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٣ بالمعنـــى .

ويسمى الماضي ماضياً ، وواجباً ، عائراً ، ومعرّى ، ثم يبين سبب هذه التسمية بقوله : وسمى ماضياً ؛ لأنه مفروغ منه ولوقوعه في الزمان الماضي ، وسمى واجبا ؛ لأنه وجب ، أي : سقط وفرغ منه مأخوذ من قولهم : وجب علينا الحائط ، إذا سقط ، ووجبت الشمس إذا غابت ، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : وجب البيع ، إذا تم وانعقد ، وسمى عائراً ؛ لأنه عار ، أي : ذهب ، ومنه قيل لحمار الوحش : عيْرٌ لركوب رأسه ذاهباً في الفلاة يمنة ويُسرة ، وقيل للفرس إذا كان على هذا المثال: عيّار ، ويقال : إن له من المال عائرة عينين ، أي : مال يعير فيه البصر هاهنا وهاهنا من كثرته [١] ، وسمى مُعَرّىً ؛ لأنه عُرّي من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي [٢].

ـ الفعل المضارع :

تحدث عنه المؤدِّب تحت عنوان : " حكم في الأفعال المستقبلة "[٣] فقال : " إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل قلت : يَفْعَلُ ، ينصب

---

(١) جاء في اللسان " عير " ما نصه : عار في الأرض يعير ، أي : ذهب ، وعار الرجل يعير عيرانا ، وهو تردده في ذهابه ومجيئه ، ومنه قيل : كلب عائر وعيار وهو من ذوات الياء وأعطاه من المال عائرة عينين ، أي ما يذهب فيه البصر مرة هنا ومرة هنا .

(٢) لعله يقصد الحروف التي تكسوه صورة المضارع فتكون هذه الألفاظ من الترادف .

(٣) يعبر المؤدِّب عن المضارع بالمستقبل اعتماداً على إحدى دلالته تأثراً بالفراء . راجع المعاني ١ / ٣٩ .

أول حـــرف مـــنه للعلة التي ذكرتها في نصب أول الفعل الماضي [١] ، وســـكنت الفاء منه كراهية توالي الحركات ، وحركت العين إلى النصب ليتصـــرف الصـــرف علـــى وجوهـــه ، ورفعت اللام ؛ لأن الفعل صار موصـــوفا بها ، وذلك لأنها تقوم مقام اسم الغائب ، والألف مقام المخبر عن نفسه ، والنون مقام جماعة أنت فيهم ، والتاء مقام المخاطب .

وتقـــول إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المضمر : يُفْعَلُ ، برفع أوله فرقا بينه وبين الظاهر وبتسكين الفاء لما ذكرت [٢] ، وبنصب العين فرقا بيـــن الغابر[٣] من الفعل المضمر من الفَعْل والغابر من الفعل الظاهر من الأفعال [٤].

ويظهـــر من خلال هذا النص تأثر أبي القاسم بالمازني فقد ورد في المنصف ما نصه : " قال أبو عثمان : وليس بين يُفْعَل منها ويَفْعَل " بعد ضمة أول حرف وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف وفتحته ، وذلـــك نحـــو : يستخرِج ويُستخرَج ، وينطلق ويُنْطلق به ، إلا ما كان علـــى يـــتفاعل ، فإنه كما كان مفتوحاً يَفْعل تركوه في يُفْعل بحاله نحو يتغافل ، ويُتغافل عنه ، كما فُعل في غير الزائد نحو يَسْمَع ويُسْمَع " .

---

(١) وهي أن العرب لا تبدأ كلامها بساكن ولا تقف على متحرك .

(٢) يقصد كراهية توالي الحركات .

(٣) الغابـــر : اسـم فاعل من غبر بوزن قَعَدَ ، إذا بقي ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد .

(٤) الدقائق : ٢٨ .

وشــرح ابن جني ذلك فأبان أن الأفعال التي تجاوز ماضيها ثلاثة أحــرف لا يكون الحرف الذي قبل الآخر من مضارعهــا إلا مكسورًا ، نحــو: أكــرم يكــرم إلا مــا كان ماضيه على تفاعل ، فإن ما قبل آخر مضــارعه يكــون مفــتوحاً ، نحو : تدحرج يتدحرج ، وكان القياس أن يكســروه لتخالف عين الماضي مضارعه ، نحو : ضرب يضرب ، وقد هربوا إلى الفتح ؛ لأنهم لو قالوا : يتغافِل لأشبه آخره آخر المصادر نحو : التغافُل ، ولو كسروه لأشبه آخر الجمع نحو : تناضِب [١]. فأرادوا أن يــباعدوا بين الفعل والمصدر والجمع . وإذا صرت إلى المبني للمفعول فتجــب ما قبل الطرف في جميع المضارع فرقا بينه وبين المبني للفاعل نحو أكرم يكرِم ويُكرَم [٢].

ثم يُقسم المضارع بعد ذلك قسمين : نص وممثَّل ويُعرف بكل قسم قــائلاً : " والمستقبل نوعان : نص وممثَّل ، فالنص : ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه معناه ، نحو قولك : يضرب زيدٌ غداً عمراً .

والممثل : ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لماضي الزمان وعاثره [٣] ، وذلــك نحو قولك : سرت أمس حتى أدخلُها ؛ أي حتى دخلتها ؛ لأن في قولك سرت دليلاً على ذلك ، وقال الشاعر :

مطوت بهم حتى تكل غزاتهم ∴ وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[٤].

---

(١) نضب الماء سال وجرى : اللسان نضــــب .

(٢) المنصف شرح تصريف المازني ١١٣ ، ١١٤ ، تح محمد عطا .

(٣) العاثر : الذاهب . اللسان : عار .

(٤) البيت من الطويل قاله امرؤ القيس في ديوانه ٩٣ ، وقد ورد في الكتاب=

وقـرأ بعض القراء : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [١]. رفعاً بمعنى حتى قال الرسول " [٢].

وقد قيد النحويون الرفع بعد حتى بكون الفعل حالا أو مؤولاً بالحال مبيناً عما قبلها ، فضلة يتم الكلام قبله ، وذلك نحو : مرض زيد حتى لا يـرجونه " فـلا يرجونه حال ، لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ، ومسبب عما قبلها ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة ؛ لأن الكـلام تم قبله بالجملة الفعلية وكذلك جاء الرفع في القراءة السابقة لأن الفعـل مـؤول بالحـال وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها ، ويجب رفع الفعل بعـد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازاً ؛ لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيها [٣].

وتحدث سيبويه عن الرفع في الآية قائلاً : وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلُها عمروٌ ، إذا كان أداه سيرُك ، ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز " وزلزلوا حتى يقولُ الرسول " [٤].

= ١/ ٤١٧ ، والدقائق ٢٩ . وقد جاءت فيه حتى الثانية غير عاملة .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة وتعزى هذه القراءة إلى نافع وحده . قال أبو علي الفارسي : وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعا ثم عاد إلى النصب راجـع : الحجة للفارسي ١/ ٤٢٩ تعليق كامل الهنداوي ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٣١ ، ١٣٢ ، والسبعة لابن مجاهد ١٨١ .

(٢) الدقائق ٢٩ .

(٣) التصريح ٤ / ٣١٩ .

(٤) الكتاب ١ / ٤١٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل

ووجّه الفارسي هذا بأن الفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا للحال وذكر صورتين لذلك فقال :

ويجيئ على ضربين أحدهما أن يكون السبب الذي أدّى الفعلَ الذي بعـد حـتى قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض مثال ذلك : مرض زيد حـتى لا يرجونه ، وشربت الإبل حتى يجيئ البعير يجر بطنه . وتتجه علـى هـذا الوجـه الآية كأن المعنى : وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسـول الآن : متى نصر الله ؟ أي حتى الرسول قائل ، وكذلك المثال سرت حتى أدخلُها بالرفع فيكون السير واقعاً والدخول في الحال موجوداً كأنه قال : سرت حتى أنا داخل الساعة .

والوجـه الثانـي من وجهي الرفع أن يكون الفعلان الذي قبل حتى والـذي بعدهـا قد مضيا ووقعا ، فيقول القائل : سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلها ، كأنه قال : سرت أمس فدخلت ، وعلى هذا أيضاً تأتي الآية حـتى يقـول الرسول ويكون المعنى حتى قال الرسول فرفع الفعل على المعنى؛ لأن حتى وأن لا يعملان في الماضي وإنما يعملان في المستقبل. وإذا رفع الفعل بعد حتى فهي حرف يُصرف الكلام بعدها إلى الابتداء ولا تكون عاطفة ولا جارة [1].

ثم يتحدث أبو القاسم عن المضارع واتصال الضمائر به ، فيقول : وإذا أخبرت عن الرجلين قلت : يفعلان ، بألف علامة للتثنية ونون بعدها

لصدر الأفاضل ١٨١ إعداد عادل العميري .

(١) الحجة للفارسي ٤٢٩/١ بتصرف ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٣١، ١٣٢ .

علامة للرفع بالحادثة التي لزمت أوله .

ويعني بذلك حرف المضارعة الياء . ثم يقول : وإنما كسرت النون ؛ لأن العـــرب إذا بــدا لهم حرفان ساكنان ، والأول منهما ألف حركوا الثانـــي إلى الكسر ، مثل قولهم : دراكِ وقطامِ وحذامِ وما أشبهها ، هذا قول الكسائي .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : تشبيه الكسائي النون في التثنية بـــ دراك ، وقطام خطأ ؛ لأن دراك معدول عن وجهه وذاك غير معدول عن وجهه ؛ ولأن دراك موحد ، والزيدان وما في موضعهما لفظ مثنى ، فمن أين جاز له تشبيه الزيدين بـــ دراكِ ؟

وقال قائلون : كسرت النون فرقا بينها وبين نون الجميع ، وقال ابن الكوفي [1] : لأن كل ساقط من فوق فإنه راجع إلى وراء ، والنون سقطت من رأس الألف فانخفضت [2].

وإذا أخـــبرت عن الرجال قلت : يفعلون بواو علامة للجميع ونون بعدها علامة للرفع وانتصبت النون فرقا بينها وبين نون التثنية .

وقـــال قطرب : نصبت النون لأنها خرجت مع الواو التي هي أثقل

---

(١) هـــو علـــي بن محمد بن الزبير الأسدي النحوي اللغوي المعروف بابن الكوفي ، عالم صحيح الخط ، راوية ، جمّاعة للكتب ، صادق الرواية منقر بحاث ، من أصحاب أبي العباس ثعلب المختصين به ، توفي سنة ٣٤٨هـ . إنباه الرواة ٢ / ٣٠٥ ومعجم الأدباء ١٤ / ١٥٣ .

(٢) الدقائـــق ٣٠ .

الإعراب فألزموها أخف الحركات (١).

وأقـول : الأشـهر عند النحويين كسر نون المثنى وفتحها لغة وقد تضم . قال ابن جني : وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة ، نحو : الزيدان والزيدون ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين ، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع ، وكانت نون المثنى أولى بالكسر من نون الجمع ؛ لأن قبلها ألفاً ، وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعـتدلا ، وقبل نون الجمع واو أو ياء وهي ثقيلة ، ففتحوا النون ليعتدل الأمـر .

وقـال الأنـباري : فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع : قيل للفرق بينهما .

فإن قيل : فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما ؟

قـيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمـع المقصـور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقـول في جمع مصطفى : رأيت مصطفَيْن ومررت بمصطفَيْن ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ (٢) ، فلفظ مصطفَينَ كلفظ زيدين ، فلو لم يكسروا التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية (٣).

---

(١) الدقائـــق ٣٠ .

(٢) ص : ٤٧ .

(٣) أسرار العربية ٥٥ ، وراجع : ترشيح العلل ٣١ .

وفتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء ، ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف ، وأجازها بعضهم مع الألف مستدلاً بقول الراجز :

أعرف منها الجيد والعينانا (١).

وحكــى أبو عمرو الشيباني أن ضم النون لغة يعني إذا كان بالألف وحكى عن الفراء : هما خليلانُ . وهذا شاذ .

قــال ابن جني : وفتح بعضهم نون المثنى في موضع الرفع ، وقد حكــى أن منهم من ضم النون في ، نحو : الزيدان والعمران وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما (٢).

ثم يقرر أبو القاسم بعد ذلك أن النون إذا وقعت بعد الياء فإنها تفتح؛ تشبيها لها بنون الجمع فيقول :

" ونصبت النون في تفعلين ؛ لأنها جاءت بعد الياء تشبيها لها بنون الجماعة ، وكذلك نصبوا آخر آمين في خاتمة الدعاء ؛ لأن نونه أشبهت نون الجماعة إلا المؤمّل المحاربي فإنه جره ، فقال :

فألق بي في قلوب البيض مرحمةً .·. لجاوز الله عن داعٍ بآمينِ (٣).

---

(١) نسب هذا إلى رجل من بني ضبة في النوادر ١٦٨ ونسب إلى رؤبة وهو فـي ملحقـات ديوانه ١٨٧ ، راجع شرح المفصل ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ٦٧ ، ١٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٥٠ .

(٢) ســر الصناعة ٢ / ٤٨٩ بتصرف وراجع : توضيح المقاصد ١/١٠١ ، ١٠٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٥٠ .

(٣) البيــت من البسيط ، راجع الدقائـــق ٣٥ .

والقصيدة مجرورة . وأولها :

صاح الغراب ببين لا يواتيني ∴ ولا يزال غراب البين يؤذيني

والحـق أنّ أمين اسم فعل مبني على الفتح ، وكان حقه البناء على القوة إلا أن السكون فتحت لالتقاء الساكنين مثل : أين وكيف ، ولم تكسر لـثقل الكسرة بعد الياء ، ولا مشابهة بين أمين والجمع إلا أن يكون في كسر ما قبل الياء ، ولعل ذكر أبي القاسم لها جاء من هذه الناحيـة .

علـة رفع المضارع

وافق أبو القاسم المؤدب البصريين في أن المضارع مرفوع لوقوعه موقـع الاسـم ، جـاعلاً ذلك حكما عاما للأفعال المرفوعة ، فقال تحت عنوان " حكم في ارتفاع الأفعال " .

اعلم أن الأفعال ترتفع إذا وقعت مواقع الأسماء ؛ لأن ما كان عاملاً فـي الاسم لم يعمل في الفعل فمهما وقعت موقع الاسم فهي رفع ، وإنما ارتفعت ؛ لأنها صارت بمنزلة المبتدأ إذا قلت : زيد أخوك ، لأن المبتدأ ارتفع بالابتداء لمّا فقد العوامل كلها سواء " [١].

ومـا قاله هنا وعلل له هو عين قول سيبويه ، فقد ورد في الكتاب تحـت عـنوان " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسـماء " : اعلـم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في

---

(١) الدقائق ١٣١ .

موضع اسم مجرور ، أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال علي حد عمله في الأسماء .. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ (١). وبسط القول في هذه المسألة ابن الأنباري وأبان أن المضارع حُمل على الاسم في الإعراب ؛ لأنه يضارعه وذكر خمسة اوجه للمشابهة بينهما(٢)، ثم انتقل إلى عامل الرفع في المضارع ، فقال : فأما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي ، فأشبه الابتداء ، فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله وهو قول الكسائي ، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة (٣).

واختار ابن مالك مذهب الفراء فقال : وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد (٤).

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣٠ وانظر المقتضب ٢ / ٥ ، وأسرار العربية ٢٥ – ٢٧ ، والإنصاف المسألة ٧٤ .

(٣) السابق نفسه ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) شرح جمل الحافظ ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

ويرد ابن الأنباري مذهب الكسائي والفراء قائلاً :

فأمـــا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الزائد هو الموجب للـــرفع لوجـــب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ؛ لأن عامل النصـــب والجـــزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أن الزائد ليس هو العامل .

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصـــب والجـــزم قبل الرفع ، لأنه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم فلهذا كان هذا القول ضعيفاً [١].

وهذه خلافات شكلية لا طائل من ورائها والراجح منه هو ما ذهب إلـــيه الفـــراء ؛ لإجماع المعربين على أن المضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث .

قال أبو حيان : ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي[٢].

ويســـتدل أبـــو القاسم لكلامه بآيات من القرآن الكريم وكلام العرب ليدعم بهما رأيه فيقول : فالرفع قوله عز وجل : أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ » [٣].

وكذلك في الاثنين : فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ » [٤].

---

(١) أسرار العربية ٢٩ .

(٢) همع الهوامع ١ / ٥٢٧ .

(٣) آل عمران ٣٩ .

(٤) الرحمن ١٣ وغيرهـــا .

وقولك : مررت بفرسين يركضان ، ورأيت رجلين يقتتلان ، ورأيت قوماً يسيرون ، ونحو قوله عز وجل " **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ** " [١]. رفع كله ؛ لأن هذه المواضع من مواضع الأسماء إذا قلت : مررت بفرسين راكضين ، ومن هذا قول الله تعالى : ﴿ **أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ** ﴾ [٢] ، المعنى : أن أعبد ، فلما حذف أنْ صار الفعل في موضع الاسم فارتفع ولم تعمل أنْ مضمرة.

وما ورد منصوباً بعد حذف أنْ فهو شاذ قليل وقد أورد أبو القاسم من ذلك قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضُرَ الوغى ...

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي[٣].

المعنى : أن أحضر الوغى .

وقال بعض العرب : أريد أكرمك وأخشى تلومني فنصب ، وهذا شاذ قليل على توهم أن لوقوعها هاهنا ، والقياس الرفع ، كما قال الشاعر :

---

(١) البقرة ٣ .

(٢) الزمر ٦٤ .

(٣) البيت من الطويل وقد ورد في ديوان طرفة ٣١ ، والدقائق ١٣٢ ، وقد روى أبو القاسم البيت بنصب أحضر على رأي الكوفيين ، والذي سهّل النصب مع حذف أن ذكر أن في المعطوف ، والبصريون يرون البيت بالرفع ؛ لأنهم لا يجيزون نصب المضارع بحرف محذوف .

فلما كيْسٌ فتجا ولكـــــن .:. عسى يغتر بي حَمِقٌ لئيــم [١].

فرفع وترك أن [٢].

ويتضح من خلال هذا أنّ أبا القاسم بصري الاتجاه هنا إلا لا يجيز أن ينتصب المضـــارع بحرف محذوف في غير المواضع التي أجازها البصـــريون مـــن قـــبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور .

- نصب المضارع بعد فاء السببيّة وواو المعيــة

ينصـــب المضارع بعد فاء السببية شريطة أن تكون هي ومدخولها جواباً لأمر أو نهي أو عرض أو تحضيض أو استفهام أو دعاء أو تمني وتعرف هذه الأشياء بالأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم في قوله :

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم

تمن وارج كذاك النفي قد كمــــــلا

وتشـــرك الـــواوُ الفاءَ في نصب المضارع بعدها في النفي والأمر والنهـــي والتمني والاستفهام ، ولم يسمع نصبهـــا له في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض [٣].

---

(١) البيت من الوافر قاله المرار بن سعيد في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٣ وقد ورد في الكتاب ١ / ٤٧٨ والدقائق ١٣٢ .

(٢) ٣٢

(٣) حاشــية الخضري ٢ / ١١٦ ط/ عيسى الحلبي ، والكواكب الدرية ٨٠

وقد ذكر أبو القاسم لنصب المضارع بعد الواو والفاء ستة مواضع، فقال : فإذا أدخلت الواو والفاء الفعل المستقبل وكانت جواباً ، فإن الفعل ينتصب في ستة مواضع : في الأمر والنهي والدعاء والجحود والتمني والاستفهام [١].

وبدأ بالتمثيل للاستفهام فقال :

تقول في الاستفهام : هل عندك ماء فنشربه ؟ نصب الباء ؛ لأنه جواب للاستفهام بالفاء ، قال الله عز وجل : " **فَهَل لَّنَا من شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا** " [٢]. نصب وعلامته سقوط النون . واكتفى في هذا الموضع بالاستفهام بالحرف وهو هل ، ولا مانع أن يكون الاستفهام بالاسم نحو : من يدعوني فاستجيب له ؟

ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون حقيقياً كما مثل أو إنكارياً كما في مثل : من مثلُ زيدٍ فيقاومه ؟! ، أو توبيخاً نحو : أتخاصم زيداً فيغضب عليك ؟ وأما التقريري الذي بعد النفي فلا جواب له ولذا يجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده كقوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ** ﴾ [٣]. وأن يراعى معناه من الإثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ

ط / مصطفى الحلبي .

(١) الدقائق ٣٥ .

(٢) الأعراف ٥٣ .

(٣)

اللّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [١]. ولرفع هذا وجـه آخـر ، وهـو عدم السببية ؛ إذ رؤية إنزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس الإنزال ، فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه [٢].

ثم يُثَنِّي أبو القاسم في الموضع نفسه بقوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ [٣]. ذاكراً هذه الآية ضمن الاستفهام في حين أن " لـولا " في بدايتها للتحضيض ، وذكره لها مع الاستفهام ؛ سهوٌ منه ؛ لأن نصـب " فنتبع " بإضمار أن في جواب التحضيض . ووقع في هذا السـهو أيضـاً أبـو الـبقاء العكـبري ؛ حيث جعل النصب في جواب الاسـتفهـام ، وكـذا سـبقه أبو زرعة ؛ حيث جعل النصب في جواب الاسـتفهام الذي بمعنى هلا [٤] أو لعله يقصد أنها للاستفهام غير الحقيقي الذي خرج عن معناه إلى التحضيض . وهذا لا يؤيده كثير من النحويين وقـد جعل الهروي من معاني " لولا " الاستفهام بمعنى هلا . وإذا كانت كذلك فلا جواب لها [٥].

ثـم يقول أبو القاسم مردفا الاستفهام بالتمني : وتقول في التمني :

---

(١) الحـج ٦٣ .

(٢) حاشـية الخضـري ٢ / ١١٦ ، وراجع شرح الشذور ٣٠٧ ، وحاشية الفاكهي ١ / ١٦٣ ط / مصطفى الحلبي .

(٣) طـه ١٣٤ .

(٤) إمـلاء مـا مـنّ به الرحمن ٢ / ١٢٩ وحجة القراءات ٧١١ ، والدر المصون ٨ / ١٢٦ .

(٥) الأزهية ١٦٦ ، وراجع المغني ٢ / ٣٧٠ .

ليست عندنا ماءٌ فتشربه ، نصبت الباء لأنه جواب التمني بالفاء ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [١] وقال : ﴿ يَـا لَيْتَـنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢]. وقال الشاعر :

ليت التحية كانت لي فأشكرها ∴ مكان يا جمل حييت يا رجلُ [٣].

وتقول : ألا ماءً فأشربه على ما فسرت ؛ قال الشاعر :

ألا رسولَ لنا منا فيخبرنا ∴ ما بعْد غايتنا من رأس مجرانا[٤].

قـال سـيبويه في هذا الموضع : " وتقول ألا ماءً فأشربه ، وليته عندنا فيحدثنا وذكر بيت أمية قائلاً بعده : لا يكون في هذا إلا النصب ؛ لأن الفعل لم تضمه إلى فعل " [٥].

ثم يواصل أبو القاسم حديثه قائلاً : " وتقول في الدعاء : اللهم اغفر لي فأنجوَ من عذابك ، قال الله عز وجل : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ

---

(١) النساء ٧٣ .

(٢) الأنعام ٢٧ .

(٣) البيـت مـن البسـيط قالـه كثير عزة في ديوانه ٤٥٣ ، وقد ورد في الدقائـق ٣٦ .

(٤) البيت من البسيط قاله أمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥١٧ وقد ورد في الكـتاب ١/ ٤٢٠ ، والدقائق ٣٦ ، وشذور الذهب ٣٠٩ ، والشاهد نصب يخبرنا على الجواب بالفاء ، ولو قطع فرفع لجاز .

(٥) الكتاب ١ / ٤٢٠ ، ٤٢١ .

وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [١].

واشترط السيوطي في الدعاء أن يكون بفعل أصيل كالآية . قال العيني : واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم ، نحو : سقيًا لك ورعيا ، وبقولنا أصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر ، نحو : رحم الله زيداً فيدخله الجنة [٢].

ويقول أبو القاسم في النفي : وتقول في الجحود : ليس عندي مال فأعطيك ، ومالي دراهم فأنفقَ عليه ، قال امرؤ القيس :

وليس بذي سيف فيقتلني به ∴ وليس بذي رمح وليس بنبّال [٣].

وقال الفرزدق :

فما أنت من قيس فَتَنْبَحَ عنهم ∴ ولا من تميم في الذُّرا والغلاصم[٤].

وقد أورد أبو القاسم النفي المحض الذي يستعمل معه حرف النفي كـ (ما) أو الفعل كـ (ليس) ، ولم يذكر النفي المؤول ، وهو ما دخل على حرف النفي أداة الاستفهام التقريري نحو : ألم تأتنا فتحدثنا يجوز فيه حينئذ الجزم والرفع ، لأن الاستفهام التقري لا يجاب ، ولذا اكتفى أبو القاسم بالنفي المحض ، ومن غير المحض قول القائل : لا

---

(١) يونس ٨٨ .

(٢) الهمع ٢ / ٣٠٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٣٧٩ ، والدقائق ٣٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في الدقائق ٣٦ ، واللسان غلصم ، والغلصمة الجماعة وهم أيضاً السادة وقد عَلَى الفرزدق أعاليهم وجِلَّتهم .

يزال أخوك يكرمنا فنكرمه ، فلا تقدر فيه أن ولا ينصب المضارع ؛ لأن النفي في اللفظ فقط إذ المعنى أنه مستمر في إكرامنا .

وقد ورد في الكتاب عن هذا الموضع ما نصه : وتقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم فأنك قلت ؛ ليس منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فاضمروا أن لأنّ أن مع الفعل بمنزلة الاسم [١].

وفي موضع آخر يقول : وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي : لو أتيتني لحدثتني وأما الآخر : فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديثٌ منك [٢].... فمثل النصب قوله تعالى : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [٣].

ويواصل أبو القاسم حديثه فيقول : وتقول في الأمر : زرني فأزورك ، وسلّم على فأسلّم عليك [٤] ، وقال الشاعر :

دعني فأذهب جانباً ∴ وحدي وأكفك جانبا[٥].

---

(١) الكتاب ١ / ٤١٨ .

(٢) السابق ١ / ٤١٩ .

(٣) فاطر ٣٦ .

(٤) الدقائق ٣٦ .

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب وهو من مجزوء الكامل ، وقد ورد في =

قال أبو حيان : ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جوابا للأمر إلا ما نقـل عن العلاء بن سيَّبة – وهو معلم الفراء – قالوا : إنه كان لا يجيز ذلك وهو مجموع بثبوته عن العرب .

قـال السيوطي : وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل ، فـإذا دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لأنه غير مسـموع ، وجوزه الكسائي قياساً ، نحو : حسبك الحديث فينامَ الناس ، وصه فأحدثـك .

وفصَّـل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب إذا كان اسم الفعل مـن لفظ الفعل ، نحو : نزال فنحدثك ومنعاه إن لم يكن من لفظه نحو : صـه فـنكرمك ، واستحسن ابن هشام هذا القول فقال : وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً [١].

وخروجا من الخلاف اكتفى أبو القاسم بذكر الأمر بصريح الفعل ، ثم أردف الأمر بالنهي ، فقال : وتقول في النهي: لا تعص الله فتندم ، قال الله عز وجل: ﴿ وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [٢].

وقـال عـز وجل : ﴿ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ [٣]. وقال عمرو بن كلثـوم :

= ديوانه ٣٩ ، وفيه " يوماً " مكان وحدي ، وراجع الدقائق ٣٦ .

(١) راجـع : شذور الذهب ٣٠٥ ، والهمع ٢ / ٣٠٦ ، وحاشية الفاكهـي ١/ ١٦٤ .

(٢) طـه ٦١ .

(٣) الأحـزاب ٣٢ .

ألا لا يجهلنْ أحد علينـــــا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا[1].

ولـــم يذكـــر أبو القاسم النصب في جواب العرض ، نحو : ألا تقع المـــاء فتسبـــحَ ، أي : في الماء ، فحذف الحرف وعدى الفعل ، وكذا لم يذكر التحضيض وإنما ذكر مثاله مع الاستفهام ، وهو سهو منه ، وترك النصـــب في جواب الرجاء لاختلاف النحويين في جوابه ، هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟

فمذهـــب البصـــريين أنه في حكم الواجب وأن الفعل لا ينصب بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وصحح ابن مالك مذهبهم لثـــبوته في النثر والنظم ، وقد ورد منه في القرآن الكريم ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى** ﴾ [2].

وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء في جواب الشك بفعل الشك نحو : ظننته يشتمني فأثب عليه إذا لم يقع الوثوب ، بل بمعنى لو شتمني لوثبت عليه [3] ، وبعضهم في جواب الحصر بإنما ، وعليه خرج قوله تعالى : ﴿ **فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونَ** ﴾ [4]. فيمن نصب يكون . وهي قراءة ابن عامـــر . وقد تجرأ عليه بعض الناس ، فقال ابن مجاهد : قرأ ابن عامر

---

(١) البيـــت مـــن الوافر ، وقد ورد في شرح القصائد السبع الطوال ٤٢٦ ، والدقائـــق ٣٧ ،

(٢) عبـــس ٣ ، ٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٥ ، والكواكب الدرية ٨٠ .

(٤) من الآية ٤٧ من آل عمران ، ٣٥ من مريم ، ٦٨ من غافر .

"فيكون نصبا وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في (يس ، والنحل) ، فإنه نسق لا جواب ، وقال في آل عمران : قرأ ابن عامر وحده ﴿ **كن فيكون** ﴾ بالنصب وهو وَهْمٌ .

قال السمين : وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى [1].

وأجاز ابن مالك أن تضمر أنّ الناصبة بعد الحصر بإنما اختياراً ، وحكاه عن بعض الكوفيين[2] ، قال : وحكوا عن العرب : إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره " بنصب تحطم فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولا على ذلك إلا أن هذه الذي نصبُوه دليلا لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم والتقدير : إنما هي ضربةٌ فحَطْم [3] والنصب في هذا عند البصريين لا يجوز ؛ لأن الكلام موجب [4].

ويجيب أبو القاسم بعد ذلك عن إشكال قد يعن للقارئ من جراء

---

(١) الدر المصون ٢ / ٨٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٥ ، وراجع شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٣ . ورد ابنه بدر الدين قوله بأن هذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في الضرورة ، وغير ابن مالك جعل الآية من جواب الأمر وهو كن ، وإن لم يكن أمرًا في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملته . راجع الهمع ٢ / ٣٢٠ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٩٠ ، ٩١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٣ .

عطف المجزوم على المنصوب فيقول :

فـإن سئلت في جواب الاستفهام عن قوله تعالى : ﴿ **لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَـى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن** ﴾ [1]. فقيل : لم جزمت و" أكن " وهو معطوف على ما قبله ؟ فقل : كان الكلام قبل دخول الفاء عليه . أصدق ، جـزما ، وكان " أكن " معطوفا عليه ، فلما دخلت الفاء نصب " أصدق ، وبقيت أكن " على جزمها ، ومثل هذا قول الشاعر :

فأبلوني بليتكـم لعلـــــي ∴ أصالحكم وأستدرج نويّـا[2].

فجـزم " استدرج " لأنه نسق على موضع " أصالحكم " لو لم تكن لعلي . وما قاله أبو القاسم هنا هو عين كلام ابن قتيبة ولم يشر إليه من قريب أو من بعيد ، وإليك ما قاله ابن قتيبة تحت عنوان : باب ما ادُّعي علـى القرآن من اللحن ، يقول : ومن ذلك : ﴿ **فَأَصَّـدَّقَ وَأَكُـن مِّنَ الصَّـالِحِينَ** ﴾ أكثر القراء يقرأون " فأصدق وأكن " بغير واو ، واعتل بعض النحويين في ذلك بأنها محمولة على موضع " فأصدق " لو لم يكن

---

(١) المـنافقون ١٠ ، ولا موجـد فـي الآيـة استفهام ، ولكنها وردت في التحضـيض ، ووهم أبو القاسم في ذلك ، ولذا جعل ابن هشام النصب فيها فـي جـواب الدعاء واستعيرت فيه عبارة التحضيض . ولعله يقصد أنها للاستفهام غير الحقيقي . راجع : الأزهـية ١٦٦ .

(٢) البيـت مـن الوافـر قاله أبو دواد الإيادي . وقد ورد في الدقائق ٣٧ ، وتـأويل مشـكل القرآن ٥٦ ، ومعاني القراء ١ / ٨٨ ، والنوى : النية ، وأبلوني من الإبلاء ، وهو الإعطاء ، والبلية : الناقة كانت تحبس على قبر الميت ، وكانت العرب تزعم أن الأموات تبعث ركباناً .

فيه الفاء وموضعه جزم ، وأنشد :

فأبلوني بليتكم لعلّي ∴ أصالحكم وأستدرج نويا

فجزم " واستدرج " وحمله على موضع " أصالحكم " لو لم يكن قبلها لعلي كأنه قال : فأبلوني بليتكم أصالحكم وأستدرج [١].

وحمل الخليل وسيبويه العطف في الآية على المعنى ، فقد ورد في الكتاب ما نصه : وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ ، فقال : هذا كقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ∴ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [٢].

وجعل الفراء الآية من قبيل الحمل على الموضع فقال : وقوله : ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ يقال : كيف جزم " وأكن " وهي مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في فأصدق كانت مجزومة ، فلما رددت " وأكن " ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ، ومن أثبت الواو رده على الفعل الظاهر فنصبه [٣].

وممن قال في الآية بالحمل على الموضع أيضاً الفارسي والزمخشري وابن عطية [٤].

والعطف على المعنى في الآية هو الرأي ؛ لعدم ذكر لفظ العامل

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٤٥٢ .

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٦٠ .

(٤) الدر المصون ١٠/٣٤٤ .

واختاره ابن هشام فقال : والتحقيق في الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم [1]، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

قال السمين : واختلفت عبارات الناس في ذلك ، فقال الزمخشري : " عطفا على محل فأصدق ، كأنه قيل : إن أخرتني أصدق وأكن ، وقال ابن عطية : عطفا على الموضع ؛ لأن التقدير : إن أخرتني أصدق وأكن هذا مذهب أبي علي الفارسي .

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا ، وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني [2] ، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [3].

فمن جزم عطفه على موضع " فلا هادي " لأنه لو وقع موقعه فعل لا نجزم " انتهى ، وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين ، ونظّر سيبويه ذلك بقول زهير :

بدالي أني لست مدرك ما مضى ∴ ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فخفض " ولا سابق " عطفا على مدرك الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه ، لأنه قد كثر جر خبرها بالباء الزائدة وهو عكس الآية الكريمة ؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء ، وهنا خفض

---

(١) المغني ٢ / ٥٦٠ ، ٦٢٢ تح د. صلاح عبد العزيز .
(٢) المقصود به هنا أن " لولا " قد تكون للتمني على زيادة لا .
(٣) الأعراف ١٨٦ .

على توهم وجود الباء ، ولكنّ الجامع توهم ما يقتضي جواز ذلك ، ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن ، فلا يقال : جزم على التوهم لقبحه لفظـاً .

وقد فرّق أبو حيان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشـيء فقال : الفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود . قال السـمين . مـثال الأول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً فهذا من العطف على الموضـع ، فالعـامل وهـو ضارب موجود وأثره وهو النصب مفقود ، ومـثال الثانـي مـا نحن فيه ، فإن العامل للجزم مفقود وأثره موجود ، وأصـرح منه بيت زهير فإن الباء مفقودة وأثرها موجود ، ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه وكذلك في الآية [١].

وأقـول : إن قراءة الجزم واتفاق القراء عليها ورسم المصحف بها تناسـب حالـة الإنسـان في هذا الموقف العصيب الذي رأى في الموت وعاينه وشاهد أماراته ودلائله فهو يسأل ربه مسرعاً في طلبه كما تشير إليه حذف أداة النداء والياء من " رب " وتوالي الفتحات في فأصدق وأكن ، ولكـن المـوت لا يمهله فيحاول الإسراع في الطلب والاختصار مرة أخرى فيحذف الواو من " أكن " ويجزم ، لعله يصل إلى مقصده ويتحقق له غرضه فيستجيب الله له قبل انقضاء الأجل ، كما تشير الآية أيضاً إلى رغبته الأكيدة وعزمه الشديد على الإنفاق إذا تحقق له طلبه ولكن هيهات

---

(١) راجع : البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ ، والدر المصون ١٠ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

فقـد قال الله تعالى في نهاية السورة : ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ واقرأ الآية مرة أخرى تتكشف لك تلك المعانـي ، يقول تعالى : ﴿ وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١).

- **النصب على الصـرف :**

النصب على الصرف ، معناه : أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الأول ، وهـو مـن مصـطلحات الكوفيـين ، فقد ورد في كتاب الجمل المنسوب خطأً إلى الخليل ما نصه : والنصب بالصرف قولهم : لا أركب وتمشـي ، ولا أشـبع وتجوع ، فلما أسقط الكناية وهي أنت نصب ؛ إذا المعـنى : لا أركـب وأنت تمشي ، ولا أشبع وأنت تجوع ، فلما أسقط الكناية " أنت " نصب ؛ لأنه مصروف عن جهته (٢).

وقد ساير أبو القاسم الكوفيين فأجاز نصب المضارع على الصرف حيث قال : والعرب تنصب آخر المستقبل على الصرف ، مثل قولهـم : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فتنصب " وتشرب " لأنه صار مصروفاً عـن طـريق النهي في وجه وذلك أنه لو أفرد كل واحد منهما في الأكل والشـرب لـم يكن عاصياً ما دام آخر الفعل الثاني منصوباً ، ولو جمع بيـنهما كان عاصياً ، فإذا أراد أن يشرب المخاطب اللبن أصلاً ولا يأكل

---

(١) المنافقون : ١٠ .

(٢) كتاب الجمل ٦٨ تح / فخر الدين قباوة .

السمك أصلاً كسر آخر الفعليـــــن [١].

قـــال الفراء : الصرف أن تأتي بالواو [٢]. ومعطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادته على ما عطف عليها [٣] ، كما قال الشاعر :

فلا تقعدنْ على زَخّـــــة ∴ وتضمر في القلب وجدًا وخيفا [٤].

وكما قال الآخـــــر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ∴ عار عليك إذا فعلت عظيـــم [٥].

ألا تـــرى أنه لا يجوز إعادة " لا " في قوله : " وتأتي مثله " فسمي صرفا لهذا ؛ إذ كان معطوفا لا يجوز أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله [٦]. وقـــال الفـــراء فـــي قـــول الله عز وجل : ﴿ **وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْـــتُمُواْ الْحَـــقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [٧]. إن شئت جعلت " وتكتموا " في موضـــع جـــزم ، تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ،

(١) الدقائق ٣٧ ، ٣٨ .
(٢) في الأصل : الواو ، والصواب بالواو .
(٣) معاني القرآن ١ / ٣٤ .
(٤) البيـــت من المتقارب قاله صخر الغَيّ ، والزّخة : الحقد والغيظ والغضب ، وقد ورد البيت في اللسان زخخ ، وديوان الهذليين ٢ / ٧٤ ، والدقائق ٣٨ .
(٥) البيت من الكامل ، وقد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي والأخطل وغيرهما. راجعه في : الكتاب ١ / ٤٢٤ ، ومعاني الفراء ١ / ٣٤ ، والدقائق ٣٨ .
(٦) معاني الفراء ١ / ٣٤ .
(٧) البقرة ٤٢ .

فتلقى " لا " لمجيئها في أول الكلام [١] وفي قراءة أبي بن كعب ﴿ ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا ﴾ [٢] فهذا دليل على أن الجزم في قوله : " وتكتموا الحق " صواب ، ومثله : قوله : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام ﴾ [٣]. وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم ﴾ [٤].

وإن شئت جعلت هذه الأحرف كلها نصباً على الصرف على ما تقدم ذكره من التفسير [٥].

ثم يجيب أبو القاسم بعد ذلك عمّا ورد في بعض آي القرآن الكريم من عطف المنصوب بعد الواو على المجزوم فيقول :

فإن سئلت عن قول الله عز وجل ﴿ ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ [٦]. فقيل : لم انتصب الفعل الثاني وهو معطوف على الأول ، والأول مجزوم ؟ فقل : لأن العلم بالصابرين صار سبباً للعلم بالمجاهدين كأنّ في العلم بهذا علمك بهذا ، والواو هنا تشبه الفاء ، ومثله في الكلام : ما آتيك وأكرمك إلا ما رأيت ما أحب ، وكذلك

---

(١) معاني الفراء ١ / ١١٥ .

(٢) البقرة ٤١ ، وراجع معاني الفراء ١ / ٣٣ .

(٣) البقرة ١٨٨ .

(٤) الأنفال ٢٧ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣ ، ٣٤ ، والدقائق ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) آل عمران ١٤٢ .

فأكرمك ، قال الحطيئة :

ألم أكُ جاركم ويكون بيني ∴ وبينكم المودةُ والإخاءُ [١].

" ألم " جعل سبب المودة والإخاء الجوار ، وجعل الواو بمنزلة الفاء [٢].

والنفسي في الآية صريح والمعنى : ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر ، أما في البيت فهو من قبيل المؤول ، وتميز الواو من الفاء بتحتم تقدير مع موضعها ، ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى أن قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك تشرب اللبن ، ولا إن لا تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء ، فإنها في جواب غير النفي ، أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزاء ؛ لأن ما بعدها مسبب عما قبلها قاله السيوطي [٣].

وذكر السمين في نصب " يعلم " تخريجين ، أحدهما النصب بأن مقدرة بعد الواو المقتضية للجمع ، وهو مذهب البصريين ، أو بواو الصرف ، وهو مذهب الكوفيين ، يعنون أنّ من حق هذا الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله ، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر من الإعراب .

---

(١) البيت من الوافر ، وقد ورد في الديوان ٩٨ برواية ألم أك مسلماً والدقائق ٣٩ ، والدرر ٤ / ٨٨ ، والرد على النحاة ١٢٨ وشرح شذور الذهب ٤٠٣ ، والهمع ٢ / ٣١٢ .

(٢) الدقائق ٣٩ .

(٣) الهمع ٢ / ٣١٣ .

والثاني : أن الفتحة فتحة التقاء ساكنين والفعل مجزوم ، فلما وقع بعده ساكن آخر احتيج إلى تحريك آخره ، فكانت الفتحة أولى لأنها أخف وللإتباع لحركة اللام والأول هو الوجه [١].

وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لعامل النصب في المضارع بعد واو المعية فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عمرو الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، ثم رد مذهب الكوفيين بأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب ورجح مذهب البصريين في النصب بتقدير أن [٢].

ويجيب أبو القاسم عن إشكال آخر في النصب عارضاً إياه على طريقة السؤال والجواب ، فيقول :

فإن سئلت عن قول امرئ القيس :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه ∴ وأيقن أنَّا لاحقان بقيصرا
فقلت له : لا تبك عينك إنما ∴ نحاول مُلكا أو نموتَ فنعذرا [٣]

---

(١) الدر المصون ٣ / ٤١١ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٥٥ – ٥٥٧ .

(٣) البيتان من الطويل وقد ورد في الديوان ٦٥ ، ٦٦ من قصيدة في رحلته إلى قيصر ومعه رفيقه عمر بن قمية . راجع : الكتاب ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣١٩

أراد : حتى نموت فنعذر ، وإن شئت قلت ؛ لأنه صار منسوقا على معـــنى الكـــلام ، أي : نحـــاول أن نملك أو نموت ، وقال آخر فجعل أو بمنزلة حتى .

لا أستطيع نزوعا عن مودتهـــا .:. أو يصنع الحب بي غير الذي صنعا [1].

أراد حـــتى يضع الحب بي ، ومثل هذا في كلام العرب وأشعارها كثير [2].

وأقول : إن لـــ " أو " موضعين عند النصب .

الأول : أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ، ويأتي بعدها فعل وحينئذ لا يجـــوز عطف الفعل على الاسم ، ولذا ينصب الفعل بعدها بإضمار أن ، وتكون أن وما بعدها في تقدير اسم فتأتي حينئذ عاطفة على اسم .

والثاني : أن يقع بعدها الفعل ، ويكون معناها معنى كي أو إلى أن نحـــو : لألزمنك أو تقضيني حقي : تريد كي تقضيني حقي ، وقد جاءت بمعـــنى إلـــى أن في قول امرئ القيس السابق ولا يتصور أن تكون فيه بمعنى كي لأنه لا يطلب الملك كي يموت [3].

والبيت الثاني الذي أورده أبو القاسم وقع فيه الفعل منصوبا بعد أو

وشرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٦ .

(١) البيـــت من البسيط ، ولم أعثر عليه فيما وقع تحت يدي من مظان ، وقد ورد في الدقائق ٤٠ .

(٢) الدقائق ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٦ .

التي بمعنى حتى ، وحينئذ يقرر البصريون أن النصب بأن مضمرة وجوبا ، بينما يرى الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أن الفعل انتصب بـ " أو " نفسها ، وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه .

وذهب بعض النحويين إلى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع موقع " إلى أن " أو " إلا أن " فانتصب كنصبه .

قال أبو حيان : وهذا ضعيف جداً [١]. وقد أيد المؤلف هنا الكسائي وأصحابه في جعلهم النصب بأو نفسها .

نصب المضارع بـ كي ولامها ، وأنْ وحتى ولن ولام الجحود وإذن وكيلا وكيما وكما [٢].

قال أبو القاسم : وينتصب آخر الفعل المستقبل أيضاً بـ كي ولامها ، وأن وحتى ، ولن ولام الجحود ، وإذن وكيلا وكيما وكما أيضاً في معناها ، تقول : جئتك كي لا تظن بي سوءاً ، وأقوم لتقوم معي ، المعنى: كي تقوم وأحب أنْ تقوم ، وأنْ في هذا الباب معناها المصدر ، المعنى : وأحب قيامك ، وكذلك يعجبني أن تجلس ، معناه : يعجبني جلوسك [٣]. وتوضيحاً لما قاله أقول : اشترط النحويون للنصب بكيْ أن

---

(١) الهمع ٢ / ٣٠٤ .

(٢) راجع : شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٦٤ .

(٣) الدقائق ٤٠ .

تكون مصدرية ، وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [١].
أو تقديــراً نحو : جئتك كي تكرمني ، إذا قدرت أنها لكي وحذفت اللام استغناءً بنيتها ، فإذا لم تقدر اللام كانت كي تعليلية جارة بخلاف المصــدرية فناصــبة بنفســها كما أنْ أنْ المصدرية كذلك ، وجعل كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور ، فقد ورد في الكــتاب ما نصه : وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه ؟ فإنها عنده ـ بمنزلة أن وتدخل عليها اللام كما تدخل على أنّ " [٢].

وقد نسب الشيخُ خالد تبعا للرضي جعلَ كي جارة دائماً .

والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة إلى الأخفش بيد أنّه ما ورد فــي معانيه يخالف ذلك وفيه تصريح بأن كي تكون جارة وناصبة وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى ﴿ كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [٣].

وعن الكوفيين أنّ كي ناصبة دائماً ، ووافقهم ابن السراج على هذا ولذا لم يعدها من حروف الجر [٤].

ويرده قول العرب كيمه ؟ كما يقولون : لمه ؟

قــال ســيبويه : وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى وذلك أنهم

---

(١) الحديد ٢٣ .
(٢) الكتاب ١ / ٤٠٨ ، وراجع المقتضب ٢ / ٩ والإنصاف ٢ / ٥٧٠ .
(٣) راجــع معانــي الأخفش ٢ / ٩ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٣٩ ، والمغني ١ / ١٨٣ ، والتصريح ٤ / ٢٩٠ .
(٤) الأصول ٢ / ١٤٧ ، ١ / ٤٠٨ ، ٤٢٢ .

يقولـون : كـيمه في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتامه ، وحتى متى ولمه ، فمن قال : كيمه فإنه يضمر أنْ بعدها (١).

قال الشيخ خالد : فإن أجابوا بأن الأصل : كي تفعل ماذا " يلزمهم كثرة الحذف وإخراج " ما " الاستفهام عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الحـد ، وحـذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثـبت (٢).

كيما وكما : من نواصب المضارع التي ذكرها أبو القاسم كيما وكما وكـيما هـي كي زيدت عليها " ما " ولذا أجمع النحويون على أنه يجوز الفصـل بيـنها وبين معمولها بـ لا النافية ، وما : نحو ﴿ **كَيْـلا يَكُونَ دُولَـةً** ﴾ (٣). واقـترب كيما أكرمك . واستدل أبو القاسم لذلك بقول أبي على الحكمي .

كيما أكون له عبداً يقارضني ∴ وصلا بوصل وهجرانا بهجران

إذا التقينا لصلح عند معتبة ∴ لم نفترن دون موعود بلقيان(٤).

وأمـا الفصـل بغـير " ما " فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من الكوفيين في الاختيار . وأثبت الكوفيون – ووافقهم أبو القاسم– من حروف النصب كما بمعنى كيما ، وكذا وافقهم المبرد ، واستدلوا لذلك

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٢) التصريح ٤ / ٢٩١ .

(٣) الحشر ٧ .

(٤) البيتان من البسيط وقد وردا في الدقائق ٤٠ ، ٤١ .

يقول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاجبسنه ∴ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[١].

وأنكــر ذلك البصريون ، وتأولوا ما ورد بأن الأصل كيما حذف يـــاؤه للضـــرورة ، أو الكاف جارة كفت بما ، وحذفت النون من الفعل ضـــرورة [٢].

❁❁❁❁

(١) البيـــت من الطويل قال عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١ ، وقد ورد فـــي: خزانة الأدب ٥ / ٣٢٠ ، ٨ / ٥٠٢ ، والهمع ٢ / ٢٩٣ ، ورصف المباني ٢١٤ .

(٢) راجع الهمع ٢ / ٢٩٣ .

– نصب المضارع بـ حتى ولن ولام الجحود :

تحدث أبو القاسم عن ذلك من خلال الأمثلة ، فقال : وأجلسُ حتى تجلس ، ولن يخرج محمدٌ قبل خروجك ، قال الله عز وجل : ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ [١]. وما كنتُ لأقوم وأنت جالس . قال الله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [٢]. ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ ﴾ [٣]. ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [٤]، [٥].

وبشيء من التفصيل أقول : ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً في خمسة مواضع منها : بعد حتى الجارة إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار زمن التكلم بما قبلها ، أو مستقبلاً باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم ولها حينئذ معنيان : فتارة تكون تعليلية بمعنى كي ، وذلك إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو : أسلم حتى تدخلَ الجنة ، وتارة تكون بمعنى إلى الغائية ، وذلك إذا كان ما قبلها غايةً لما بعدها نحو : لأسيرنّ حتى تطلع الشمس . ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً [٦] .

– **لن** : من نواصب المضارع التي تنصب بنفسها ، إذ النواصب

---

(١) الحج ٣٧ .
(٢) البقرة ١٤٣ .
(٣) التوبة ١١٥ .
(٤، ٥) الأنفال ٣٣ ، والدقائق ٤٠ .
(٦) التصريح ٤ / ٣١٧ ، ٣١٨ .

قسمان : قسم ينصب المضارع بنفسه ، وهذا متفق عليه بين البصريين والكوفيين ، وقسم ينصب المضارع لا بنفسه ، بل بأن مضمرة وجوباً أو جوازاً ، وهذا هو المختلف فيه. وقد أدمج أبو القاسم القسمين معا ، و" لن" مما ينصب المضارع بنفسه ، وهي لنفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية تنتهي نحو قوله تعالى : ﴿ **لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾ (١). وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ **لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا** ﴾ (٢). أي دائماً مستمراً ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأبيد ؛ لأن التأبيد في الآية لأمر خارجي لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشري في أنموذجه : إنها مفيدة للتأبيد . قال ابن هشام عنه : إنه دعوى بلا دليل ، وقال ابن مالك : الحامل له على التأبيد اعتقاده في " **لن تراني** " أن الله لا يُرى ، وهو باطل ، لأنه ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى .

ولا تقتضي توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه في أثناء تفسيره لقوله تعالى " **لَن تَرَانِي** " (٣). بل قولك " لن أقوم " محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبداً ، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك : لا أقوم في عدم إفادة التأكيد والتأبيد (٤).

لام الجحود : من المواضع التي ينصب بعدها المضارع بأن

---

(١) طه ٩١ .

(٢) الحج ٧٣ .

(٣) الأعراف ١٤٣ ، وراجع الكشاف ٢ / ١٥٤ .

(٤) راجع : التصريح ٤ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

مضمرة وجوبا عند البصريين ، وجعل الكوفيون النصب باللام نفسها ووافقهم المؤدِّب حيث قال عند ذكره لأمثلة النواصب :

وما كنت لأقوم وأنت جالس ، قال الله : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ** ﴾ (١).

وشرط نصب المضارع بعد هذه اللام أن تسبق بكون ناقص ماض لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً منفي بما أولم دون إنْ .

ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف ، وأن اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر ، والتقدير في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** ﴾ (٢). ما كان الله مريداً لكذا .

ومذهب الكوفيين أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتوكيد (٣).

- **حتى :** من الحروف الناصبة للمضارع "حتى" وجعلها المؤدِّب ناصبة بنفسها موافقاً بذلك الكوفيين ، فقال : وتقول قعدت حتى يطلع القمر (٤). والنصب بعدها بأن مضمرة وجوباً هو مذهب البصريين

---

(١) البقرة ١٤٣ .

(٢) الأنفال ٣٣ .

(٣) التصريح ٤ / ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٤) الدقائق ٤١ .

واستدلوا لذلك بثبات كونها جارة للاسم ، وعوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص واختلف الكوفيون ، فذهب الفراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى .

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارة بإضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كـ أنْ ، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيها بـ إلى [1].

وينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلاً ، كما مثل المؤذن ، أو ماضياً في حكم المستقبل نحو : سرت حتى أدخلَ المدينة .

إذن :

من نواصب المضارع إذن ، وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه فقد ورد في الكتاب : " وأما إذن فجواب وجزاء " [2].

وقال الفارسي : ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر إذن ، وإنما تعمل في الفعل إذا كان جوابا " [3].

وهي ناصبة بنفسها لا بأن مضمرة بعدها على الصحيح خلافا

---

(١) الهمع ٢ / ٣٠٠ .
(٢) الكتاب ٢ / ٣١٢ .
(٣) الإيضاح ٣٢٠ .

للزجاج والفارسي ؛ حيث قالا : إن الناصبة أن مضمرة بعدها لا هي ، لأنها غير مختصة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبد الله يأتيك وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل [١].

وشرط عملها أن تتصدر في أول الجواب ، ولذلك قال المؤدّب : وتقول : إذن أقومَ معك . تنصب بها إذا كانت أول الكلام لا غير ، اللهم إلا أن تريد بتقديمها تأخيرها فترفع إذ ذاك كقول الله عز وجل : ﴿ **وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ [٢]. وكقوله تبارك وتعالى : ﴿ **فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا** ﴾ [٣].

ومعنى كلام المؤدّب في الآيتين أنه إذا تقدم على إذن حرف عطف واواً أو ياءً جاز النصب والرفع باعتبارين ، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها [٤] ، وقد قرئ " وإذا لا يلبثوا " ، فإذا لا يؤتوا " بالنصب بحذف النون فيهما والأولى قراءة ابن مسعود والثانية لأبي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأ السبعة على الإهمال [٥].

---

(١) الهمع ٢ / ٢٩٤ .

(٢) الإسراء ٧٦ .

(٣) النساء ٥٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، والتصريح ٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) الكشاف ١ / ٥٢٢ ، ٢ / ٦٨ ، والدر المصون ٤ / ٦ ، ٧ .

قـال أبو البقاء : ولم تعمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء ، ويجـوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء [١] . ولعل أبا البقاء لم يطلع على قراءة أُبَيّ وابن عباس وابن مسعود، فقال : ويجوز في غير القرآن.

قال المؤدّب : وإذا كانت إذن متوسطة للكلام لم تعمل ، تقول : زيدٌ إذا يقـول ذاك ، والله إذا لآتيك ، فإذا قدمت " إذا " قبل اليمين نصبت ، تقول : إذا والله آتيك وجاز أن تفصل بين " إذا " وما يكون فيه باليمين ، ولا يجوز بغير اليمين [٢].

ويشير أبو القاسم من خلال هذا الكلام أن إذن إذا وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاث مسائل :

١) أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك .

٢) أن تكون جواب الشرط قبلها نحو : إن تأتني إذن أكرمك .

٣) أن تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرجَ .

أو مقدر [٣] كقول الشاعـــر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ∴ وأمكنني منها إذن لا أقيلها [٤].

وأجـاز المـؤدّب تبعا للنحاة الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ،

---

(١) الإملاء ١ / ١٨٣ .

(٢) الدقائـــق ٤١ .

(٣) التصريح ٤ / ٣٠٦ .

(٤) البيت من الطويل لكثيـر عزة فـي ديـوان ٣٠٥ ، وقد ورد في الكتاب ١/ ٤١٢ ، والخزانة ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، والهمع ٤/ ٣٠٦ .

بخلاف الفصل بغيره ولو كان ظرفا أو عديله ، فلا تعمل حينئذ واغتفر في المعنى الفصل بلا النافية [١] ، وابن عصفور الفصل بالظرف [٢] ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء [٣]. والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع [٤].

وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل ، فقال : وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تُبْعِدَنّ ذا ، ولم يكن ليروىَ إلا ما سُمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل " [٥]. أي : هي حرف لا يعمل شيئاً .

وما ذكره هنا هو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت " ما " على ليس ، لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع قاله الشيخ خالد [٦].

وبعد أن ينتهي المؤدّب من نواصب المضارع يوضح العلة في عدم

---

(١) المغني ١ / ٢١ .
(٢) المقرب ١ / ٢٦٢ .
(٣) المغني ١ / ٢١ ، والتصريح ٤ / ٣١١ .
(٤) التصريح ٤ / ٣١١ .
(٥) الكتاب ١ / ٤١٢ .
(٦) التصريح ٤ / ٣١١ .

تنوينه وتنوين الاسم المنصرف مع المشابهة بينهما فيقول : فإن قال قائل : لم ترك تنوين الفعل المستقبل في حد الرفع والنصب ، ولم يترك تنوين الاسم – أعني الاسم المنصرف في الأوجه الثلاثة ؟ قال : لثقل الفعل وخفة الاسم ، وثقله أنه لا يخلو من الضمير ، ألا ترى أنك تقول : يضربُ ، فالضارب فيه مضمر ، وخفة الاسم هي أنه يخلو من الضمير ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد لم يدل زيد على أن فيه ضميراً [١].

وما قاله المؤدِّب هو قول البصريين ووافقهم الكسائي والفراء وهشام من الكوفيين ، فقالوا : الاسم أخف من الفعل ؛ لأن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم ، وكان ثعلب يقول : الأسماء أخف من الأفعال لأن الأسماء جوامد لا تتصرف ، والأفعال تتصرف فهي أثقل منها [٢].

وقال البصريون : الفعل أثقل من الاسم ؛ لأن الأسماء هي الأُول وهي أشد تمكنا من الأفعال ؛ لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال ، كقولك : الله ربنا ومحمد نبينا وزيد أخوك ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، ولا يوجد إلا به [٣]. وقد ذكر سيبويه ذلك في الكتاب حيث قال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكنا ، فمن ثَم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لابد له من

---

(١) الدقائق ٤١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٠١ .

(٣) السابق نفسه ١٠٠ .

الاســـم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهُنا ، وعبد الله أخونا " [١].

- جوازم المضارع :

ذكر المؤدب في كتابه الحروف التي تجزم المضارع ولا خلاف في حرفيتها فقال : وينجزم آخر الفعل المستقبل بـــ لم ، ولمّا وألم وألما[٢] . وتكـــون " لـــم " لما مضى من الزمان كما تكون لن لما يستقبل منه ، ألا ترى أنك تقول : لم يضرب محمدٌ زيداً ، فتدل بهذا على أنه لم يفعله فيما مضـــى ، وتقول : لن يضرب محمد زيداً فتدل به على أنه لا يفعل ذلك فـــيما يستقبله . وقد يجوز أن يحذف الفعل بعد لما ، ولا يجوز أن يحذف بعـــد لـــم ، ألا ترى أنك تقول : قاربت ذلك الموضع ولمّ ، وأنت تريد : ولما أدخله ، ولا يجوز أن تقول : قاربت ذلك الموضع ولم حتى تقول : أدْخُلْهُ [٣]. وبشيء من التفصيل نقول :

إنّ لم ولما من الحروف الجازمة للفعل المضارع ، " فلم " تجزم وتنفي المعـــنى وتقلـــبه ماضياً ، " ولما " هي لم زيدت عليها " ما " فأدى ذلك إلى زيـــادة فـــي المعنى ، ولذا شاركتها في أمور وفارقتها في أخرى وقد تدخل عليهما همزة الاستفهام فتفيد حينئذ التقرير ولا مدخل لها في العمل .

---

(١) الكتاب ١ / ٦ ، وراجع : الإنصاف ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) نقـــل المؤدّب هذا العنوان من شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٨٨ تح علي محسن .

(٣) الدقائق ٤١ ، ٤٢ .

وكـل منهما حرف يقلب زمن المضارع إلى المضي وفاقاً للمبرد ، لا أنـه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ونسب إلى سيبويه ، حيث جاء في الارتشاف : ومذهب سيبويه : أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه ، ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى دون لفظه " [١].

وقـال الرضي : وينصرف المضارع إلى المضي بـ " لم ، ولما الجازمة ، وقال بعضهم : بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفـظ المضارع ويبقى المعنى كما كان . والأول أولى ، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم [٢].

واكـتفى المـؤلف بذكـر بعـض الفروق بين لم ولما ، واستيفاءً للموضوع نذكرها فيما يلي :

الأول : أن لماَ لا تقترن بأداة الشرط ، فلا يقال : إنْ لمّا بخلاف لم نحو : فإن لم تفعلوا .

الثاني : إن النفي بـ " لما " مستمرٌ إلى زمن الحال ، فلا تقول : لمـا يقم ثم قام ، بل تقول : لما يقم وقد يقوم بخلاف منفي " لم " فإنه قد يكون مستمراً كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعا نحو : ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا** ﴾ [٣] ، أي : وقد كان

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤٤ وراجع : الكتاب ١ / ٦٨ ، ٢ / ٣٠٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ ، والتصريح ٤ / ٣٦٣ .

(٣) الإنسان : ١ .

بعد ذلك شيئاً مذكوراً .

الثالث : أن منفي " لما " متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل نحو ، ﴿ **بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ** ﴾ (١). لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر نفيه إلى زمن الحال ولكن ثبوته متوقع ؛ لأنهم سيذوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ** ﴾ (٢). أن الأعراب المذكورين لم يموتوا إلا وقد دخل الإيمان في قلوبهم ، وإنما أفادت " لما " توقع ثبوت منفيها في المستقبل بخلاف لم . وجعل ابن قتيبة لما في قوله " بل لما يذوقوا عذاب " بمعنى لم ، أي : بل لم يذوقوا عذاب (٣).

الرابع : ذكره أبو القاسم في كلامه ، وهو : أنه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم وذلك نحو قولك : خرجت ولما أي : ولما تخرج ؛ ويقال : هل دخلت البلد ، فتقول : قاربتها ولما ، أي ولما أدخلها .

الخامس : أن لما لا يلتقي بها القسم أصلاً ، ولم قد يلتقي بها على الأصح ، نحو : والله لم يقم زيد .

السادس : أن " لما " لا تفصل عن مجزومها بحال ، ولم تفصل عنه بظرف إلا في ضرورة الشعر .

---

(١) سورة ص : ٨ .

(٢) الحجرات ١٤ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٤٢ ، والصاحبي ٢٥٥ .

السابع : أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفعه في لغة [١].

وبعد ذلك ذكر المؤدّب في كتابه كعادته العلة في دخول الجزم الفعل دون الاسم ، ناقلاً آراء العلماء في ذلك ، فقال : " وقال أبو علي محمد بن المستنير قطرب : إنما انجزم الفعل دون الاسم لأن الجزم ذهاب الحركة ، فهو أخف من الحركة ، فلما كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه ، وعلى فاعله دخل الجزم .

وقال أبو جعفر الرؤاسي : إنما انجزم الفعل بحروف الجزم ؛ لوقوعها عليه ولزومها إياه خاصة دون الاسم ، ولمجيئها بمعنى ما مضى على لفظ الفعل المنتظر ، ألا ترى أنك لو قلت : لم عبد الله يخرج ، وأنت تريد : لم يخرج عبد الله كان محالا ، فلما تفردت بالفعل ووليته جزمته .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : إنما جزموه بها لأن الفعل قبل أن تدخل عليه لم ولن ، كان لما أنت فيه من الزمان وهو مرفوع ، ثم دخلت لم لماضي الزمان ، ولن للمنتظر منه ، ففرقوا بينهما بجزم هذا ونصب هذا "[٢].
ويلاحظ من خلال هذا أن قطربا نظر إلى ثقل الفعل والرؤاسي نظر إلى عدم الفصل بين الجازم والفعل وابن قتيبة نظراً إلى الزمن .

---

(١) راجع تفصيل ذلك في : التصريح ٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والهمع ٢ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، والكواكب الدرية ٨٠ ، ٨١ .
(٢) الدقائق ٤٢ .

وما قاله قطرب هو عين قول سيبويه الذي صرح فيه بأن الأسماء أخــف من الأفعال وأن الأفعال أثقل من الأسماء [١] ، وأنه إنما انجزمت الأفعـــال لــثقلها ، فخففت بالجزم لأنه حذف ، وأن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف ، وهذا هو قول الفراء [٢].

وأكـــثر الكوفيين قالوا : لم تخفض الأفعال لثقلها ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام .

وقال جماعة من البصريين والكوفيين ، لم تجزم الأسماء لاستحالة دخـــول الأدوات الجازمة عليها ؛ لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهـــي أو الجزم أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخولها على الأسماء غير سائغ ، فامتنعت من الجزم لذلك [٣]. وهو معنى قول الرؤاسي .

ويتبين من خلال ما سبق أن هناك اتفاقاً بين النحاة على خفة الاسم وثقل الفعـــل ، إذ لـــم أعثر على خلاف هذا الرأي الذي سبقهم به سيبويه ، فقال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء " [٤].

*****

---

(١) الكتاب ١ / ٦ .
(٢) الإيضاح ١٠٦ .
(٣) السابق نفســه .
(٤) الكتاب ١ / ٦ .

" فعل الأمر "

بعد أن عرض المؤدّب في دقائقه دخول همزة الوصل على الأفعال الثلاثية وأبان حركتها وبنية الفعل معها مفرقا بينها وبين همزة القطع عرج على الحكم الإعرابي لفعل الأمر ، فقال تحت عنوان : " حكم جامع[١] في الأمر " : وجزم آخر الأمر ؛ لأنه بناء لا يوصف ولا يضارع بوجه من الوجوه فسكنوه لبعده " [٢]. وفي قوله هذا تصريح بموافقته للكوفيين الذين يرون أن الأمر معرب لا مبني ، وأنّ إعرابه الجزم ، مستدلين على ذلك بأن الأصل في نحو قم : لتقم ، وقد حذفت اللام مع حرف المضارعة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وكذا أجمعوا على جزم الأمر حملا له على النهي ، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، وثالث أدلتهم : حذف الواو والياء والألف من الأفعال المعتلة نحو : اغز ، وارم ، واخش .

وقد فنّد آراءهم الأنباري مؤيداً رأي البصريين في أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه " [٣].

ومعنى قول المؤدّب " فسكنوه لبعده " أي لبعده عن مشابهة الأسماء

---

(١) وصف أبو القاسم الحكم بأنه جامع لأنه ذكر صوراً كثيرة مما يأتي عليها الأمر في الكلام مراعياً في ذلك الجانب المعنوي راجع الدقائق ٩٩ – ١٢١

(٢) الدقائق : ١٠٤ .

(٣) راجع : أسرار العربية ٣١٧ – ٣٢١ ، والإنصاف ٢/ ٥٢٤ – ٥٣٤ المسألة الثانية والسبعون .

وبعد ذلك ينقل الحديث إلى الأوجه التي يرد عليها معنى الأمر في الكلام متأثراً في ذلك بابن قتيبة فيقول : ***والوجه الثاني*** منه : هو أمر الواحد والاثنين والجماعة بلفظ الاثنين ، فيقول في أمر القوم : اضربا يا رجال[١]. وقال الله عز وجل : ألقيا في جهنم كل كفار عنيد " [٢].

ثم ينطلق بعد ذلك إلى ***الوجه الثالث*** الذي ينوب فيه المصدر عن فعل الأمر فيقول : ***والوجه الثالث*** : أمر يؤمر بلفظ المصدر ، تقول : ضربا يا زيدٌ وشتما يا عمرو ، تريد به : اضرب واشتم [٣]. ، قال الله عز وجل : فإمـا منـا بعـد وإما فداءً " [٤]. وقال عز ذكره : فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب " [٥]. وقال ذو الرمة :

ألا إنمـا مىٌّ فصبراً بليـة ∴ وقد يُبتلى المرء الكريم فيصبر [٦]

وقال الآخر :

شكا إلى جملي طول السُّرى ∴ صبراً جميلاً فكلانا مبتَلى [٧].

---

(١) الدقائق ١٠٤ .

(٢) ق : ٢٤ وراجع : تأويل مشكل القرآن ٢٩١ / ٢٩٢ / والصاحبي لابن فارس ت ٣٩٥ من صـ٢٩٨ – ٣٠٤ .

(٣) الدقائق ١٠٥ .

(٤) محمد : ٤ .

(٥) محمد : ٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٦١٩ ، والدقائق ١٠٥ .

(٧) البيـت من الرجز ، وقد عُزى إلى الملبد بن حرملة كما ورد في شرح

والصــــبر الجميل : هو الذى لا جزع فيه ، ويروى : صبر جميل وهـــى رواية أبى عبيدة [١] ، والأولى رواية الفراء [٢]. وحكى لى الثقة عن أبى بكر بن القاسم بن بشار الأنبارى : صبراً جُميْل [٣]. وقرأ أبى بن كعـب : " قـال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبراً جميلاً " [٤]. وقراءة العامــة : فصـــبر جميل " على الابتداء المحذوف ، فكأنه قال : صبرى صـــبر جمـــيل ، هذا قول أبى على محمد بن المستنير قطرب [٥]. وقال القــراء : فصـــبر جمـــيل مثل قوله : فصيام ثلاثة أيام " [٦]. " فإمساك بمعروف " [٧]. أى : فهو صبر جميل

وقـــال الخليل بن أحمد البصرى وأصحابه : " فصبر جميل ، أى :

أبيات سيبويه ٣١٧/١ ولم ينسب فى الكتاب ١٦٢/١ وشرح الأشمونى ١/ ١٠٦ واللسان : شكا ، والرواية فيه : شكا إلى جملى طولَ السرى صبرا جُمَيْلى فكلانا مبتلى ! .

(١) مجاز القرآن ٣٠٣/١ .

(٢) ورد فـــى معـــانى القرآن ٥٣/٢ ما نصه : " وقوله أمراً فصبر جميل " الصـــبر الجميل مرفوع ، لأنه عزّى نفسه ، وقال ما هو إلا الصبر ، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل " .

(٣) على تصغير جمل .

(٤) يوســـف ١٨ ، ٨٣ ، وتخريج القراءة على المصدر الخبرى ، أى أصبر أنا صبراً . راجع الدر المصون ٦/ ٤٥٨ .

(٥) القرطبى ١٥١/٩ .

(٦) البقرة ١٩٦ .

(٧) البقرة ٢٢٩ .

فالذي اعتقده صبر جميل [1]. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : ليكن منك صبر جميل . وتفصيلاً لما ذكره يتضح لنا أنه ذكر نوعين مما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، النوع الأول : الواقع في الطلب أمراً نحو : ضرباً يا زيدُ ، وكذلك النوعي ، نحو : فضرب الرقاب .

وأطلق ابن مالك القول بوجوب حذف الفعل مع هذا النوع ، بيد أن ابن عصفور قيد وجوب الحذف بالتكرار ، فقد ورد في شرح الجمل في أثناء الحديث عما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قوله : وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره .. وذلك يحفظ حفظ ولا يقاس عليه وهو المنادى والمنصوب على الاشتغال ... والمصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً [2].

والوجه في ذلك أن تكرار المصدر يقوم مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه : واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار المصادر في الأمر المثناة كقولهم : الحذر الحذر والنجاءَ النجاءَ وضربا ضربا . انتهى [3].

وأقول : ليس التكرار شرطا في نصب هذه المصادر الموضوعة

---

(١) أجاز سيبويه في هذه الآية وغيرها من الأساليب لوجهين الرفع والنصب، فقال بعداً أن أورد بيت الشاعر : يشكو إلي جملي ... بالرفع قال : والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره ، ومثل الرفع " فصبر جميل والله المستعان ، كأنه يقول الأمر صبر جميل . الكتاب ١٦٢/١ .

(٢) شرح جمل الترجماني ٤٠٧/٢ .

(٣) التصريح ٤٧٤/٢ .

موضع فعل الأمر ، لأن الحال والسياق يدلان على الفعل المضمر ويؤيد ذلك السماع كما ورد فى قوله تعالى " فضرب الرقاب " [١].

والنوع الثانى الذى ذكره أبو القاسم – مما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره الواقع فى الخبر ، وضابطه : أن يكون المصدر تفصيلا لعاقـــبة مـــا قبله من طلب نحو " فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء[٢]. فالمـــن والفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير فإما أن تمـــنوا منا وإما أن تفدوا فداء ، وهذا هو الأشهر لأن المصدر متى سيق تفصـــيلا لعاقبة جملة وجب نصبه بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، وذكر أبـــو الـــبقاء وجهـــا ثانياً فقال : إن النصب على المفعولية بفعل مقدر ، والـــتقدير : أولوهم منا واقبلوا منهم فداءً ورده أبو حيان بأنه ليس إعرابا نحويا [٣].

ويواصـــل أبو القاسم حديثه عن أنواع الأمر وننتقل معه إلى ***الوجه الخامس*** ، وهو : ما ناب فيه اسم الفعل عن فعل الأمر ، فيقول : " ***والوجه الخامس*** : أمـــر معدول عن وجهه إلى وجه آخر ، وهو قولهم : ضرابِ وزيداً وشتّامِهِ ، ودراكِ إبلك تريد : اضرب زيداً واشتمه ، وأدرك إبلك .

قـــال أبو محمد عبد الله بن مسلم : إنما كسر آخره لأنه معدول عن وجهه فجعل الكسر أمارة للعدل ، لأنهم لو تركوه حين عدلوه عن وجهه

---

(١) محمد آية [٤] .
(٢) محمد ٤ .
(٣) الدر المصون ٩/٦٨٥ .

علـــى حالـــه الأولـــى لجمعـــوا بين الساكنين ، ويقال وقت المبارزة في الحـــروب : يـــا قوم بدادِ بدادِ ، أي ليأخذ كل رجل رجلا ، واستدل أبو القاسم على ذلك بأبيات منها :

١- دراكها من إبل دراكهـــا ∴ أما ترى الموت لدى أوراكها[١].

٢- مناعها من إبل مناعهـــا ∴ أما ترى الموت لدى أرباعها[٢].

٣- الحقُّ أبلج والسيوف عوار ∴ فحذار من أسد العرين حذار[٣].

ثـــم قـــال ويـــترك دراك ومـــا أشبهه على حال واحدة في التثنية والجماعـــة ؛ لأن أمـــارة التثنية والجماعة لما عُرفت في التركيب الأول استغنى عن إظهارها في التركيب الثاني ، وهكذا كل قضية عُرفت سمتها فـــي درجة ما لم يُحتج إلى إظهار تلك السمة في درجة أخرى . وبعض العـــرب ينصب آخره ، وهم الذين ينصبون التثنية في كل الأحوال ، قال شاعرهم :

* أشبهـــه منه الأنف والعينانـــا *

---

(١) البيـــت مـــن الرجز قاله طفيل بن يزيد الحارسي ، وقد ورد في خزانة الأدب ، ٥/ ١٦٠ ، ١٦١ ، والكتاب ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٩ ، واللسان (ترك) ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١١١ برواية : تراكها بدلا من دراكها .

(٢) رجز ورد في الخزانة ٥/ ١٦١ ، والدقائق ١١٠ ، والكتاب ١/ ٣٧ .

(٣) البيـــت مـــن الكامل ، قاله أبو تمام في ديوانه ٢ / ١٩٨ ، وقد ورد في الدقائق ١١٠ .

* وحاجبان أشبهــا شيطـــانا * (١).

ويــثور مـــن بيـــن السطور التي أوردها المؤدِّب سؤال وهو : هل يجوز القياس على اسم الفعل الذي يأتي على فعالِ ؟

وللإجابة عن ذلك نقول :

ورد اسم الفعل بمعنى الأمر كثيراً في لغة العرب ، وجاء مقيسا في كــل فعل ثلاثي ، تام متصرف ، ولم يُقَس في غيره إلا شذوذا ، نحو : دراكِ من أدرك ، وبدارِ من بادر .

وأجـــاز ابن طلحة ت ٦١٨هـ بناءه من الرباعي قياساً على دراكِ ، إجازة النحويين بناء فعلي التعجب من أفعل .

وأجـــاز الأخفـــش أن يقال : دحراج ، وقرطاس قياساً على قرقار بمعنى قرْقِرْ ، من قرقر بطنه إذا أحدث صوتا (٢).

يقول ابن مالك :

وندر اسم الأمر من رباعي ∴ مقتصرا فيه على السماع (٣).

وهــو مـــع تـــدوره مقيس عند الأخفش ليكون للرباعي نصيب من

---

(١) مـــن الرجز ، قالهما رؤبة في ديوان ١٨٧ برواية : أشبها شيطانا . وقد ورد في الدقائق ١١١ ، وليست الألف فيه للإعراب ، لأنها لازمة للمثنى في جميع أحواله ، والنصب في " والعينانا " بفتحة مقدرة على الألف وهي لغة بلحارث بن كعب .

(٢) التصريح ٤ / ١٤٦ .

(٣) الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٢ .

اطـــراد صوغ اسم الفعل منه ، كما كان للثلاثي عنده وعند سيبويه الذي يقــول : واعلـــم أن فعالِ جائزة في كل ما كان على بناء فعل أو فعُل أو فعِــل ، ولا يجوز من أفعلت ؛ لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك قرقارِ وعرعارِ " [١]. وعلّق الأعلـــم على ذلك قائلاً : وخولف سيبويه في حمل قرقارِ وعرعارِ على العـــدل لخــروجهما عـــن الثلاثي الذي هو الباب المطرد وجعلا حكاية للصوت المردد دون أن يكون معدولين عن شيء [٢].

وذهـــب المـــبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فعالِ ، فلا تقول : قِعادِ ولا ضرابِ ، تريد : اقعد واضرب [٣].

ورُدَّ بأنـــه بـــاب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع ، وإن فُقد السماع [٤].

والصـــحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً مـــن الثلاثي خاصة شريطة كونه على فعال وإجازة بنائه من الرباعي ؛ حيث قال : وبناؤه أبداً من فعَل وفعِل ، وفعُل وأفعل هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالاً واحداً فشبه بما ليس من الفعل ، نحو : لاتَ ، وما ، وإن كان من حسن وكرم وأعطى [٥]. وهو ما ذهب إليه المؤدب

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١ .

(٢) حاشية الكتاب ٢ / ٤٠ ب .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٤) التصريح ٤ / ١٤٧ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٧ .

في دقائقه ؛ حيث أجاز : ضرابِ زيدًا وغيره .

ويبنى فعالِ على الكسر لالتقاء الساكنين ، وبنو أسد يبنونه على الفتح . قال سيبويه عند حديثه عن نزالِ : وحرك آخره ؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به كقولك : إنك ذاهبة ، وأنتِ ذاهبة [١].

قال أبو حاتم : وبناؤه على الكسر وبنو أسد يبنونه على الفتح [٢].

وجعل ابن هشام الفتح لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها [٣].

وننتقل إلى ***الوجه السابع للأمر*** ، الذي ذكره أبو القاسم ، وهو : الأمر بحرف الإغراء ، نحو قولهم : عليك زيداً ودونك عمراً لنجد أبا القاسم يقصر حديثه فيه على اسم الفعل المنقول من الظرف وعديله ، ثم يوافق البصريين ، والفراء في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ولهذا لم يُجز : ضربا زيداً وجعل النصب فيه على تقدير فعل مضمر قبله [٤]. وقد وردت في الكتاب ما نصه : " وإذا قلت عليك زيداً ، فكأنه قال له : ائت زيداً ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمه الفاعل المضمر في النية " [٥].

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧ .
(٢) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .
(٣) شذور الذهب ٩٢ .
(٤) الدقائق ١١٢ .
(٥) الكتاب ١ / ١٢٧ .

وفــي موضع آخر " واعلم أنه يقبح زيداً عليك وزيداً حذرك ؛ لأنه لــيس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقــول : زيداً منتصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقــوى هذا قوة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعلُ "[١].

ويقــول الفــراء في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٢]. " هذا أمر من الله عز وجل ، كقولك : عليكم أنفســكم ، والعرب تأمر من الصفات[٣] بـ عليك ، وعندك ، ودونك ، وإلــيك ، يقولــون : إلــيك إليك ، يريدون : تأخر ، كما تقول : وراءك وراءك ... ولا تقدمــنّ مــا نصــبته هذه الحروف قبلها ؛ لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئاً قبله ، تقول : ضربا زيداً ولا تقول : زيداً ضرباً ، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله ، كذلك قال الشاعر :

* يا أيها المائح دلوي دونكـــــا *

* إني رأيت الناس يحمدونكـــــا *

* يثنون خيراً ويمجدونكـــــا *[٤].

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) المائدة ١٠٥ .

(٣) يقصد الظروف وحروف الجر .

(٤) الأبــيات من الرجز روتها جارية من بني مازن ، وقائلها رجل من بني أســيد بــن عمــرو بن تميم وهو الصحيح ، راجع : الخزانة ٦ / ٢٠٥ ،

إن شئت نصبت الدلو بمضمر قبلها ، وإن شئت جعلتها رفعا ، تريد: هذه دلوي فدونكا ، أي فدونكها [١].

وبينما يوافق الفراء هنا البصريين نجده في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢]. يبيّن مذهب الكوفيين ، فيقول : وقوله: كتاب الله عليكم ، كقولك : كتابا من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو ، معناه : عليكم كتاب الله ، والأول أشبه بالصواب فكتابا منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله ، وليس معمولا لاسم الفعل عليكم وإن كان هناك من النحويين من يرى أن كتاب الله مفعول به لاسم الفعل والفراء يرجح ويفضل الأول ومع ذلك لا ينكر الثاني بل يحترمه ويصفه بالقلة فيقول : ، <u>**وقلما تقول العرب**</u> : زيداً عليك أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله ، وقال الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا ∴ إني رأيت الناس يحمدونكا

الدلو رفع كقولك : زيد ما ضربوه ، والعرب تقول : الليلُ فبادروا ، والليلَ فبادروا ، وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة [٣] ، كأنك قلت : دونك دلوي دونك [٤].

والإنصاف ١ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ١١٧ ، واللسان : ميح .

(١) معاني القرآن ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) النساء : ٢٤ .

(٣) الخلفة بالكسر الذي يخلف صاحبه ، يذهب هذا ويجيء هذا .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٠ ، وقد أورد الأنباري البيت شاهداً على تقديم معمول اسم الفعل والفراء لا يقول بذلك ، بل الدلو عنده خبر لمبتدأ محذوف

وأوضح الزّجّاج كلام الفراء فجعل النصب في كتاب الله على التوكيد حملا على المعنى ؛ إذ هو : حرمت عليكم أمهاتكم ، كتب الله عليكم هذا كتابا ، ثم قال : وقد يجوز أن يكون منصوبا على جهة الأمر ، ويكون عليكم مفسراً له ، فيكون المعنى الزموا كتاب الله عليكم ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بعليكم ، لأن قولك عليك زيداً ليس له ناصب في اللفظ متصرف فيجوز تقديم منصوبه ، وقال في قول الشاعر السابق : يجوز أن يكون دلوي في موضع نصب بإضمار خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون على دونك دلوي ... ويجوز أن يكون دلوي في موضع رفع ، والمعنى : هذا دلوي دونك [1].

وقد أورد الأنباري هذه المسألة في مسائل الخلاف ، فقال : ذهب الكوفيون إلى أن عليك وعندك ودونك يجوز تقديم معمولاتها كما في الآية والبيت ، ولأنها قامت مقام الفعل فتعمل عمله ، ومنعه البصريون والفراء ، وقالوا : إن كتاب الله منصوب بـ كتب مقدراً ، وإن دلوي خبر مبتدأ مقدر ، أو منصوب بفعل محذوف كخذ يفسره دونك لا بدونك ، وأجابوا عن الثاني بأن الفعل متصرف في نفسه فتصرف في عمله . وأيد البصريين في عدم استحقاق هذه الألفاظ لعمل النصب لأنها غير متصرفة في نفسها فلا تتصرف في عملها [2] ، واضطرب نقل الأنباري عن الفراء في هذه المسألة ولم يخرجه من القائلين بالجواز في أسرار العربية [3].

٭ وإن نصب فبفعل مقدر .

(١) خزانة الأدب ٦ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٢٨ – ٢٣٥ .

(٣) أسرار العربية ١٦٥ .

مما يدل على عدم دقة الأنباري أو أنه كان يُعنى بالنسبة إلى المذهب دون اعتبار للأعلام كالفـراء .

وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبا بـ دونك " مضمرة مدلولاً علـيها بدونك المذكور مستنداً لقول سيبويه في زيداً عليك ، كأنك قلت : علـيك زيـداً ، وقـد ردّه الزجاج وغيره بأنه هذا من تفسير المعنى لا الإعراب والتقدير : الزم زيداً [١].

ونخلص من هذا أن :

النصـب فـي قوله " كتاب الله " فيه ثلاثة أوجه : أظهرها النصب علـى أنـه مصـدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله : "حرمت عليكم " ونصبه بفعل مقدر ، وهو قول الزجاج كما سبق . وعند غيره التوكيد لقوله تعالى ﴿ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم** ﴾ [٢].

والثاني : النصب على الإغراء بـ عليكم ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الـزموه ، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه الذين أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية والبيت السابق . ومنع ذلك البصريون كما تقدم فأولوا الآية وقدروا نصب دلوي في البيت بـ "المائح " وهـو المشتق من الفعل ، وأيد المؤدّب هذا بالقرآن وقراءاته ، فقال : وقـد يجـوز أن تكـون " الدلـو " منصوبـة بمشتق من الفعل ، وتلخيصـه : يـا أيها المائح الذي يميح دلوي ، أي : يملؤها بيده غرفة

---

(١) الخزانة ٦ / ٢٠٣ .

(٢) النسـاء : ٣ .

غرفة ، ثم قال : دونك ، أي : دونكها ، ثم قال : ومما نصب بمشتق من الفعل قراءة سعيد بن جبير – رحمه الله – ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [1]. بنصب المسجد الحرام [2] معا . ولكن أبو حاتم السجستاني هذه القراءة ودافع المازني عنها مستدلا على حذف التنوين منها بقوله الشاعر :

فألفيته غير مستعتب ∴ ولا ذاكر الله إلا قليلاً [3].

أراد : ولا ذاكرٍ الله ، فأسقط التنوين .

ووجّه أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري هذه القراءة بأن النصب في المسجد إنما هو بفعل مشتق من العمارة ، والتقدير : وعمارة تعمرون المسجد الحرام وأيد ذلك بقول القائل : عجبت من ضربٍ عبد الله بمعنى : من ضرب أضربُ عبد الله والتنوين يسقط لسكونه وسكون اللام [4]. وهذا أولى من رمي القراءة باللحن .

ويذكر أبو القاسم آية أخرى يدلل بها على أن المشتق من الفعل

---

(١) التوبة : ١٩ .

(٢) القراءة في مختصر ابن خالويه : " أجعلتم سقاة الحاج وعمرة المسجد الحرامَ " بنصب الدال والميم ، وقد حذف التنوين تخفيفا يريد عمرة المسجد راجع : ابن خالويه ٥٢ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦١٢ والقرطبي ٨ / ٩١ .

(٣) البيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي ، وقد ورد في ديوانه ٥٤ ، والدقائق ١١٣ ،

(٤) الدقائق ١١٤ .

ينصب ما بعده كالفعل ، فيقول : ومما نصب بمشتق من الفعل أيضاً قول الله عز وجل : " قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً " [١].

انتصب الرسول بمشتق من الذكر ، وتلخيصه : ذكراً يذكر رسولا . وقال بعض البصريين : الرسول منصوب على الإغراء بإضمار : عليكم رســولا اتبعوا رسولا[٢] وإنما صلح وقوع الإغراء بنكرة ؛ لأنها وصلت بـــ " يــتلو " فأدنتها الصلة من المعرفة . وما ذكره المؤدِّب من نصب الرســول بمشــتق هــو قول الزَّجّاج الذي قال : إنزال الذكر دليل على إضــمار أرسل ، أي أنزل إليكم قرآنا وأرسل رسولا [٣] ، والإنزال هنا بمعــنى الإظهار والتبيين حتى لا يقال : كيف يكون الرسول تابعاً للذكر والرســول لا يــنزل ؟! [٤] وعلــيه فيكون " رسولا " بدلا من ذكر وهو الأولى وإتماماً للأوجه الجائزة في نصبه " كتاب الله " نذكر الوجه الثالث وهــو النصــب بإضــمار فعــل ، أي ألزموا كتاب الله وهو قريب من الإغراء[٥] : والصحيح ما قاله البصريون من أن المصدر منصوب .

بما دل عليه سياق الآية كأنه فعل تقديره : كتب الله عليكم ، لأن هذه الظــروف ليست أفعالاً وإنما هي نائبة عن الفعل فهي فرع عنه وإعمالها فيما تقدم تسوية بين الفعل والفرع وهذا لا يجوز .

---

(١) الطلاق ١٠ ، ١١ .

(٢) راجع هذا وغيره في : القرطبي ١٧٣/١٨ ، والدر ١٠ / ٣٥٩ .

(٣) القرطبي ١٨ / ١٧٣ .

(٤) الدقائق ١١٤ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٦٤٨ ، ٦٤٩ .

وبعد ذلك ننتقل إلى الوجه التاسع من الوجوه التي يأتي عليها الأمر ، وهـــو الأمر الذي يجيء على لفظ الخبر ، نحو قولك : كذب عليك الحجُ وكذب عليك الغزو ، وكذب عليك العمرة ثلاثة أسفار كذبن عليك . يقول المؤدِّب :

وإنمـــا رفعت هذه الأحرف ، ولم تنصبها بمعنى الإغراء لأن معنى كـــذب : وجـــب ، ومنه قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– لرجل شكا إليه النِقْرِس : كذبتك الظهائر[1] أي : عليك بها " [2] .

وقال الشاعر :

كذب العتيقُ وماءُ شنٍ باردٌ ∴ إن كنت سائلتي غبوقا فاذهبي[3].

وتوضيحاً لذلك أقول :

إن كذب المراد به الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور فعـــل جـــامد لا يتصرف ، ولم يستعمل منه في الإغراء إلا لفظ الماضي

---

(١) الظهائـــر جمـــع ظهيرة وهي شدة الحر والمعنى : عليك بالمشي فيها : راجع : تذكرة النحاة ٥٢٥ .

(٢) الدقائق ١١٧ .

(٣) البيـــت من الكامل قاله الخزز بن لوذان ويروى لعنترة ، وقد ورد في : الكـــتاب ٢ / ٣٠٢ وأمالـــي ابن الشجري ١ / ٣٩٧ ، والخزانة ٦ / ١٨٣ واللسان : كذب والعتيق ما قدم من التمر ، والشن القربة البالية ، والغبوق شرب العشي . ورواية سيبويه بقافية ساكنة (فاذهب) يريد فاذهبي وحذف الياء .

وتتعلق بالمخاطب فقط ، وهي في معنى الأمر كقولك في الدعاء : رحمك الله ، قـال ابـن منظور في قوله : كذب عليكم الحج : من رفع فعلى أن كذب بمعنى وجب ، ومن نصب فعلى الإغراء .

قـال ابن السكيت في حديث عمر كأنّ كذب هنا إغراء ، أي عليكم بهـذه الأشياء الثلاثة ، قال : ووجهه النصب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً ، وقيل معناه : وجب عليكم الحج .

قال الزمخشري : معنى كذب عليكم الحج على كلامين ، كأنه قال : كـذب الحج عليك الحجُّ ، أي : ليُرغبْكَ الحجُّ هو واجب عليك ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن نصب فقد جعل عليك اسم فعل وفي كذب ضمير الحج ، وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس .

قال الأصمعي : معنى كذب عليكم معنى الإغراء ، أي : عليكم به ، وكـأن الأصل في هذا أن يكون نصباً ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذاً على غير قياس .

قال أبو عبيد : ولم أسمع في هذا حرفا منصوبا إلا في شئ كان أبو عبيدة يحكيه عن أعرابي نظر إلى ناقة نِضْوٍ لرجل ، فقال : كذب عليك البزرَ والنوى [1].

هـذا وقـد أنكر جماعة من النحاة النصب بعد كذب وعينوا الرفع

---

(١) راجع ذلك في اللسان : كذب ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٢٤٨ ، والفائق ٣ / ٢٥٠ – ٢٥٢ ، وتذكرة النحاة ٥٢٥ ، والخزانة ٥ / ١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

وجعلوه من قبيل ما جاء لفظ الخبر فيه بمعنى الإغراء ، ومنهم أبو القاسم المؤدب تبعا لابن الأنباري .

والصحيح جواز النصب لنقل العلماء أنه لغة مضر والرفع لغة اليمن . قال أبو حيان : وأجاز بعضهم النصب بما روى أن أعرابياً نظر إلى ناقة نضو لرجل ، فقال له : كذب عليك البزر والنوى ، بالنصب ، أي : ألزمها . وقال ابن الأنباري : هذا شاذ لا يعمل به ، وقد روى بيت عنترة : **كذب العتيق** .... الخ

بالرفع والنصب [١] . وقال الأعلم : العرب تقول : كذبك التمرُ واللبن ، أي : عليك بهما . وبعض العرب تنصب وهم مضر ، والرفع لليمن ، وقال عمر – رضي الله عنه– : كذبكم الحج والقرآن ، أي : عليك بهما . وقال الفراء : معنى كذب عليكم : وجب عليكم والذي تقتضيه القواعد في مثل كذب عليكم الحج وشبهه أن يكون من باب الإعمال ، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلاً بـ كذب وحذف مفعول عليك ، أي: عليكه ، حذف لفهم المعنى .

وإذا انتصب ما بعد عليك كان منصوبا بـ عليك وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي الذي يجيز ذلك [٢].

---

(١) قال البغدادي : ورد هذا البيت على أن كذب في الأصل فعل ، وقد صار اسم فعل بمعنى الزم ، ونصب العتيق . يقول : لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن كذب اسم فعل وهذا رأي انفرد به الشارح المحقق وإنما ذكروه في جملة الأفعال التي منعت التصرف . الخزانة ٦ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) راجع الارتشاف ٤ / ٢٠٣٧ ، وتذكرة النحاة ٥٢٥ .

أسماء الأفعال

أسـماء الأفعـال ، هي : أسماء تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها لغرض الإيجاز والاختصار ، وقد تحدث المؤدب عن بعضها كما يتضح مما يلي :

يقول المؤدّب عن اسم الفعل " آمين " : وكذلك نصبوا " آمين " في خاتمة الدعاء ، لأن نونه أشبهت نون الجماعة إلا المؤمل المحاربي ، فإنه جره [١] فقـال :

فالق بي في قلوب البيض مرحمةً

لجـاوز الله عن داع بآميـنِ

والقصيدة مجرورة ، وأولها :

صاح الغراب ببين لا يوايتنـي

ولا يزال غراب البين يأتينـي [٢].

هذا ، وآمين اسم فعل أمر بمعنى استجب مبني على الفتح لا محل لـه من الإعراب ، واستخدم المؤدّب مصطلح الإعراب النصب بدلاً من البنـاء كعادتـه وقـيل : إن آمين ليس باسم فعل ، بل هو من أسماء الله سـبحانه وتعالى ، والتقدير : يا آمين ، وهذا بعيد ، ولذلك ردّه أبو البقاء بوجهيـن : الأول : أنه لو كان كذلك لبني على الضم ، لأنه حينئذ يكون منادى معْرفة . والثاني أن أسماء الله توقيفيـة .

ووجّه الفارسي قول من جعله اسماً على معنى أن فيه ضميرًا يعود

---

(١) الدقائق ٣٥ .

(٢) البيتان من البسيط ، وقد وردا في الدقائق ٣٥ .

على الله تعالى ، لأنه اسم فعل [١].

وفي آمين لغتان المد على وزن فاعيل كـ ياسين ، والقصر على وزن يمين ، والمد أكثر .

قال الزجاج : وحق آمين ،من الإعراب الوقف ؛ لأنها بمنزلة الصوت فهي غير مشتقة من فعل إلا أن النون فتحت لالتقاء الساكنين ، ولم تكسر النون لثقل الكسرة بعد الياء [٢].

أمّا ما أورده المؤدّب من كسر النون فهذا خاص بالشعر ؛ لأنه الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، ولذا أتت القصيدة كلها مجرورة. وإذا سُمي بأمين عند التميميين لحقه التنوين رفعا ونصبا وجراً ، أمّا الحجازيون فيحكونه بالسكون كما هو فيقولون : هذا أمين ، ورأيت آمين ، ومررت بآمين ، والإعراب أقوى قياساً من الحكاية ، ولذا قال سيبويه : وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين [٣].

٢- أف : اسم فعل مضارع سماعي مبني بمعنى أتضجرُ ، ولابد لــه من فاعل مستتر وجوبا ، وكان من حقه أن يعرب لوقوعه موقع مُعْرب ، وفيه لغات كثيرة .

وقد نظّره المؤدّب بالفعل . رُدَّ من حيث الاختلاف في ضبط آخره ، فقال : واعتلوا في قول الله تبارك وتعالى : فلا تقل لهما أفٍّ ولا

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن ، والدر المصون ١ / ٧٧ .

(٢) اللسان : أمن .

(٣) راجع : الكتاب ١ / ٤٧٢ ، والنحو والصرف بين الحجازيين والتميميين للشريف البركاتي ٢٠٠ ، ٢٠١ .

تتهرهما " باعتلال رُدّ وشبهوه به سواء . وقال أبو بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري – رحمه الله – في أفّ تسعة أوجه ، إذا أفردت : أفَّ ففيها عشرة أوجه . أفَّ لك – بفتح الفاء – وأفِّ لك – بكسر الفاء – وأفُّ لك – بضم الفاء – وأفّاً لك – بالنصب والتنوين – وأفٍّ لك بالخفض والتنوين – وأفٌّ لك بالرفع والتنوين . وأفّيْ لك بإثبات الياء ، وإفُّ لك – بكسر الألف وفتح الفاء ، وأُفّة لك بضم الألف وإدخال الهاء – وأفْ لك بضم الألف وتسكين الفاء .

قال أبو بكر موجهاً ذلك : فمن قال : أُفَّ لك ، جعله بمنزلة قولهم مُدَّ يدك يا رجل ، ومن قال : أُفِّ لك ، جعله بمنزلة مُدِّ يدك ، ومن قال : أفُّ لك جعله بمنزلة مُدُّ يدك [1]. قال الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما ∴ يُرَجَّى الفتى كيما يضرَّ وينفعا [2].

ومـــن قال : أفّاً لك ، نصبه على مذهب الدعاء ، كما تقول : ويلاً للكافرين . ومن قال : أفٌّ لك رفعه باللام ، كما قال الله عز وجل ﴿ وَيلٌ

---

(١) الزاهر : ١ / ٢٨٠ – ٢٨٢ ، واللسان : أفف . وتشبيه أفَّ بـــ مدَّ وردَّ إذا كانت على ثلاثة أحرف .

(٢) البيـــت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٢٤٦ ، وفي شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٧ ، له أو النابغة الذبياني ، وتنسب لقيس بن الحطيم فـــي خـــزانة الأدب ٨ / ٤٩٨ ، ولم ينسب في تذكرة النحاة ٦٠٩ والجنى الدانـــي ٢٦٢ ، وخـــزانة الأدب ٧ / ١٠٥ ، وراجع المعجم المفصل ١ / ٥٠٤ ، والشـــاهد على هذه الرواية : زيادة " ما " ونصب يضر بـــ كي ، والـــلام مقدرة . وأورده المؤلف هنا على أن ضرَّ بمنزلة أفَّ في كون كل منهما على ثلاثة أحرف .

لِلْمُطَفِّفِيــنَ ﴾ [١]. ومن قال : أفٍّ لك خفضه على التشبيه بالأصوات كما تقــول : صهٍ ومهٍ ، ومن قال : أفّةً لك نصبه على مذهب الدعاء ، ومن قــال : أُفّي لك إضافة إلى نفسه ، ومن قال : أفُّ لك شبهه بالأدوات بــ مَنْ وبَلْ ، وكم ، وهلْ ، وما أشبه ذلك [٢].

وقد جمع ابن مالك هذه اللغات العشر في بيت واحد ، وهو قوله :

فأفْ ثَلِّثْ ونوِّنْ إن أردت وقُلْ ∴ أُفّى وأُفّي وأفْ وأُفّةً تُصب

وأوصل الرماني اللغات في أف إلى تسع وثلاثين ، وذكر ابن عطية لفظة " أُفاة " بهاء السكت ، أتم بها الأربعيــن [٣].

وقد قرئ من هذه اللغات بسبع: ثلاث في المتواتر ، وأربع في الشاذ ، فقرأ نافع وحفص بالكسر والتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح دون تنوين ، والباقون بالكسر دون تنوين ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء .

وقرأ نافع أفٌّ بالرفع والتنوين ، وأبو السَّمَّال بالضم من غير تنوين ، وزيــد بــن علــي بالنصب والتنوين ، وابن عباس أفْ بالسكون [٤]. والمعوّل عليه من هذه اللغات ما وردت به القراءات المتواترة والشاذة .

---

(١) المطففيــن : ١ .

(٢) الزاهــر فــي معاني كلمات الناس ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٤٣ ، واللسان : أفف ، والتصريح ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، والخصائص : ٢ / ٢٧٨ ، تح هنداوي .

(٣) الدر المصون ٧ / ٣٤١ بتصرف .

(٤) راجــع : السبعة ٣٧٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧ ، والإتحاف ٢ / ١٩٦ ، والكشاف ٢ / ٤٤٤ ، والدر المصون ٧/ ٣٤٢ .

وإذا كانت " أف " ونحوها من أسماء الأفعال التي تنوب عن الفعل فمن أين أتاها التنوين والتنكير والتعريف وهي خاصة بالأسماء ؟ يجيب ابن مالك عن ذلك فيقول : ولمّا كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماءً جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ، ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وما يلازم التنكير كـ أحد ، وعريب ، وما يُعرّف وقتا وينكّر وقتًا ، كـ رجل وفرس ، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضها التعريف كـ " نزال " وآمين ، وألزموا بعضها التنكير كـ واها وويها ، واستعملوا بعضها بوجهين ، فنُوّن مقصوداً تنكيره ، وجُرّد مقصودا تعريفه ، كـ صه ، ومه ، وأفٍّ وأفّ [١].

٣ – ماجاء على فعَالِ نحو : دراك وما أشبهها [٢].

من أسماء الأفعال ما يدل على الطلب وهو كثير وذكر النحويون له أمثلة كثيرة معللين ذلك بأنهم كثيراً ما يحذفون فعل الأمر لدلالة الحال عليه . ومنها ما يدل على الخبر ويأتي ذلك في مواضع قليلة تحفظ ولا يُقاس عليها ، ومن هذا النوع ما ذكره المؤدّب فقال : وإنما كسرت العرب النون في التثنية لأنهم إذا بدا لهم حرفان ساكنان والأول منهما ألف حركوا الثاني إلى الكسر ، ومثل لذلك بـ دراكِ وخدامِ وقطامِ ونقل هذا عن الكسائي ، ثم قال :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٨ تح عبد المنعم هريدي .

(٢) راجع صـ ١٢٥ من البحث وما بعدها " الوجه السابع للأمر " .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : تشبيه الكسائي النون في التثنية بـــ دراكِ وقطام خطأ ؛ لأن دراك معدول عن وجهه ، وذاك غير معدول عـــن وجهه ، ولأن دراك موحد ، والزيدان وما في موضعهما لفظ مثنى فمن أين جاز له تشبيه الزيدين بـــ " دراك ؟ [1].

وما أورده المؤدِّب هنا جاء على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى كل فإن دراك اسم فعل امر ، وأصله أن يبنى على السكون إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين . قال ابن عصفور : وحرك بالكسر أيضاً مناسبة للمعـــنى ، لأن أسماء الأفعال التي على وزن فعالِ – مؤنثة والكسر من علامات الأسماء ، وحكى الكسائي عن بني أسد الفتح فيما كان على فعالِ ، نحو : نزال إتباعا للفتحة والألف طلبا للتخفيف [2].

– هَلُمَّ وهـــاك

تحـــدث عـــنهما المـــؤدِّب تحت عنوان : حكمٌ في الأفعال التي لا مصادر لها من كلام الفراء أيضاً ، فقال :

(وهلُمَّ وهاك) لا مصدر لهما ولا فعل و" **هاتوا برهانكم** " [3]. لا مصـــدر له ، (وتعالوا) إذا أمرتهم لا ينطق له بمصدر ، لأنه قد ترك معناه الأول الذي منه افتعل ، وإنما كان أصله من التعالي في الارتفاع ، ثـــم صُيِّر إلى معنى أقبل وهلم ، حتى تقول لمن فوق الجبل : تعال إليَّ فسقط عنه المصدر وتصرّف الفعل ، فإذا أردت قوله عز وجل " سبحانه

---

(١) الدقائق ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) شرح المقرب ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) البقرة ١١١ وغيرهـــا .

وتعالى " [١]. قلت : تعالى تعالياً، فهذا له مصدر لأنه ثابت على معناه[٢]. وبشيء من التفصيل نقول : إن هلم اسم فعل أمر بمعنى : احضُر أو أقبل ، ويكون متعديا نحو قوله تعالى : " **هلم شهداءكم** " [٣].

ولازمـــا ، نحـــو ﴿ **قَـــدْ يَعْلَـــمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِـــمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾ [٤]. ومن العرب من يعديها باللام فيقول : هلم للطعام ، ومنهم من يحذف الحرف ، فيقول : هلم الطعام .

والحجازيون يلزمونها حالة واحدة في جميع الإسناد فيقولون : هلم يا رجل ، وهلم يا امرأة وهلم يا رجلان إلخ .

أمـــا التميميـــون فـــيجعلونها من قبيل الفعل ويلحقون بها الضمائر عند الإسـناد فيقولون : هلم يا رجل وهلمي يا امرأة ، وقد حكى ذلك سيبويه عنهم فقـــال : واعلم أن ناسا من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل فيقولون : هلمي وهلما وهلموا " [٥]. ولم يصرح سيبويه هنا بنسبتها إلى بنـــي تميم ، وإنما ذكر ذلك معزوا في موضع آخر فقال : وقد تدخل الخفيفة والثقـيلة – يقصد نوني التوكيد – في لغة بني تميم ، لأنها – أي : هلم عندهم بمنزلة ردَ أو ردّا وردّى ، وارددن ، كما تقول : هلمّ وهلميّ وهلمُمْنَ " [٦].

---

(١) الأنعـــــام ١٠٠ وغرهـــــا .
(٢) الدقائــــق ٦٤ .
(٣) الأنعـــام ١٥ .
(٤) الأحـــزاب ١٨ .
(٥) الكتاب ١ / ١٥٢ .
(٦) السابق نفســـه ٢ / ١٨٣ ، وراجع شرح الأشموني ٣ / ٢٠٦ .

وإذا كان سيبويه قد نظَّر لها بـ " رُدَّ " ، وهو فعل ثلاثي مضاعف ، فإن ابن جني قد نظَّرها بـ " لُمَّ " وهو مضاعف أيضاً ، وإن كان جزءا منها قبل التركيب على رأي الخليل ، قال ابن جني " وأما التميميون فيجرونها مُجرى لُمَّ فيغيرونها بقدر المخاطب فيقولون : هلمَّ وهلمَّا وهلُمِّي وهلموا وهلمُمْنَ يا نسوة " (١). فسيبويه وابن جني يشبهان هلم بالفعل الثلاثي ولم يصرحا بأنها فعل ، بيد أن غيرهما من النحاة جعلها فعلا حين قال : وأما بنو تميم فإنهم يصرفونها تصريف الفعل فيدل ذلك على أنها عندهم فعل لا اسم فعل . وسواء شبّه النحاة بـ هلم بالفعل أو جعلوها فعلا حقيقة فإنهم متفقون في النقل على إلحاق الضمائر وهلم التميمية (٢).

أما الحجازيون فقد ألزموها حالة واحدة كما سبق أن أوضحنا . وروى ذلك سيبويه فقال : وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل نحو إيه وصه ومه ، وأشباهها ، وهلم في لغة أهل الحجاز ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى (٣).

وأقوى اللغتين الحجازية وبها جاء القرآن الكريم ، فهذا ابن جني يقول : وأعلى اللغتين الحجازية ، وبها نزل القرآن ، ألا ترى إلى قوله عز اسمه ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٤). ومرة أخرى يقول : ألا

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

(٢) راجع : شرح المفصل ٤ / ٤٢ ، واللسان هلم ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٨ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٠٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

(٤) الأحزاب ١٨ ، وراجع الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

ترى أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية أن تقول فيها : الممِ بنا .

وقال ابن يعيش : ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية وبها وردا التنزيل (١).

وقد بنى ابن جني وابن يعيش الحكم على قوة هَلُمّ الحجازية على السماع وهو أمر مسلم به ولا اعتراض عليه .

ومن النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات وتعالَ ، وإنما هما فعلان غير متصرفين ، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما (٢).

– هاءَ : اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وقد تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى ، والجمع ، وقد تلحقها كاف الخطاب وتتغير الكاف بحسب المخاطب ، فيقال : هاك ، وهاكما ، وهاكم ، وللمؤنث : هاكِ وهاكن ، وقد يأتي مكان الكاف همزة ، فتقول للواحد : هاءِ ، وللواحدة : هاء وللإثنين هاؤما وللجمع هاؤم ، وقد ورد في القرآن الكريم : ﴿ **هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ** ﴾ (٣).

قال ابن منظور : وفي هاءَ بمعنى خذ لغات معروفة ، قال ابن السكيت : يقال هاءَ يا رجلُ ، وهاؤما يا رجلان ، وهاؤم يا رجال (٤).

ويقال : هاءِ يا امرأة مكسورة بلا ياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهاؤنّ

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٤٢ بتصرف .

(٢) راجع : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٩ .

(٣) الحاقة : ١٩ .

(٤) اللسان (ها) .

يا نسوة ، ولغة ثانية : هأ يا رجل ، وهاءا بمنزلة هاعا وللجمع هاءوا ، وللمـــرأة هائي ، وللتثنية هاءا وللجمع هأن بمنزلة هعن ، ولغة أخرى : هــاءِ يــا رجل بهمزة مكسورة ؛ وللاثنين هائيا وللجمع هاءوا ، وللمرأة هائي وللثنتين : هائيا ، وللجمع هائين . قال : ومن العرب من يقول هاك ، وهاكما ، وهاكم [١]. والقول هو الأول لوروده في القرآن الكريم ، ولم يذكر المؤدِّب شيئا من هذه اللغات . وكل ما ذكره أن هاك لا مصدر لها ولا فعل [٢].

تقديم الأفعال وتأخيرها

المشـــهور في الفعل إذا تقدم على فاعله أن يكون موحداً وإن كان الفــاعل مثنى أو مجموعا ، وقد تحدث أبو القاسم المؤدِّب عن ذلك وأبان العلة فيه فقال :

" اعلــم أن الفعل إذا كان مقدماً على الاسم كان موحداً في حد تثنية اســم وجمعــه لعلتين ، إحداهما : الانتظار ؛ وعلى هذا أجاز من أجاز تذكير فعل المؤنث في غير ما حائل ، واحتج بقول الشاعر :

ألان لما ابيض مَسْرُبتي .:. وعضضت من نابي على جِذْم [٣].

(١) اللسان : هــا .

(٢) الدقائق ٦٣ .

(٣) البيــت مــن الكامل قاله الحارث بن وعلة الذُّهلي كما ورد في اللسان : سرب ، جذم . والمسرُبة بضم الراء : الشعر المستدق النابت وسط الصدر إلــى البطن ومعنى الشطر الثاني : أي كبُرتُ حتى أكلت على جذم نابي . والجذم بالكسر أصل الشيء ، وجذم الأسنان منابتها .

والثاني : لأنهم كرهوا أن يضمروا لغير مذكور والفعل غير مثنى ومجموع في حال تقدمه وتأخره .

ثم يدلي دلوه في هذه المسألة فيقول :

والوجه الصواب المرضي هو ألا يذكرَ فعل المرأة إلا بعد أن يكون بينه وبينها حائل نحو قولهم : قام عندنا امرأة ، قال الشاعر :

إنْ امرأً غرَّه منكن واحدةٌ ∴ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور[1].

وقال الآخر :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء ∴ على باب استها صلب وشام [2].

وقال الفراء – رحمه الله – إنما لم يقل : ولدت ؛ لأن الأم لا علامة فــيها للتأنيــث من العلامات التي جعلت لها ، والعرب تجوز تذكير فعل المؤنث المعدوم العلامة ، نحو قول الشاعر :

فلا مزنةٌ ودقت ودقهـــا ∴ ولا أرضَ أبقل إبقالهـــا [3].

---

(١) البيــت مــن البســيط ، وقد ورد في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠٨ ، والخصائص ٢ /١٨٣ ، والدقائق ١٣٥ ، وشذور الذهب ١٧٤ ، والإنصاف ١ /.١٧٤ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٣ ، واللسان : غرر .

(٢) البيــت مــن الوافــر قالــه جرير في ديوانه ٢٨٣ ، وقد ورد في شرح المفصــل٥ / ٩٢ ، والإنصاف ١ / ١٧٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، والممتع ١ / ٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٨٣ .

(٣) البيــت من المتقارب قاله عامر بن جوين الطائي كما ورد في الكتاب١/ ٢٤٠ ومجاز القرآن ١ / ١٦٧ ومعاني الفراء ٢ / ٣٠٨ .

هـذا ومن المعلوم أن المؤنث الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان والتأنيـث أرجح وخصه المبرد بالشعر . ولم يجب التأنيث مع الفصل ؛ لأن الفعـل بَعُـدَ عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث .

قـال سيبويه : وكلما طال الكلام فهو أحسن – يقصد حذف التاء – نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء "[1].

ويجـوز ترك التاء في الشعر إن كان التأنيث مجازياً كما في قول جرير السابق إذ كان مقتضى القياس : أبقلت ؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف التاء للضرورة .

وجـوّز ابن كيسان ترك التاء في النثر ، فأجاز : الشمس طلع كما يقـال : طلـع الشمس [2] ؛ لأن التأنيث مجازي ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت ابقالها بالنقل ، أي : بتخفيف الهمزة بالـنقل . ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سـيبويه أنه روى : أبقلت ابقالها ، بتخفيف الهمزة . قال : ولا ضرورة فيه على هذا ؛ إذا هذا دليل على أن قائله يجيز النقل قاله : وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة [3].

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣٥ .

(٢) الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ ، والمغنى ٢ / ٦٥٦ والتصريح ٢ / ٢٧٢ .

(٣) الكـتاب ١ / ٢٤٠ ، والنكـت فى تفسير كتاب سيبويه للعلم ١ / ١٥٤، ٢٦٤ ، والأصول ٢ / ٤١٣ .

وفـــي هذا التأويل نظر لأن وجود الهاء في إيقالها يأباه قال الشيخ خالد [١].

وقـــد يُحمل حذف التاء على المعنى ، ولذلك قال أبو القاسم : وأما قول الشاعر : **فإمّا ترىْ لمّتي بدلت .:. فإنّ الحوادث أزرى بها** [٢].

قـــال أبو القاسم : فإنه إنما لم يقل : أزرين ولا أزرت ، والحوادث جمع ؛ لأنه ذهب بها إلى الحدثان [٣].

قـــال ابـــن الســـراج تعليقاً على البيت : لأن الحوادث جمع حدث والحـــدث مصدر ، والمصدر واحده وجمعه يؤولان إلى معنى واحد [٤]. وقـــيل : المراد الحدثان : الليل والنهار ، وعلى ذلك فيتناسب معه أودي دون تـــاء ولا شـــاهد فـــيه على الضرورة حينئذ ، وهذا من الحمل على المعنى الذي كثر في كلام العرب ، ولذا يقول أبو القاسم : والعرب تترك لفـــظ الكـــلام وتذهب إلى معناه مرة ، وتترك معناه ، وتذهب إلى لفظه أخـــرى ، ويستشـــهد على ذلك بمن الموصولة التي يراعى لفظها أحياناً ومعناها أخرى ويورد لذلك آيات من القرآن الكريم ، وذلك كقوله تعالى :

---

(١) التصريح ٢ / ٢٧٣ .

(٢) البيت من المتقارب قاله الأعشى في ديوانه ١٧١ تح محمد حسين ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٢٣٩ ، والأصول ٢ / ٤١٣ ، والخزانة ٤ / ٥٧٨ ، والدقـــائق ١٣٦ ، وروى صدره بروايات مختلفة ، وأورد أبو القاسم مكان ألوى : أزري . ورواية الديوان ألوى بها .

(٣) الدقائق ١٣٦ .

(٤) الأصول ٢ / ١٤٣ .

﴿ إلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ [١]. فقال : " كان " قصير مَنْ واحداً ثم جمع هوداً أو نصارى [٢].

وقولــه : ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ [٣].

فجعله واحداً ثم جمعا ثم واحداً ، وقوله : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا ﴾ [٤]. جعله واحداً مذكراً على اللفظ ، ثم واحداً مؤنثا على المعنى .

ومما جاء من الحمل على اللفظ والمعنى من باب " ما " قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [٥].

فقال : على ظهوره فجعله جمعا بالظهور وواحداً بــ " ما " ولم يقل على ظهره ولا على ظهورهم [٦].

وإذا كان الفاعل مؤنثا فإن الفعل يلزم الإفراد والتأنيث حينئذ أيضاً . قال المؤدب :

فــإذا قدمت فعل المرأة عليها تركته أيضاً موحداً مؤنثاً في التوحيد

---

(١) البقرة ١١١ .
(٢) الدقائق ١٣٦ .
(٣) الطلاق ١١ .
(٤) الأحزاب ٣١ .
(٥) الزخرف ١٣ .
(٦) الدقائق ١٤٣ .

والتثنية ، وذكّرته في الجماعة ، فقلت : قامت المرأة ، وقامت المرأتان ، وقام النسوة ، وقامت أيضاً .

وقد يقال من خلال هذا الكلام : إن التأنيث في النسوة حقيقي لأن مفرده امرأة ، فلم جاز تذكير الفعل معها ؟

أجاب ابن هشام عن ذلك قائلاً : إن التأنيث لآحاد الجمع لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد [١].

ويثير أبو القاسم سؤالاً آخر ويجيب عنه ، فيقول : فإن قال قائل : لِمَ لَمْ تذكر الفعل في التثنية كما ذكرته في الجماعة ؟

قلت : لأن التثنية تخرج أبداً في جميع الأشياء على لفظ الوحدان وسمتها ، والجمع يخالف الوحدان ، ألا ترى أنهم قالوا : رجل ورجلان وقوم ، وبعير وبعيران وإبل ، فقيل في الجمع بالوجهين لتغيره عن سمة الواحد ، ولم يجز أن يقال في التثنية ما قيل في الجمع لما ذكرته [٢].

وينتقل أبو القاسم بعد ذلك إلى إجازة بعض العرب إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل وهو ما يعرف لدى النحويين بلغة أكلوني البراغيث ، ويعرض لها على هيئة سؤال وجواب من خلال ما ورد في القرآن الكريم فيقول :

فإن سئلت عن قول الله عز وجل ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٣].

---

(١) شذور الذهب ١٧٥ .

(٢) الدقائق ١٤٥ .

(٣) الأنبياء : ٣ .

وعن قوله ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [١]. فقل : في هذا قولان :

<u>أحدهما</u> : أن هــذا خُــرج على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، وكلموني القوم .

وأقــول : هذا تخريج لا يليق بالقرآن الكريم ؛ لأن هذه اللغة رماها بعض النحويين بالضعف ووصفها آخرون بالشذوذ والقرآن الكريم يُخرّج علــى اللغــة الأقوى ، وممن وصف هذه اللغة بالضعف العكبري [٢] ، ووصفها بالشذوذ أبو حيان [٣] ، وقد وصفها سيبويه بالقلة ؛ حيث قال : واعلــم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشــبهوا هــذا بالــتاء التي يظهرونها في قالت فلانة " وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة وهي قليلة " [٤].

فســيبويه يثبت هذه اللغة المنقولة عن العرب مع قلتها ولا يصفها بالضعف أو القبح ، بيد أنه يخرج الآية على البدلية كما سيأتي .

وقد أكد ابن هشام صحة هذه اللغة فقال : والصحيح أن الألف والنون فــي ذلك أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دل الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها على التقديم والتأخير أو تــابع على الإبدال من الضمير ، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو

---

(١) المائــدة : ٧١ .
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٢ .
(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٩٧ .
(٤) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

المفـردات المـتعاطفة خلافـا لزاعمي ذلك لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم [١].

وهـذا الموقـف الـذي أظهره ابن هشام أخذ به السيوطي فقال : والصحيح الأول – أي أنها حروف لنقل الأئمة أنها لغة [٢].

التخريج الثاني الذي ذكره أبو القاسم في الآيتين :

أنه خرج على كلامين ، كأنه أخبر عن ذكره عن مضمر حين قال: (وأسروا) ثم عرض له أن يُظهر المضمر ، فقال : الذين ظلموا ، وهذا على الإبدال ، وقد عرض سيبويه لآية الأنبياء ولم يذكر آية المائدة فقال : وأما قوله جل ثناؤه ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا ، فقيل له : مَنْ ؟ قال : بنو فلان ، فقوله عز وجل: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ على هذا فيما زعم يونس[٣].

وهـناك طائفـة مـن النحاة أولت هذه الآية بمثل هذا التأويل منهم الأخفـش [٤]، والـزجاج ومكـي بن أبي طالب [٥]، وابن الأنباري [٦].

---

(١) التصريح ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) الهمع ١ / ٥١٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٦٣٢ ، وفيه ذكر للتخريج الثاني حيث قال : أو جاء هذا على لغة من يقولون : ضربوني قومك .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠١ .

والعكبري [١].

واستحســن الفخر الرازي هذا الوجه ودافع عنه في تفسيره فقال : وهذا الإبدال هاهنا في غاية الحسن ، لأنه لو قال : عموا وصموا لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك ، فلما قال كثير منهم دلّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكل [٢].

والــذي دفــع جمهور العلماء إلى هذا التأويل ورفضهم جعل الواو علامــة للجمع أنهم عدّوا لغة أكلوني البراغيث لغة غير صحيحة ، وأنها قليلة لا يقاس عليها ، والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل يشــبهون هاتيــن العلامتين بعلامة التأنيث ، فكما أن الفعل تلحقه علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً . وتعزى هذه اللغة إلى طيء وأزد شنوءة .

وجمهور العرب يجدون بين علامة التثنية والجمع وعلامة التأنيث فــرقاً ، فلذلك لا يقيسون إحداهما على الأخرى ولا يعطون إحداهما حكم الأخــرى ، والصحيح أن الحروف التي جاءت على هذه اللغة هي أحرف وردت للدلالة على التثنية والجمع كما قال ابن هشام .

وإذا تأخر الفعل عن الاسم جاء موافقا له ، يقول أبو القاسم: " وفعل المذكــر والمؤنث إذا تأخر خرج على عدد الأسماء ، وقد أجاز بعضهم توحيده ، قال الشاعر :

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٤٥٣ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٢ / ٥٨ .

نحـــن بما عندنا وأنت بما .:. عندك راض والرأي مختلف [١].

فقال : راض ولم يقل : راضون " .

يقـــول سيبويه : فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومـــك حسنون ، كما تقول : أبواك قالا ذلك ، وقومك قالوا ذاك ... وإنما قالت العرب قال قومك ، وقال أبواك لأنهم اكتفوا بما أظهروا ... فإذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا ذاك ، وأبواك عن أن يقولوا : قالا أبواك ، وقالوا قومـــك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا قد ذهبا ، لأنه وقع هنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلابد للمضمر أن يجيئ بمنزلة المظهر ، وحين قلت : ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار [٢].

ويستشـــهد ســـيبويه بيت قيس السابق على حذف الخبر من الأول لدلالـــة الثاني عليه ، والتقدير : نحن راضون به ، وأنت راض ، وهذا يقـــوي مذهـــبه فـــي تقدير الحذف من الأول في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** ﴾ [٣] ، لأن قوله : راض لا يكون خبراً البتة لنحـــن ، ولابـــد من تقدير حذف خبره ضرورة ، ولذلك قال بعد عرض

---

(١) البيت من المنسرح قاله قيس بن الخطيم ، كما في زيادات ديوانه ٢٣٩ ، ونســـب إلى عمرو بن امرئ القيس في الخزانة ٤ / ٢٧٥ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٣٨ ، والدقائق ١٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٩ ، والصاحبي ٣٦٢ ، ومعاني الفراء ١ / ٤٣٤ ، ٤٤٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ بتصـرف .

(٣) التوبـــة ٦٢ .

البيت : والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعا في موضع واحد [١].

وعلّق السيرافي قائلاً : قوله والأول أجود ، أي : حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني ، وعرض قوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ وفي الدعاء " ونخلع ونترك من يفجرك [٢]، ولم يورد المؤلف البيت لهذا الغرض ، ولذا خرّج الفراء ما ورد في البيت من الاكتفاء بذكر الواحد لاتفاق المعنى ، ولذا قال : راض ، ولم يقل : راضون [٣]. وقال في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ إن شئت جعلته من ذلك مما اكتُفي ببعضه من بعض ، وإن شئت جعلت الله تبارك وتعالى في هذا الموضع ذكر لتعظيمه ، والمعنى للرسول – صلّى الله عليه وسلّم – [٤]. ويوجه ما أورده أبو القاسم في البيت على انه مما اكتفي فيه ببعضه عن بعض ، وهو الأولى والأليق من الأخذ بالرأي الآخر الذي يفرد الفعل مؤخراً .

وإذا وُحّد الفعل متأخراً بعد تقدم الاسم مجموعا عليه فمعناه أنه في غير موضعه ، ولذلك قال أبو القاسم :

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨ .

(٢) السابق نفسه بتصرف .

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٣٤ .

(٤) السابق نفسه .

وأمّا قول الشاعر :

أنا ابنُ حُماة المجد من آل مالــك

إذا جعلــتْ خُورُ الرِّجال تهيــع[١].

فإنــه إنما وحّد الفعل في حال التأخر وأنثه ؛ لأن معناه : التقديم ، كأنه أراد : إذا جعلت تهيع خور الرجال فافهم [٢].

❁❁❁❁❁❁

(١) البيــت مــن الطويــل قاله الطرمّاح بن حكيم في ديوانه ٣١٧ ، وقد ورد في اللسان: خور ، والدقائق ١٤٦ ، والخور جمع خوّار وهو الضعيف من الرجال.

(٢) الدقائق ١٤٦ .

الفصل الثالث
المشتقــــــــات
أفعل التفضيـل

قال المؤدب في أثناء حديثه عنه : " قال أهل اللغة في قول المؤذن الله أكــبر ، معناه : الله كبير ، كقولهم : هو أوحد ، أي واحد ، واحتجوا بقول الفرزدق :

إنّ الذي سمك السماء بنى لنا ∴ بيتا دعائمه أعز وأطول (١).

أراد : دعائمـــه عزيزة ، وبقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (٢). قالوا ، معناه : هين عليه .

وبعـــد أن بيّن آراء أصحاب اللغة أوضح موقف النحويين من ذلك فقـــال : وقال الفراء والكسائي ، وهشام النحويون : الله أكبر معناه : الله أكبر من كل شيء ، فحذفت من ، لأن أفعل خبر كما تقول : أبوك أفضل وأخوك أعقل ، فمعناه : أفضل وأعقل من غيره ، واحتجوا بقول الشاعر :

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن

سراج لنا إلاّ ووجهك أنـــــور (٣).

---

(١) البيـــت مـــن الكـــامل ، وقد ورد في ديوانه ٢ / ١٥٥ ، الدقائق ٢٣١ ، وحاشية الصبان ٣ / ٥١ .

(٢) الروم ٢٧ .

(٣) البيـــت من الطويل ، وقد ورد في الزاهر ١ / ١٢٤ ، والدقائق ٢٣٢ ،

أراد : أنور من غيره [١].

نقله عن أهل اللغة ورد في اللسان حيث قال ابن منظور : وقولهم : الله أكــبر ، فإن بعضهم يجعله بمعنى كبير ، واحتج أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [٢]. قالوا معناه : هين[٣]. وما نقله عــن نحاة الكوفة يتفق مع ما ورد عن سيبويه في هذا الشأن ، إذ يقول : " ... كمـــا تقول : أنت أفضل ولا تقول من أحد ، وكما تقول الله أكبر ، ومعناه : الله أكبر من كل شيء " [٤].

ويصـــرح أبو القاسم بعد ذلك نقلاً عن ابن الأنباري بأن حذف منْ التفضيلية كثير إذا كان أفعل خبرا ، ويستدل لذلك بتفسير ابن عباس لقوله تعـــالى : ﴿ وَهُــوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي وهو أهون على المخلوق ، أي : الإعادة أهون على المخلوق من الابتداء ، وذلك ، لأن الابتداء يكون فيه نطفة ثم علقة ثم مضغة والإعادة تكون بقوله : كن فيكون .

وقـــال آخرون : وهو أهون عليه ، معناه : والإعادة أهون على الله مـــن الابتداء فيما تظنون يا كفرة ، والله تبارك وتعالى ليس شيء أهون عليه من شيء وله المثل الأعلى في السماوات والأرض [٥].

وشرح القصائد السبع ٤٦٧ ، ومعاني القراء ٢ / ٨٣ .

(١) ؟؟

(٢) الروم ٢٧ .

(٣) اللسان : كبر .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٣٣ .

(٥) الزاهـــر ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، والطبري ٢١ / ٣٦ .

وكذلك قوله عز وجل : اقرأ وربك الأكرم [١]. ، والأكرم خبر عن قولـــه " وربـــك ، وليس بنعت ؛ لأن النعت فصل بين الاسم وشريكه في الاســـمية ، كقولـــك : لبست ثوبك المصري ، فلولا أن له ثوبا غير ثوبه المصـــري لمـــا احتاج إلى الفصل بالمصري الثوب من غيره ، والخبر إخـــبار عـــن حال الاسم وإليه ينتهي معنى الاسم ليتمّ . ورأيت من يوثق بأدبـــه ويفضل على أدباء زمانه يسمي الأكرم وما وقع موقعه التفضيل ، والفـــرق بيـــن النعـــت والخبر أن النعت فصلٌ بين اسمين يشتركان في الاســـمية وينفردان بالصـــفة التي هي النعت ولا يتم بها معنى الكلام . والخبر أن تقصد بذكره في الاسم إلى الإخبار عنه وهو منتهاه [٢].

وإذا كـــان مـــا ذكره النحاة المتقدمون بجعل هذا الضرب من أفعل التفضيل على حذف مِنْ التفضيلية ؛ استخفافاً أو لأن أفعل خبر ، فما رأى المتأخرين من النحاة ؟

يقـــول الســـيوطي : هذا النوع ذهب إليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ و ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ قالوا التقدير هو : عالم بكم إذ لا مشارك في علمه وهو هين عليه ، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته وفي قياس ذلك خُلْف .. فقال المبرد : هو مقـــيس مطرد ، وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السماع ،

---

(١) العلـــق ٣ .

(٢) الدقائق ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

وعلل أبو حيان قصره على السماع بقلة وروده [١].

وقال الأشموني : يَرِدُ أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل وقاسه المبرد ، وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع .. وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة ورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به ، وقال ابن مالك في التسهيل ... والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتنكير ، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا [٢]. وعلّق الصبان قائلاً :

لا مانع من جعل : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ من باب التفضيل باعتبار بعض الوجوه ، أي أعلم بكم من غير العالم ببعض أحوالكم ، فالمشاركة في مطلق علم ، وأما ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد ، أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر [٣].

ومعنى هذا أن اسم التفضيل الذي يأتي من هذا النوع فيه دلالة تفضيلية بالتأويل .

ويتضح لنا من خلال ما سبق أن العلماء يختلفون في هذا النوع من التفضيل الذي يأتي ظاهره بمعنى الصفات التي لا تفضيل فيها ، هل هو

---

(١) همع الهوامع ٣ / ٧٧ ، ٧٨ .
(٢) حاشية الصبان ٣ / ٥٠ ، ٥١ .
(٣) السابق نفسه ٥١ .

مجرد من معنى التفضيل ، فيكون صفة ؟ أو أن فيه رائحة التفضيل التي لا تخرجه عن الباب ، وتجعله قمينا بأن يلتزم معه الإفراد والتذكير ؟ أو أن فيه دلالة تفضيلية بالتأويل كما ذكر الصبان ، وقد تردد أبو حيان في النوع الأخير ، فهو عنده إما بمعنى الصفة ، وإما أن يؤول بما فيه تفضيل ، وذلك فيما جاء بجانب الله عز وجل ، ولهذا قال عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [١] و" أحسن " هنا لا يراد بها حقيقة التفضيل إذ صبغة الله غير منتف عنها الحسن أو يراد بها التفضيل باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسنا ، ثم يقول في النهاية : فالتفضيل هنا إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين ، لأن الأصل : ومن صبغته أحسن صبغة من الله ؟ لأن التمييز محول عن المبتدأ [٢].

والذي نختاره من هذه الآراء هو ما قاله به اللغويون ومن لف لفهم من حمل هذا النوع على الوصف وبخاصة في جانب الحق سبحانه وتعالى لنفي المشاركة والمشابهة عنه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

❁❁❁❁

(١) البقرة ١٣٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٤١٢ ، وراجع الدر المصون ٢ / ١٤٤ .

المصدر .

تحدث عنه أبو القاسم المؤدّب تحت عنوان : حكم في جمل المصادر ، فقال: " اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ، ومأخوذ منه وليس هو بفعل محض ولا باسم محض ، إذ لو كان فعلا محضاً لانتفى عنه التنوين ، ولو كان اسما محضا لثنى وجُمع وأُنّث ، وهو موحد في الأحوال كلها ، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي " [١]. ت ٢٠٩هـ .

من خلال هذا النص يتضح لنا أن المؤدّب كوفي هنا ؛ إذ يرى أن الفعل الماضي أصل للمصدر مخالفاً بذلك البصريين ، ولذا سنتحدث هنا عن نقطتين : الأولى : اشتقاق المصدر من الفعل ، والثانية : الخلاف في نوع المصدر من حيث الاسمية والفعلية ، ونفصل القول في النقطة الأولى كما يلي : يتضح مما سبق أن المؤدب يعزو القول بأصالة الفعل الماضي إلى هشام الكوفي ويوافقه فيه ، والبصريون يخالفون في ذلك ؛ لأن المصدر عندهم أصل والفعل مأخوذ منه . يقول الزجاجي :

قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر سابق له ، وهذا معنى قول سيبويه " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " [٢]. وأحداث الأسماء المصادر .

قال الفراء وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل

---

(١) الدقائق ٤٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٢ .

سابق له ، وهو ثاني بعده [١].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالآتي :

أولاً : أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياما فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ثانياً : أن المصـــادر تكون توكيداً للأفعال نحو : ضرب ضرباً ، وخرج خروجاً ؛ ولا شك أن رتبة المؤكَّد – بفتح الكاف قبل رتبة المؤكِّد – بكسرها – فدل هذا على فرعية المصدر .

ثالثاً : لا يجـوز أن يقـال إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه ، كما يقال للموضوع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه لأنا نقول : لا نُسلِّم ، بل سمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل ، كما قـالوا : مشرب عذب أي مشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً [٢].

ويوصــل أبو القاسم تسميته بالمصدر هنا فيقول : " وأول من سماه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن البصري ، وسمى مصـــدراً لصدوره عن الفعل الماضي ، ولأنه متوسط في الصرف مكان

---

(١) الإيضاح ٥٦ .

(٢) راجـع هذه الحجج وغيرها في الإنصـاف ١ / ٢٣٦ ، وأسرار العربية ٦٩ ، والإيضـاح ٥٦ – ٥٨ ، وحاشيـة الصبـان ٢ / ٩٦ .

الصدر من الجسد " [١].

واحتج البصريون لمذهبهم بالآتي :

أولاً : المصدر أصل للفعل لأنه يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمن معين ، والمطلق أصل للمقيـد .

ثانياً : المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنه مفتقر دوما إلى الاسم ، وما كان مستغنيا أحق بأن يكون أصلاً مما هو مفتقر إلى غيره .

ثالثاً : الفعـل بصـيغته يـدل على شيئين : الحدث ، والزمان ، والمصـدر يـدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث فكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل [٢].

وقـد ردّ الأنـباري مذهب الكوفيين ، ورجح مذهب البصريين لما يأتي :

١- أن الاعتلال قد يكون طلبا للتشاكل ، وليس في هذا ما يدل على الأصليـة والفرعيـة .

٢- مـا الموجب لكون المصدر اعتل لاعتلال فعله ، ولم لا يكون الفعـل هـو الذي اعتل لاعتلال مصدره ، وصح لصحة مصدره ، وهذا ينفي أن يكون الاعتلال وعدمه دليلاً على أصالة أحدهما وفرعية الآخر .

---

(١) الدقائـق ٤٤ .

(٢) راجع هذه الأدلة وغيرها في الإنصاف ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

٣- جعل المصادر توكيداً للأفعال لا يدل على الأصالة والفرعية ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ ، زيدٌ ، ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيد زيد ، فإنه زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعا عليه ، فكذلك هاهنا (١). وقد جعل سيبويه المصدر أصل المشتقات (٢).

والصحيح من مذهب البصريين أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر . قال ابن هشام : " وزعم بعض البصريين – كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر – أن الفعل أصل للوصف ، فيكون فرع الفعل . وزعم الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر والوصف . وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر ، والصحيح الأول ؛ لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لها على الزمان المعين ، قاله الشيخ خالد (٣).

وأيد أبو حيان البصريين ، ورد ما قاله محمد بن طلحة أبو بكر المتوفى ٦١٨هـ قائلاً : ..... فقال : المصدر هو الأصل ، والفعل واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر خلافا للكوفيين ، إذ زعموا أن الفعل هو الأصل

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٠ .
(٢) الكتاب ١ / ١٥ ، ١٦ .
(٣) التصريح ٢ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

والمصدر مشتق منه ، ولبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل ، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق أن كلا من المصدر ، والفعل أصل بنفسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر »[1].

ولماً كان الفعل يدل على المصدر بنفسه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمحله اشتق منه لهذه الأقسام أسماء ، ولما كان يدل على الفاعل بمعناه ؛ لأنه حدث والحدث لا يصدر إلا عن فاعل اشتق منه اسم فاعل ، ولذا قال الكوفيون إنه أصل ، وإن المصدر تابع له ، وهذا أظهر ألا ترى أن جميع الصرفيين بما فيه البصريون لا خلاف بينهم في نسبة المشتقات إلى الفعل لا المصدر . لعدم انضباطه . وليس للخلاف ثمرة في الاستعمال ، ولذا لم يقع خلاف بين العلماء في العمل والإعلال ، فالفعل أصل فيهما للمصدر .

ثانياً : الخلاف في المصدر بين الاسمية والفعلية :

من خلال نص أبي القاسم السابق في حديثه عن المصدر يتبين لنا أنه يرى أن المصدر ليس باسم ولا فعل ، ويستدل على كلامه بأمرين :

١- أنه لو كان فعلاً لانتفى عنه التنوين ، لأن المصادر تنون والأفعال ليست كذلك .

٢- أنه لو كان اسماً لثنى وجُمع ، والمصادر كلها موحدة ، والصحيح أنّ المصادر أسماء بدليل أنها تنون وتعرف بالألف واللام ، وتدخل عليها حروف الجر ، وهذه من علامات الأسماء ، ولم ينف عنها

(١) الارتشاف ٢ / ٢٠٢ ، وابن طلحة النحوي ١٠٧ – عياد الثبيتي .

أحد شيئاً من هذه العلامات .

وأما نفيه أن تكون أسماء بدليل أنها لا تثنى ، ولا تجمع فمردود بما يأتي :

١- جعـل ابـن جني مما جاء من المصدر مجموعا ما سمع عن العـرب جمعه كقولهم : تركته بملاحس البقر أولادها [١]. فقال : " ومنه عـندي قولهم : تركته بملاحس البقر أولادها ، فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلـو أن يكون مكانا أو مصدراً فلا يجوز أن يكون هنا مكانا ؛ لأنه قـد عمـل فـي الأولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به ، وكذا الـزمان ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدراً ، وكأنـه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادها . فـ ملاحس البقر إذاً مصدر مجموع معمل في المفعول به .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قول الشاعر :

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب [٢].

---

(١) مجمع الأمثال ١ / ١٣٧ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، نسب لأكثر من شاعر ، فهو لابن عبيد الأشجعي فـي خزانة الأدب ١ / ٥٨ وللأشجعي في اللسان ترب ، عرقب ، ولعلقمة فـي جمهرة اللغة ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ ، وقد ورد في الكـتاب ١ / ٢٧٢ ، والمقـرب ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل ١ / ١١٣ ، وصدره * **وعدت وكان الخلف منك سجيـة** *

وأنكر أبو عبيد رواية يثرب ، لأن عرقوب كان من العماليق الذي كانوا =

وكان أبو علي – رحمه الله – يورد مواعيد عرقوب مورد الطريف المتعجب منه [١].

٢– المصدر ينعت به فتقول : هذا رجل عدل ، ورأيت رجلا عدلاً ومررت برجل عدل ، ولو لم يكن اسما لم يصح أن تنعت به الأسماء ، سواء قدرت ذو أو أولته باسم الفاعل ، والنعت به يكون للمبالغة .

وأما قول أبي القاسم : وهو موحد في الأحوال كلها فيتفق مع قول النحويين : المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث"[٢]. خلافا للفراء الذي يقول : والعرب تقول : قوم دنف وضنى وعدل ورضا وزوْر وعَوْد وضيف ، ولو ثنى وجمع لكان صوابا ، كما قالوا ضيف وأضياف ، ووفاقا له إذ قال : الثبور مصدر ، فلذلك قال : ﴿ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ [٣] ، لأن المصادر لا تجمع ، ألا ترى أنك تقول : قعدت قعوداً طويلاً ، وضربته ضرباً كثيراً فلا تجمع " [٤]. إذاً للفراء رأيان في جمع المصدر ويمكن التوفيق بينهما بأنّ الأول قليل بدليل قوله : وإن ثنى ... وأما الثاني فهو الكثير المطرد في جمع المصدر .

= يسكنون بعيداً عن مدينة الرسول– صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– وقال إن الرواية: بيترَب بالتاء والراء المفتوحة ، وهي موضع قريب من اليمامة .
راجع : شرح المفصل ١ / ١١٣ .

(١) الخصائص ٢ / ١٢ .
(٢) التصريح ٢ / ١١٣ .
(٣) الفرقان ١٤ .
(٤) راجع معاني القرآن ٢ / ٥٤ ، ٢٦٣ .

وقـــال الفيومـــي : وبعض الفقهاء جمع القصد على قُصُود ، وقال النحاة المصدر المؤكد لا يثنى ، ولا يجمع لأنه جنس والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع من الكثرة فلا فائدة في الجمع ، فإن كان المصدر عدداً كالضربات ، أو نوعا كالعلوم ، والأعمال جاز ذلك ؛ لأنها وحدات وأنواع جُمعت ، فتقول : ضربت ضربين وعلمت علمين فيثنى لاختلاف النوعين ، كما تقول : عندي تمور لاختلاف الأنواع ، وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه . ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس ، وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية ، نحو : العلم والظن ولا يطرد ألا تراهم لم يقولوا في قتل : قُتُول . وقال ابن سيده : لا يجمع الوعد[١] ، لأنه مصدر ، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف علـــى الســـماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللـــوا بأنــــه مصدر أي ؛ باق على مصدريته ، وعلى هذا فجمع القصد موقـــوف علـــى الســـماع [٢]. والصحيح جواز جمع المصدر إذا اختلفت الأنواع لوقوع ذلك كثيراً في كتب اللغـــة [٣].

*****

(١) قال ابن منظور : والوعد من المصادر المجموعـــة .
(٢) المصباح المنير: قصد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
(٣) راجع : مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها – للزعبلاوي ٢٥٥ – ٢٧١ . دار المجد – دمشـــق .

نيابة المصدر عن فعلــه

من الأشياء التي تنصب على المصدرية بفعل محذوف ما وضع من المصـــادر المثنـــيات موضع الفعل ، وهي : لبيك ، وسعديك ، حنانيك ، وغـــيرها ، وقد تحدث المؤدِّب عنها تحت عنوان : " حكم فيما يأتي من المصـــادر ، على لفظ اثنين وهما غير مفترقين ولا مفردين ، وهو قول العرب : لبيك وسعديك وحنانيك وحذاريك وحجازيكما يا رجلان ودواليك من الدول وهذاذيك من القطع " [1].

وبـــدأ حديثه عن لبيك وآراء العلماء فيها ، وبيان معناها ، فقال : " فالخلـــيل وسيبويه – رحمهما الله مذهبهما في لبيك أنه تثنية والياء فيه علامـــة التثنية ، والنصب ، ومعنى التثنية فيه التوكيد : أي لبا بعد لب ، وقربا بعد قرب ، وسعداً بعد سعد وإيثاراً بعد إيثار ، والحروف كلها هذا مذهب التثنية فيها عندهما ، وما خولفا في شيء منها إلا في لبيك " [2].

ويتفق الفراء مع ما قاله الخليل وسيبويه فيرى أنَّ لبيك ونظائره من قبـــيل التثنـــية ، والتثنية فيها للتكثير . والنصب فيها كنصب سقيا ورعيا الواردان دعاءً ، ونصبهما حينئذ بفعل من لفظهما ، والتقدير : سقاك الله سقيا ، ورعاك رعيا [3].

ويرى يونس أن لبيك اسم واحد بمنزلة عليك ، وهو منصوب بفعل

---

(١) الدقائق ٤٣٧ .

(٢) السابق نفسه ، وراجع الكتاب ١ / ١٧٤ ، ١٧٦ .

(٣) الزاهـــر ١ / ٢٠٠ .

من معناه ، والتقدير : أوثر لبيك ، أو آتي لبيك [١].

ووجه الشبه بين لبيك وعليك : أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء ، لأنه لا يكون إلا منصوبا ، ولا يكون إلا مضافا كما أن إليك وعليك ، ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة ، فقلبوا ألفه ياءً فقالوا : لبيك ، كما قالوا : عليك وإليك . ونظير هذا كلاً وكلتا في قلب ألفها ياء إذا اتصلت بضمير .

واحتج سيبويه على يونس ، فقال : لو كانت ياء لبيك بمنزلة ياء عليك لوجب قلبها ألفا عند إضافتها إلى الظاهر ، كما أن " عليك " عند إضافتها إلى الظاهر تظل ألفها على حالها ، فتقول على زيدٍ ، وعليه نقول : لبيْ زيدٍ ، وأنشد قول الشاعر :

دعوتُ لِمَا نابني مسوراً ∴ فلبي فلبي يدي مســورِ [٢].

قال : فقوله : فلبّيْ بالياء مع إضافة إلى الظاهر فيه دلالة على أنه اسم مثنى بمنزلة غلامَيْ زيدٍ [٣]. ولو كان مفردًا لكان بالألف .

يقول ابن جني : ثم إن أبا على انتزع لنا شيئاً يونس به قول يونس

---

(١) ورد فــي الكــتاب ١ / ١٧٦ ما نصه : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك " .

(٢) البيت من المتقارب ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٧٦ ، وسر الصناعة ٢ / ٧٤٧ ، والهمع ٢ / ٨٤ ، وقائله أعرابي من بني أسد كما في اللسان لبى والشــاهد فيه : إضافة لبيْ إلى الظاهر وهو نادر شاذ ، لأنها من الأشياء التي تلزم الإضافة إلى الضمير .

(٣) راجع : سر الصناعة لابن جني ٢ / ٧٤٦، ٧٤٧ ، وشرح المفصل ١ / ١١٩.

، ولـم يقطـع بـه ، وإنما ذكره تعللا ، وهو أنه قال : ليونس أن يحتج فـيقول: قوله : فلبيْ يدي ، إنما جاء على قول من قال في الوصل : هذه أفْعَـى عظـيمة ، وهـذه عصَى طويلة ، أي : أفعى وعصا ، وقد حكى سـيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كما يقولونه في الوقف ، وهذا ليس عذراً مقنعا وإنما فيه بعض التأنيس ، والقول بعدُ قول سيبويه [١].

فقـول مـن قال : إن لبيت بالحج من قولنا : ألب بالمكان إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ، ألا ترى أن الياء في لبيك عند يونس بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في لبَّب على تقدير قـول يونـس ، وهذا كله منتزع من قول الخليل وسيبويه : إن لبيك من قولهـم : ألب بالمكان إلا أنهما لم يزعما أن الياء في لبيك بدل من باء ، وإنمـا الياء عندهم علم على التثنية ، ووزن لبيك على قولهما : فَعْليك ، ووزنه عند يونس : فعلَّلك ، والياء فيه بدل من اللام الثانية [٢].

وقال الأحمر علي بن المبارك – صاحب الكسائي– المتوفي ١٩٤هـ : إن لبـيك اسـم مفرد ، والياء ليست للتثنية ، وإنما هي بدل من الباء ، والأصـل : لببك ، فاستثقلوا ثلاث باءات ، فأبدلوا من الباء ولهذا الإبدال نظائر ، فقد قالوا : تظنيت ، والأصل : تظننت فأبدلوا من الأخيرة ياءً .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾ [٣] أصله يتمطط

(١) سر الصناعة ٢ / ٧٤٧ .

(٢) السابق نفسه ٢ / ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٣) القيامـــة ٣٣ .

من المطيطاء وهي مشية فيها تبختر ، فأتت الألف في يتمطى مكان الطاء الثانيـــــة "[١].

- معنى لبيك واشتقاقه :

قـــال ســـيبويه : " حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يُقلع عنه : قد ألب فلان على كذا وكذا "[٢].

وقال المؤدّب : ومن دعائمه والاحتجاج له أن لبيك في الأصل من الإلـــباب وهو الإقامة ، فلم يعرب آخره لشبهه الأدوات حين لم يقِر على معنى يلزمه في جميع حالاته ، فقد يكون جوابا للداعي حين يقال : لبيك لمـــن قـــال : يـــا فلان ، ويكون غير جواب حين يقصد به التقرب إلى المخاطـــبة ويبـــلى على قربا منك ، ويجري مجرى سقيا ورعياً فيما لا يكون جواب داع مبتاه على سارعت إلى إجابتك .

ومـــع هذا فهو يخالف نظائره بأنه ينفرد من الإضافة ، ويظل ثابتاً على معناه ، وهو مضاف لبٌ بمعنى لبيك .

ولا يعـــرف ذلك في سعديك وحنانيك ، وسائر الحروف ، وإذا كان لبـــيك حرفا واحداً – كما قال يونس والأحمر – ليست الباء فيه للتثنية ، فإن يكون حينئذ مبنياً لشبهه بالحروف ، وكسرٌ الباء من لبٌ كما كسرت في بدادِ ، ولم ينون كما دخل التنوين في أسماء الأفعال ، نحو : صه ومه ؛ لأنه حرف لا يكتفي به مثلهما ، وإنما يتصل به كلام ولهذا يخالف صه

(١) الزاهر ١ / ١٩٧ ، والدقائــق ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

ومه الذي سبيلهما السكوت عندهما والوقوف عليهما . هذا علة الكوفيين .

وذهب البصريون إلى أنه لم ينون ؛ لأنه معرفة وكل من صهٍ ومهٍ نكـــرة [١].

قـــال ابن يعيش : وبعض العرب تقول : لبِّ لبِّ مبنية على الكسر ويجعله صوتاً معرفة ، مثل : غاق كأنه على صوت الملبي فاعرفه [٢].

ومن معاني لبيك أيضاً : الحب والطاعة ، تقول : أحب طاعتك حبا من قول العرب : أم لبّه ، إذا كانت عاطفة على ولدها . وما قاله سيبويه وهـــو أنه من الإلباب والإقامة أقوى ، لأن الأم اللبة لم يسمع لها تصرف فعل وقيل : معنى لبيك : إخلاص لك ، من قولهم : هذا لب الطعام ، وله حسب لباب ، أي خالص .

وهذا تأويل بعيد كبعد من أخذه من الأم اللبة . وقد يراد بمعنى لبيك الإقبال والمواجهة من قول العرب : داري تلب دارك ، أي : تواجهها ، وهذا أثبت من الذى قبله لما يلزم تلب من التصرف . [٣].

وإذا قـــالوا : قـــد لـــبى فلان ، فهو يحتمل معنيين ، أحدهما : أقام

---

(١) الدقائق ٤٣٩ .

(٢) شـــرح المفصل ١١٩/١ وفي الارتشاف ١٣٦٤/٣ " وحكى سيبويه عن بعض العرب لبِّ على أنه مفرد غير أنه مبني على الكسر كأمسِ وغاقِ ولقلة تمكنه ، ونصبه نصب المصدر كأنه قال إجابة لك . وزعم ابن مالك أنه اسم فعل فاسد لإضافته .

راجع الكتاب ١٧٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ .

(٣) راجع الزاهر ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، واللسان : لبب ، ولبى .

بالمكـــان وثبــت به ، لأنه مأثور عن العرب : لبَّ وألبَّ : أقام ، وألبّ أكثرها وأشيَرهما ، ولبَّبَ ولبَّى : ردد الفعل وأكثر استعماله .

والمعنى الآخر : لبَّى فلان قال : لبيك ، مثل : هلل وهيلل إذا قال : لا إله إلا الله [١].

قال ابن جنى : وقال بعضهم – يقصد الخليل – فى لبيت بالحج إنما هـــو لبَّبْتُ : فعَّلت من قولهم : ألبّ بالمكان أى أقام به . فأما حقيقة لبيت عند أهل الصنعة فليس أصل يائه باءً ، وإنما الياء فى لبيت هى الياء فى قولهم : لبيك وسعديك ، اشتقوا من الصوت فعلا فجمعوه على حروفه كما قالوا من سبحان الله : سبحلت [٢].

ومعنى لبيك عند سيبويه قربا منك ، وليس لبيك بمنزلة سقيا ورعيا أى ليست منصوبة بفعل من لفظهما ، وإنما عنده بمنزلة سبحان الله على النصب بفعل من المعنى ، وقد ورد فى الكتاب ما نصه : " إذا قال الرجل للرجل يا فلان ، فقال لبيك وسعديك ، فقد قال قربا منك ومتابعة لك فهذا تمثـيل ، وإن كان لا يستعمل فى الكلام كما كان براءة الله تمثيلا لسبحان الله ولم يستعمل " [٣].

ورُدَّ علـــى ســـيبويه بأن هذا غير فارقٍ ، ولا حاجة تدعو إلى نقل معنى اللبّ إلى القرب ، والسبحان إلى البراءة وما قاله سيبويه من نصب

---

(١) الدقائق ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٢) سر الصناعة ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ .

(٣) الكتاب ١٧٧/١ .

لبيك بفعل من معناه سبقه إليه يونس حيث قدر أو ثر لبيك أو آتي لبيك ، ويجوز فيه عنده الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : قصدى لبيك أو مذهبي لبيك .

وقال سيبويه عن الرفع : سمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له كيف أصبحت ؟ فيقول : حمدُ الله وثناءٌ عليه بالرفع [١].والنصب هو الوجه لأن الفعل متروك إظهاره لقيام المصدر مقامه .

وأيد ابن يعيش ما قاله سيبويه فقال :

" لبيك وسعديك اسمان مثنيان منصوبان ، على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه ، بل من معناه كأنك قلت في لبيك : داومت وأقمت ، وفي سعديك تابعت وطاوعت وليس من قبيل سقيا ورعيا ، إذ لا يحسن أن يقال : ألب لبيك ، وأسعد سعديك ، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها ، إذ كانت غير متصرفة ولا هي مصادر معروفة كسقيا، ورعيا ، وأما قولهم لبى يلبي فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا : سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله [٢].

قال أبو القاسم . وذهب ذاهبون إلى أن لبيك غير خبر ، لكنه دعاء وسؤال وطلب . لبيك ألبب إلبابا أقبلْ علينا بالرحمة إقبالا ، واستدلوا بتكرير الحرف كما يكرر الدعاء ، فيقال : لبيك لبيك كما يقال: ارحم ارحم [٣].

---

(١) الكتاب ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ، شرح المفصل ١١٤/١ والارتشاف ١٣٦٨/٣ .

(٢) شرح المفصل ١١٩/١ .

(٣) الدقائق ٤٤٤ .

ومـــن المصــــادر المسموعة بصيغة التثنية مع الإضافة مثل لبيك : سعديك ، قال المؤدّب :

وتقديـــر ســـعديك : أسعدك إسعاداً " [١]. قال ابن الإنبارى ومعنى سعديك: أسعدك الله إسعاداً بعد إسعاد [٢]. والمسموع فى مثل هذا استعمال سعديك بعد لبيك ويجوز إفراد سعديك ، وعامل لبيك من معناها وسعديك مـــن لفظها وكذا البواقى . وتأويل سعديك : أسعد بك ومنها : حجازيك ، أى : احجز بينهما حجزاً بعد حجز . قال المؤدّب :

قـــال الفراء : حجازيكما معناه : لينحجز بعضكما عن بعض [٣]. ، فخرج مخرج : " ضرباً هَذًا ذَيْكَ وطعنا وخُضا " [٤].

معنى قوله وخضا ، أي : متتابعا متداركاً وموضع هذا ذيك نصب علـــى النعت لضرب [٥]. ، وتأويل هذا ذيك : قطعا بعد قطع [٦]. وأنت

(١) السابق ٤٤١ .

(٢) الزاهر ١/٢٠٠ .

(٣) الدقائق ٤٤١ .

(٤) رجز قاله العجاج فى ديوانه ١/١٤٠ وقد ورد فى : شرح جمل الزجّاجى ٢/٤١٣ ، والكتاب ١/١٧٥ ، ومجالس ثعلب ١/٥٧ واللسان : هذذ والهمع ٢/٨٢ والخـــزانة ٢/١٠٦ ، وشـــرح المفصل ١/١١٩ والتصريح ٣/١٤٢ وحاشية الصبان ٢/٢٥٢ . والدقائق ٤٤١ .

(٥) قـــال ابن هشام اللخمى : وقيل : إن هذا ذيك منصوب بإضمار فعل من لفظه ، وذلك الفعل فى موضع نصب على الصفة للضرب ، وذلك الضرب منصوب بإضمار فعل من لفظه كأنه قال تضربهم ضربا يهذّ اللحم هذّ –

التثنية نعتا لواحد لكا كان في الواحد مذهب التثنية ، كما قال الآخر :

سَقْيــاً يا نُعْمُ سقيين اثْنَين ∴ وثالثاً وقُرَةُ من العين [٢].

وما قاله المؤلِّف من جواز الوصفية هو مذهب الأعلم الذى جعل المعنى فى قول العجاج : ضربا هذا ذيك ... على النعت ، والتقدير : ضربا يهضُ هذّاً بعد هذّ على التكثير ، وأجاز أيضا البدلين من ضربا ، ثـم قال : ويجوز أن يكون حالا من نكرةْ . وهو رأى سيبويه الذى جــوَّز فــى هذا ذيك الحالية بتقدير : نفعله مداولين وهاذلين ، أى : مسرعين ، قال الأشمونى : وهو ضعيف للتعريف وحق الحال التنكير غالــباً ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا [٣].

وقــد أجيب عن الأول بأن الحال مؤوله بنكرة ، كما فى : جاء زيد وحده وعن الثاني : بأن ذلك يحتاج إلى استقراء تام وفيه عسر [٤].

والأحســن في مثل هذه الألفاظ أن ينصب على المصدرية بفعل من

= بعد هذّ . وقال ابن المسْـيد معنى ضرباً هذا ذيك : ضربا يهذك هذا بعد هــذ وهذا عكس المعنى كأنه ظن أن المصدر مضاف لمفعوله وليس كذلك الخزانة ٢ / ١٠٧ .

(١) راجع : اللسان : هذذ .

(٢) رجز ورد بلا عزو في تهذيب اللغة ٧/٧٥ ، والدقائق ٤٤١ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٥٢ بتصرف يسير .

(٤) التصريح ٣/١٤٤ .

اللفـــظ إلا هذا ذيك فإنه من معناه وهو أسرع ، إذ لا فعل له من لفظه ، ونقـــل بعضهم أن لها فعلا من لفظها ، وهو : هذَ يهذّ هذّاً بمعنى أسرع إسراعاً والأخذ به أحسن وأولى ، وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤوسله . لأن هـــذه الألفاظ معارف ، والأصل في الحال أن تكون نكرة بغـــير تأويل . وتفضيل إعراب على إعراب يكون بحسب المعنى ، فإذا اقتضـــى المعنى بيان الهيئة – وهذا من خصائص الحال – وجب مراعاة ذلـــك . وما قاله سيبويه يمكن حمله على القلة حيث قال : قد يكون حالا وقع عليه الفعل (١).

والذى حمل الأعلم على تجويز الوصفية أنه يقول بحرفيه الكاف فى لبيك وأخواته ، فلا إضافة ولا تعريف عنده ، ويُردُ ما قاله بأن المصدر الموضوع للتكثير لم يكتب فيه غير كونه مفعولا مطلقا كما قيل سابقا ورُدّ على ذلك بأنه يحتاج إلى استقراء (٢).

ومما يرّد به أيضا على الأعلم أن ضرباً مفرد وهذا ذيك مثنى ولا يوصـــف المفرد بالمثنى ، ورد على ذلك أبو القاسم فقال : وأنت التثنية نعتا لواحد لما كان فى الواحد مذهب التثنية (٣). يقصد : أن ضربًا مصدر ، والمصدر يقع على القليل والكثير بلفظ واحد .

---

(١) الكتاب ١/١٧٥ .

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ وراجع التصريح ٣/١٤٤ .

(٣) الدقائق ٤٤١ .

وقولـه بحرفيـه الكاف مردود أيضا بوقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موقع الكاف وهذا يبطل كونها حرفا قاله السيوطي [١].

ويجـاب عـن ذلك بأنه من الشذوذ الخارج عن القياس وقول أبي حـيان: دعوى الشذوذ فيها باطلة . ضعيف [٢]. والكاف في نحو لبيك وسعديك الواقع في موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ، لأن المعـنى لـزوما وانقياداً لإجابتك ، والكاف في نحو:هذا ذيك ودواليك وحنانـيك إذا وقـع موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال : هذُك ، ومداولـتك وتحنُنك [٣]. قال أبو القاسم : وفتح الحاء من حجازيكما يقوى مذهـب من ذهب إلى أنّ لبيك دعاء وسؤال وليس بخبر ، إذ الحاء تفتح في الإغراء والطلب وتكسر في الخبر ، فيقال : حاجزت حجازاً وحَجاز حَجاز يا رجل ، ولو كسرت فقيل : حِجازيكما على أنه بلفظ الخبر تضمن معـنى الإغراء والطلب لم يكن في ذلك فساد ولا خلل من جهة القياس . فأما السماع فلا يُصدف عنه ولا يتكلم بغيره [٤].

– حنانـيك . بمعنى : تحنن واعطف حنانا بعد حنان ، فهي كلمة استعطاف .

قـال المؤدّب : حنانيك : معناه / استرحمك الله استرحاماً [٥]. وهو

---

(١) الهمع ٢/٨٥ .

(٢) التصريح ٣/١٤٦ والارتشاف ٢/٢٠٩ .

(٣) الهمع ٢/٨٥ .

(٤) الدقائق ٤٤١ ، ٤٤٦ .

(٥) السابق ٤٤٣ .

مصدر لا يتصرف ويُلتزم فيه الإضافة والتثنية ، فإن أفرد كان متصرفا . قال المؤنّب : وقد أفردوا واحدة [١]. فقال الشاعر :

فقالت : حنان ما أتى بك ها هنا

أذو نسب أم أنت بالحى عارف [٢].

وقال طرفة :

أبا منــذر أفنيــت فاستــبق بَعْضَنَــا

حنانيك ! بعضُ الشر أهون من بعض [٣].

ورُدَّ بــأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد أنه ملازم للتثنية ، قال ابن الأنبارى : ومنهم من يقول :

حنانك فلا يثنى ، قال الشاعر فى التثنية : حنانيك بعض الشر أهون مــن بعض قال سيبويه : فحنانيك لا يتصرف كما لم يتصرف سبحان الله ومــا أشبه ذلك وذكر بيت طرفة السابق ثم قال : وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن فأنه قال : كلما كنتُ فى رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

ويشير سيبويه بعد ذلك إلى لغة العرب فى استعمال حنانيك متصرفاً

---

(١) الدقائق ٤٤٣ .

(٢)البيــت من الطويل قاله المنذر بن درهم الكلبى كما فى فرحة الأديب ٢٨ وقد ورد فى الكتاب ١/١٧٥ ، الدقائق ٤٤٣ ، والزاهر ١/٢٠٠ ، والخزانة ٢/١١٢ والشــاهد اسـتعمال الحنان مفرداً بمعنى الرحمة من قولهم فلان يتحنن على فلان ، أى يترحم ويتعطف .

(٣)

، فيقول : ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، أي : أمري سمع وطاعة ، بمنزلة :

" فقالت : **حنان ما أتى بك ها هنا** "

وكما قال سلام - والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل [١]. وفي موضع آخر يقول :

" ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك ، لأنك لا تقول : لَبَّى زيد وسَعْدَى زيدٍ ، وقد قالوا حوالك فأفردوا كما قالوا حنان " [٢].

وقد أورد المؤدب قول طرفة السابق على أنَّ حنانيك مقطوع عن الإضافة جوازاً ، وهذه المصادر لم تستعمل إلا مثناة في لفظها ، والقصد من التثنية فيها التكثير ، كما في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً وَهُوَ حَسِيرٌ** ﴾ [٣]. إذ لا ينقلب البصر خاسئا من كرتين بل من كرات .

ـ دواليك بمعنى أدوال دواليك ، كأن تقرأ شيئا ثم ترده إلى فأقرأ بعضه وأرده إليك وهكذا دواليك .

قال المؤدب : فأما دواليك ، فإنه من الدولة ، طلبتُ الدولة من

---

(١) الكتاب ١/ ١٧٥ .

(٢) السابق نفسه ١٧٦ .

(٣) الملك ٤ .

منازعي وطلبها مني ، قال الشاعر :

إذا شُقَّ برد شُق بالبرد برقع ∴ دواليك حتى ليس للبرد لابسُ [١].

معناه : مداولتك ، وقائل هذا الشعر كان يتغزل مع النساء ويلاعبهن فيشق عليهم بُرداً ويشققن مثله عليه لعبا وتملحا . وموضع دواليك نصب بشــق ، فنصبه كانتصاب الركض في : جاء عبد الله ركضا ، وقد تجعل حالا كما تؤول في ركضا راكضا ، وفي سعيا ساعيا [٢]. وقد سبق الرد على مثل هذا وأن سيبويه عدَّ النصب على الحالية قليلا [٣]. وضعفه ابن هشام ورد قول الأعلم : الكاف المتصلة بـــ دواليك حرف لمجرد الخطاب بـــأن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف ولذا لم تلحق لبيك وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف [٤].

---

(١) البيــت من الطويل قال سحيم عبد بني الحَسْحاس في ديوانه ١٦ ، وقد ورد فــي الكــتاب ١/١٧٥ والنقائق ٤٤٥ . قال الأعلم : الشاهد فيه قوله : دواليك ونصــبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين والمعــنى : اعــتورنا هذا الفعل متداولين ، والكاف للخطاب ولا حظ لها في معــنى الإضــافة ، فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالا . وسبق مثل هذا والــرد عليه صــ وهو عند سيبويه قليل . وراجع هذا البيت كذلك في شرح المفصَّــل ١/ ١١٩ والخــزانة ٢/٩٩ واللســان دول والتصــريح ٣/١٤٣ والخصائص ٣/٤٥ والمحتسب ٢/ ٢٧٩ ، وشرح أجمل الزجاجي ٢/٤١٣ .

(٢) النقائق ٤٤٥ .

(٣) الكتاب ١/١٧٥ .

(٤) راجع التصريح ٣/١٤٤ – ١٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١٥ .

حذاريك : ومعـــناه حذراً بعد حذر ، فيقال : حذاريك الخائن أى : احـــذر الخائـــن حذاريك . قال المؤدِّب : وأما حذاريك فإنه تثنية حذار ، وهـــو إما إخبار بالحذر وإما اختصاص للمخاطب وأمر له بأن يحذره .. ومذهـــب حذاريك فى العلة مذهب حَجَازيك إذا غلب الإغراء على لفظه فتحت الحاء ، وإذا بنى على الخبر كُسرت ، والاستعمال أتى فيه بكسرها . فأما حذار حَذار فلا تحتمل الحاء فيه إلا الفتح . وما يفتح أوله من هذا الباب لا يقضى عليه بإفراد واحده ، لأن المفرد مع فتح أوله لا يثنى ولا يجمع [١].

قـــال سيبويه فى الكتاب : ومثل ذلك حذاريك كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر " [٢].

الثانى من الأشياء التى تنصب على إضمار الفعل : ما استعمل من المصادر المضـــافة الموضوعة موضع الفعل فى الخبر ، وهى سبحان الله وقعدك الله ، وعمرك الله وغيرها .

وقـــد بدأ المؤدب حديثه عنها بـــ " سبحان الله فقال تحت عنوان : حكم فيما تغير ألفاظه فى أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المختزلة العوامـــل عـــند الترتيـــب إلى ما لا يستعمل ولا يعرف منطوقا به ليعلم الأصل قبل التفريع ويعرف مذهب الاشتقاق وطريقة التعريب فقال : من ذلـــك قولهم : سبحان الله . قال الفراء – رحمه الله – السبحان اسم تاب

---

(١) الدقائق ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٢) الكتاب ١٧٥/١ .

عــن المصدر ، تقديره : سبحوا الله تسبيحا ، فقام السبحان مقام التسبيح كمــا قــالوا : كفّرت عن يميني تكفيراً وكفرانا ، فأجروا الكفران مجرى التكفــير ، وهو مصدر [١]. والناصب لــ سبحان في قول الفراء الناصب لـــ ســقيا ورعــيا وهو مصدر ينوب عن ناصبه ويخلفه في موضعه ، والتقدير : سبحوا الله تسبيحا [٢].

وقد نقل المؤنّب هذا الكلام بنصه وفصه من الزاهر لابن الانبارى دون إشــارة إلى ذلك [٣]. وما قاله الفراء هو عين رأى سيبويه الذى قال تحــت عــنوان : هذا بابٌ ، أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إضهاره " ولكنها مصادر وضعت موضعا واحداً لا تتصرف فى الكــلام تصــرف ما ذكرنا من المصادر ، وتصرفها أنها تقع فى موضع الجــر والرفع ويدخلها الألف واللام ، وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانــه وَعمْــرك الله إلا فعلت وقعدك الله إلا فعلت ، كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحاً ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان : الرزق فنصب هذا على سبح الله تسبيحا ، واسترزق الله اســترزاقاً ، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه ، وخزل الفعل ها هنا لأنه بدل من اللفظ بقوله : أسبحك واسترزقك [٤].

---

(١) الزاهر ١/١٤٥ .

(٢) الدقائق ٤٤٨ .

(٣) الزاهر ١/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٤) الكتاب ١/١٦٢ .

فالفراء يرى أن سبحان الله مصدر ، والتقدير سبحوا الله سبحان ، فقــام الســبحان مقــام التسبيح ومثله كفرت تكفيراً وكفرانا وبهذا قال السيرافي [١].

ويــرى ابــن جنى أن سبحان مصدر لــ سَبَحَ المخفف لا لــ سبّح المشــدد ، يقال : سبحت الله تسبيحا وسبحانا ، فالمصدر التسبيح والاسم الســبحان يقــوم مقام المصدر [٢]. وبهذا قال ابن يعيش الذي عدّ سبحان مصدراً منصوبا غير متصرف وهو من المصادر التى لا تستعمل أفعالها كأنــه قال : سبح الله سبحاناً بالتخفيف ، والناصب على هذا فعل مهمل ، وأما سبّح بالتشديد فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعلم ، ومعنى سبّح : قال سبحان الله ، كما تقول بسمل إذا قال بسم الله [٣].

وعلى ذلك فسبحان إما أن يكون مصدراً لــ سبّح بالتشديد وقام اسم المصدر مقامه ، أو مصدراً لــ سبح المهمل بالتخفيف وهذا ما قرره ابن عصفور وسبّح عنده قال سبحان الله وعن معنى سبحان الله يقول المؤدّب:

قال بعض البصريين : سبحان الله تقديره : براءة الله من السوء .

وهــذا رأى أبــى الخطــاب الأخفش الأكبر فقد ورد فى الكتاب ما نصه: زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك براءة الله من السوء ، كأنه

---

(١) راجع : شرح المقرب ٤٥٢/٢ القسم الأول .

(٢) الخصائص ٣/٢ ، ٢٧٤ .

(٣) شرح المفصل ١١٩/١ ، ١٢٠ ،

يقـول : أبرئ الله براءة من السوء [١]. ، وهو عند أبي عبيد وغيره من علماء الكوفيين بتأويل : التبرئة ، وكذا فسره الأئمة الباحثون عن تأويلات القرآن [٢].

حجة البصريين : احتج البصريين لمذهبهم بقول الأعشى :

سبحان من علقمة الفاخر [٣].

معناه : براءة لعلقمة من المعنى الذى عُظّم به ورُفع شأنه من جهته

وقال الفراء معناه : تنزيها لله من فخر علقمة . وقال سيبويه : ترك صرف سبحان لأنه صار عندهم معرفة

وقـال أصحابه : لما اجتمعت فيه علتان مثقلتان مُنع الصرف : ، إحداهمـا : أنـه اسـم لجنسه فهو معرفة والمعرفة تثقل الاسم ، والعلة الأخرى زيادة الألف والنون فى آخره فهو كسفيان فى ذا التقدير [٤].

---

(١) الكتاب ١٦٣/١ .

(٢) راجـع : معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/١ / ٧٨ ، والقرطبي ٢٨٥/١ ، والدر المصون ٢٦٥/١ .

(٣) عجـز بيـت مـن السـريع ، ورد في ديوانه ١٠٦ ، والكتاب ١٦٣/١ والخزانة ٢٣٧/٧ وصدره ❁ أقول لما جاءني فخره ❁ قال ابن الحاجب : والـذي يدل على أنه علم قول الشاعر ، ولولا أنه علم لوجب صرفه ، لأن الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع مع العلمية ، ولا يستعمل سبحان علما إلا شاذا ، وأكثر استعماله مضافا ، وإذا كان مضافا فليس بعلم معرفة والمعرفة لا تضاف . وسبحان هذا معناها التعجب .

(٤) الدقائق ٤٤٩ .

قـــال الفراء وأصحابه وسبحان في بيت الأعشى نكرة مع التنوين ، لأنه مضاف إلى اسم مسقط ، وسقط المحذوف للعلم به [١]. والدليل على صـــحة هذا قول جماعة من العرب : يا أبا ، والوقوف عنده مع الإمساك عن الاسم المقدر المخفوض ، إما لأن المتكلم وثق بعلم المخاطب بمقصده فأســـقط الحـــرف لذلك ، أو لأنه لما قال : يا أبا جَهل تمام الكنية فقطع كلامـــه عند الأب . كما صح عن العرب أنها قالت : " لله الأمر من قبل ومن بعدُ " [٢] ، بنيابة قبل وبعد عن المضاف إليه ، ومن كلامهم السائر : نزلـــت إلـــيه مـــن علِ بكسر اللام من غير تنوين على نية مضاف إليه مســـقط [٣]. فســـبحان على هذا اسم بمعنى التسبيح وليس علما ، وزعم الزمخشرى وأبو على أن الشاعر ترك التنوين لأنه علم على التسبيح فلا ينصرف . قال البغدادى : وليس الأمر كما زعما ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت [٤].

قال أبو حيان : معنى سبحان الله : براءته من السوء ، وهو قول أبى الخطـــاب السابق ، ومثله فى المعنى : سلامك ربَّنا [٥]. ، وتستعمل سبحان مفـــرداً منونا وغير منون ، فإذا قلت : سبحان الله فهو ممنوع من الصرف

---

(١) راجع الخزانة ٢٤٥/٧ .
(٢) الـــروم : ٤ .
(٣) الدقائق ٤٤٩ .
(٤) الخزانة ٢٤٣/٧ .
(٥) المقتضب ٢١٩/٣ .

عند سيبويه للعلمية وزيادة الألف والنون [١]. وقيل هو مضاف في التقدير تُرك على هيئة حين كان مضافا في اللفظ ، وهو رأي المبرد [٢].

وهو اسم وضع موضع المصدر الذي هو التسبيح وأصله الإضافة ثم استعمل مقطوعا عنها منونا في الشعر وغير منون

وقال أبو عبيد – رحمه الله – سبحان الله انتصب على النداء المضاف وتقديره : يا سبحان الله ، كما قالوا : فاطرَ السموات والأرض ، يريدون : يا فاطر السموات والأرض [٣]. وهذا قول الكسائي [٤] ، وهو مردود ، لأن المنادى عند سقوط النداء يرفع وينصب ، وسبحان الله ملازم لحالة واحدة فلا يجوز فيه الرفع[٥]. بل الذي أجمعوا عليه نصبه في كل حالاته ، وأن يقال : سبحان الله يعجبني ، وفكرت في سبحان الله بمعنى قوله سبحان الله ، وما يَلزن من الحركات حركة واحدة في كل حالاته لا يُدعى له أن النداء ضمة ولا فتحة في قول سبحان الله ، فالمنادى غير السبحان وتلخيصه : يا هؤلاء سبحان الله ، وما يُدّعى له نصب بالنداء أو رفع ثم يصرف عن النداء إلى الخبر أو غيره وإعرابه مع النداء باق عليه وموجود من التعريب أن يسقط بسقوطه ، ويتجدد من التعريب بما يحدثه المتكلم للاسم من خبر أو غيره ، فانتصاب سبحان الله

---

(١) الارتشاف ٣/٣٦٦ .

(٢) المقتضب ٣/٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) الدقائق ٤٤٩ ، والدر المصون ١ / ٢٦٦ .

(٤) الدقائق ٤٤٩ .

(٥) القرطبي ١ / ٢٨٧ .

مـــن غـــير النداء يدل على أن النداء لا يعمل الإعراب فيه [١] ولو قيل : ســـبحان الله يعجبـــني ، وأكـــثرت من سبحان الله على قطع سبحان عن المضمر في اصل الخلقة – أي عن الإضافة التي هي أصله – وتصييرها اسماً للمعنى الحاضر في الكلام كان ذلك صحيحا على مذهب من يقول : تـــأبّطَ شـــر قـــام ، ومررت بتأبطِ شرٍ ، وشاهدت تأبط شرٍ ، ومن عَتُب الحكاية وترك الحرف على ما لم يزل عليه وقال : تأبط شرًا قام ومررت بـــتأبط شرا ، لا يزيل سبحان الله عن نصبه في الأبواب الثلاثة . وقيل : قالـــت العرب : سبحانك ربنا لا كفرانك . فأجروه على ما كان عليه في الإضافة إلى اسم الله .

وعلـــى كل فـــ " سبحان الله " من المصادر التي تلزم النصب على المصدرية ولا تنون ولا تضاف إذا جعل علما ولم يضف نحو :

أقول لما جاءني فخره ∴ سبحان من علقمة الفاخر

أي : بـــراءة مـــنه ، والشاهد في البيت جعل سبحان علما على البراءة ومنعه من التنوين ليدل على معناه كما قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى وألزمه النصب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف وهو أسبح فهـــو مصدر ممنوع من التصرف والانصراف . هذا رأي ابن عصفور ورده ابـــن مـــالك وذهب إلى أن سبحان وإن منع التصرف لا يمنع من الانصراف [٢]. بل يأتي مضافا ومنونا في قول الشاعر :

---

(١) الدقائق ٤٥٠ .

(٢) شرح المقرب ٢/٤٦٤ .

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ... وقبلنا سبَّح الجوديُّ والجمدُ [١].

وإذا حذف تنوينه كان لنية الإضافة كما في قول الشاعر السابق

سبحان من علقمة الفاخر

قـــال ابـــن مـــالك أراد : ســـبحان الله فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف ، كما قال الشاعر :

خالط من سلمى خياشيم وفا [٢].

يـــريد : وفاها ، وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان علما [٣].بقى بحث فى العامل فى سبحان الله ، هل يجوز أن يقدر فعل أمر ؟ فيه نزاع. ذكر بعض العلماء فى أثناء حديثه عن قوله تعالى " فلما جاءها نودى أن بورك مَنْ فى النار وسبحان الله رب العالمين " [٤]. أن قوله " وسبحان "

---

(١) البيـــت مـــن البسيط قاله ورقة ابن نوفل من أبيات قالها لكفار مكة وهم يعذبون بلالا وقيل : البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوان ٣٧٦ ، وقيل : قائلـــه زيـــد بـــن عمرو بن يصل . والشاهد فيه عند ابن مالك أن سبحان يستعمل نكرة ومعرفة ، ورد بأنه صرف فى هذا البيت للضرورة وقد ورد البيـــت فـــى الزاهر ١/١٤٥ والأغانى ٣/١٢١ ، والدقائق ٤٥٢ ، وشرح المقرب ٢/٤٦٤ .

(٢) بيـــت من الرجز المشطور للعجاج ، وقد ورد فى الخزانة ٣/٤٤٢ ، ٧/ ٢٤٦ ، وشرح المقرب ٢/٤٦٥ ، وشرح التسهيل ٢/١٨٥ وحاشية الصبان ١/١٣٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) النمل آية [٨] .

بتقدير الأمر تنزيها لله تعالى فى مقام المكالمة عن المكان والجهد ، أى: وسبحه تسبيحا . وكذا قيل فى قوله تعالى " فسبحان الله حين تمسون " [١]. إنه إخبار فى معنى الأمر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه فى هذه الأوقات .

وجوز الأمرين أبو شامة فى قوله تعالى : سبحان الذى أسرى " [٢]. قال إن عاملـــه إما فعل أمر أو خبر ، أى : سبحوا أو سبّح الذى أسرى بعبده على أن يكون ابتداء ثناء من الله على نفسه كقوله : " الحمد لله رب العالمين ".

وقيل ليس هذا أمرا لأن سبحان الله لزم طريقة واحدة لا ينصبه فعل أمر [٣].

ومـــثل سبحان من المصادر المنصوبة بفعل مهمل : **ريحان الله** قال المـــؤلف : وقال العرب : سبحان الله وريحانه [٤]. فعطفوا الريحان على السبحان ، وتقديرها فى النصب : نسبح الله تسبيحا ونسترزقه استرزاقا ، لأن الـــريحان عـــند العـــرب الرزق ، قال الفصيح منهم : خرجنا نطلب ريحان الله ، بمعنى رزقه وعطاءه ... وما يستعمل الريحان مبتدأ منصوبا ، لكنّ رتبته الإتباع للسبحان [٥].

ومـــا أورده المـــؤلف هـــنا قاله سيبويه حيث قال : وحيث قال : وريحانـــه ، قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا

---

(١) الروم آية [١٧] .
(٢) الإسراء آية [١] .
(٣) راجع الخزانة ٧/ ٢٤١ ، ٢٤٢ .
(٤) اللسان : روح .
(٥) الدقائق : ٤٥١ .

علـــى أســـبح الله تسبيحا وأسترزق الله استرزاقا فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانـــه ، وخـــزل الفعـــل ها هنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبحك وأسترزقك [١].

والفعل الناصب لـــ " ريحان " هنا من اللفظ ، وجعله ابن عصفور من المعـــنى ، فقـــال : وأمـــا سبحان الله وريحانه ، فإنهما منصوبان بفعل من معـــناهما لأنهما لا يستعمل فعل من لفظيهما ، ألا ترى أنه لا يقال : سَبَحْتُ ولا راح بمعنى استرزق . وأما سبَّحت بالتشديد فمعناه قلت : سبحان الله [٢].

قـــال أبـــو حيان : وريحانه إذا كان بمعنى استرزقه ولم ينصرف ولزمه النصب والإضافة ، ولا يستعمل إلا مقترنا مع سبحان الله كما قال المـــؤدّب بيد أن أبا حيان صرح بأنه قيل : يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكـــره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك [٣]. ويحتمل أن يكون فيه معـــنى الدعـــاء كأنـــه قال : استرزقك استرزاقا ، وأن يكون خبراً وهو الإقـــرار بالـــنعمة نحـــو شكراً لك ، ويحتمل ما احتمل سبحان من كونه مصـــدراً لا فعل له من لفظه . وسبق أن بينا أن ابن عصفور قال بهذا ، وقد يكون اسما منزلا منزلة المصدر [٤].

<u>**سلاما لفلان**</u> من الألفاظ المستعملة بدلا عن فعلها إسلاماً وقد نصبته

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٢ .
(٣) الهمع ٢/٨٧ .
(٤) الارتشاف ٣/١٣٦٦ ، ١٣٦٧ بتصرف يسير .

العرب على مثل ما ينتصب عليه السقي والرعي ، أي – بفعل من لفظه ، وجعلوه محتملا معنيين ، أحدهما : الدعاء للمخاطب والتحنن عليه ولصل الحرف يوجب ذلك ، إذ هو مأخوذ من السلامة ، وإما من المسالمة .

والآخـر : أن يكون سلاما عليكم معناه ، البراءة منه والخروج من أمـره [١]. وسـلام هـنا لا يتصرف بخلاف " سلام " بمعنى التحية فإنه يتصرف [٢].

قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب أنّ مثله – أي مثل نصب الحمدَ لله وسـبحان الله – قولك للرجل : سلاماً تريد : تَسلما منك ، كما قلت براءة منك ، تريد لا ألتبس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيـت فلانا فقل له سلاما ، فزعم أنه سأله فقسره له بمعنى براءةً منك ، وزعم أن هذه الآية مفعول بها﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا ﴾ [٣]

بمنزلة ذلك ؛ لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسلُّما لا خير بيننا وبينكم ولا شر [٤].

وقـد رُدَّ هذا القول على قائله ، واحتج عليه بأن الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيه وسَلَّمَ- أمر هو والمسلمون أن يرفقوا بالكفار ويحسنوا عشرتهم

---

(١) الدقائق ٤٥٢ .

(٢) الهمع ٢/٨٧ .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

أيام كانوا بمكة ، فلما هاجروا إلى المدينة جرى الأمر لهم بأن يعنفوا ويغلظوا على أهل الكفر ويستعملوا فيهم القتال ، دليل هذا أن ما نزل بمكة فهو على معنى قوله : ﴿ **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ** ﴾ [١]. والذي نزل بالمدينة فهو على تأويل قوله " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " [٢]. فسلام التحية والبر أشبه بالذي نزل بمكة من المنزل بالمدينة الذي يوجب المباعدة والمجانبة والمحاربة " [٣].

عجبا لفلان وعجب له : قال المؤدّب : فأما عجبا لفلان وعجب له فإن العرب أجرتهما مجرى : سقيا ، وسقيٌ له ، قال الشاعر :

عجبا لتلك قضيةً وإقامتي ∴ فيكم على تلك القضية أعجب[٤].

روته الرواة بالنصب والرفع ، وقد تحدث سيبويه عن ذلك تحت عنوان : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء فقال : من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كفرا وعجبا ... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ، وكأنك قلت أعجب عجبا ، وإنما اختزل الفعل

---

(١) الجاثية ١٤ .

(٢) التوبة ٥ .

(٣) الدقائق ٤٥٣ .

(٤) البيت من الكامل قاله هنيُّ بن أحمر كما في الكتاب ١ / ١٦١ ، والرواية فيه برفع قضية ، وقد ورد في شرح المفصل ١ / ١١٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٦٦ ، والهمع ٢ / ٨٨ .

هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل .

وقـــد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه وزعم يونس أن رؤبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وذكر البيت السابق ، وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت ؟ فيقول حمدُ لله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته . أي : أمرى وشأني حمدُ الله وثناء عليه .

وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا دليل على أنه لا يطرد وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة [١].

– **مرحبا وأهلا وسهلاً :** قال المؤدّب : وأما مرحبا وأهلاً وسهلا ، فإنهـــن لا يستعملن إلا بالنصب إلا أن يصيرن اسما ، وينقلن عن طريقة النيابة عن الأفعال ، ومذاهب الحكاية كما فُعل ذلك بـــ تأبط شر .

وقـــد ذهـــب ســـيبويه إلـــى أن المرحب وما معه ينبن مناب الفعل المضمر ، وقال : كل واحد منهن نائب عن مصدر ، وتقديرهن : رحّب الله بك ترحيبا ، وأهّلك تأهيلا ، وسهّل أمرك تسهيلا ، فنبن عن المصادر كمـــا نـــاب الســـبحان عن التسبيح والبشري عن التبشير [٢]. وإذا أجاب المجيب ، وقال : بك وأهلا أو بك أهلا أقرّ التعريب على حاله ، أي كأنه قـــد لفـــظ بمرحبا بك وأهلا . والواو عطفت ما بعدها على محذوف كما عطفـــت الواو في ربنا ولك الحمد " الظاهر على المسقط الذي تلخيصه :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٦٩ ، والهمع ٢ / ٨٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٩ .

ربنا أنت المتفضل ولك الحمد . وإذا قيل : بك أهلا فترك لأهل ما ينصبه بينه وبين الباء فعلّقت الباء بما قبلها . ولم يسمع في واحد منهن رفع حتى ينقلن إلى الأسماء ويزلن عن توكيد الأفعال [١].

قال سيبويه : ويقول الرادّ : وبك وأهلا وسهلا وبك أهلا ، فإذا قال وبك وأهلا فكأنه قد لفظ بمرحباً بك وأهلا ، وإذا قال وبك أهلا فهو يقول ولــك الأهــل إذا كان عندك الرُّحْبُ والسعة فإذا رددت فإنما تقول أنت عندي فمن يقال له هذا لو جئتني [٢].

قــال الســيرافي معلقــا علــى ذلك هذا الكلام – يعني وبك وأهلا وســهلا – تقديره أن يقول الرجل الذي يدخل إذا قال له المدخول عليه : مرحــبا وأهلا فيرد ، ويقول : وبك وأهلا كأنه قال : وبك مرحبا وأهلاً وإنمــا هــذه تحية المزور من يدخل عليه يُحيِّ بها الزائر المزور على معنى أنك أصبت عندي سعةً وأنساً ، وإذا قال الزائر : وبك أهلا فيحمل على أنك لو جئتني لكنت عندي بهذه المنزلة أ.هـ ملخصــــاً [٣].

قـــال ســـيبويه : ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضمر هو ما أظهر ، واستدل لذلك بقول أبي الأسود :

إذا جئت بواباً قال مرحبـــــا .:. ألا مرحب واديك غير مضيق[٤].

---

(١) الدقائــــق ٤٦١ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٩ .

(٣) السابق نفســـــه .

(٤) البيــت من الطويل ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٤٩ ، والدقائق ٤٦٢ .

حيث جاء مرحب مرفوعا على معنى : عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن حله [١] ، وبذلك يُرد على المؤدّب الذي قال : ولم يسمع في واحد منهن رفع ، أي في مرحبا وأهلا وسهلا .

قال الفراء في مرحبا معناه : رحُب الله بك مرْحبا ، كأنه وضع موضع الترحيب [٢].

فاها لفيك : من الأسماء المنصوبة بأفعال مضمرة على معنى الدعاء ، وكذا : جندلا وترابا .

قال المؤدّب : وقد قالت العرب في ابتداء الكلام فاها لفيك ، يريدون: جعل الله فم الداهية لفيك فيقيمون " فاها " مُقام الفعل كما فعلوا في " جندلا وترابا " كل واحد منهن يكفي من المصدر وينوب عن الفعل ، قال الشاعر :

وداهية من دواهي المنو ∴ يرهبها الناس لا فالها [٣].

فدل ذلك على أنهم يجعلون للداهية فما [٤].

ورواه المؤدب ألا مرحبا وعلى ذلك فلا شاهد فيه حينئذ .

(١) الكتاب ١ / ١٤٩ .

(٢) اللسان : رحب .

(٣) البيت من المتقارب ، قالته الخنساء ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٥٩ ، والدقائق ٤٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٤١٢ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٢ ، والخزانة ٢ / ١١٧ .

(٤) الدقائق ٤٦٣ .

قـــال أبـــو عبـــيدة : أصل هذا المثل أنه يريد جعل الله تعالى بفيك الأرض ، والمعنى : الخيبة لك . وقال غيره : فاها كناية عن الأرض ، وفـــم الأرض التراب ، لأنها به تشرب الماء ؛ فكأنه قيل : بفيه التراب ، ويقال: ها كناية عن الداهية أي جعل الله فم الداهية ملازما لفيك . والبيت السابق يوضح أن للداهية فما [١]. وهو ما عليه سيبويه فقد قال في الكتاب تحت عنوان : هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها " ما نصه : وذلك قولك تُربا وجندلاً ، وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تُربًا لك ، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول كأنه قال : ألـــزمك الله وأطعمك الله تُربا وجندلا ، وما أشبه هذا من الفعل ، فاختُزِل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجُندلت . وقد رفعه بعـــض العرب فجعله مبتدأ مبنياً على ما بعده وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول . ومن ذلكَ قول العرب : فاها لفيك ، وإنما تريد : فالداهية ، كأنه قال : تُربا لفيك ، فصار بدلاً من اللفظ بالفعل وأضـــمر له كمـــا أضمر للتُرب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهاك الله : [٢].

وتُربا وجندلا معناه على الدعاء ، والتقدير : جعل الله في فيه ترابا ووضــــع الله في فيه جندلا ، أي : أماته الله ؛ إذ لا يكون التُرب والجندل في فيه إلا بعد موته [٣].

---

(١) مجمع الأمثال ٢ / ٤٣٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤١١ .

– ***عمرك الله قم*** . قال المؤدِّب : وقول العرب : عمّرك الله قُم . العمــر فــيه نائــب عن المصدر ، والله – عزّ الله – منصوب بالعمر ، وتمثيله: عمّرْتُك الله تعميرا ونشدتك الله نشدا فقلب العمر عن التعمير[1].

وما قاله المؤدِّب هو قول سيبويه فقد جاء في الكتاب : وكأنه حيث قــال : عمْــرك الله وقِعْدك الله ، قال : عمّرْتُك الله بمنزلة نشدتك الله ، فصـــار عمرك الله منصوبة بـــ عمّرتك الله كأنك قلت : عمّرتُك عمراً ، ونشــدتُك نشــدا ، ولكــنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به ، فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ، وكأن قوله عمّرك الله وقعْــدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بـــ نشدك ، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثّل به . والمصدر النشدان والنشدة [2].

قــال الأعلم : معنى عمّرتك الله : ذكرتك الله ، وأصله من عمارة الموضـــع ، فكأنـــه جعـــل تذكيره عمارة لقلبه ، فعمرك الله مصدر عند ســـيبويه ، وتقديـــره أن معنى عمرك الله : عمّرتك الله ، أي : سألت الله عمْرك . وإذا وضح أنّ عمرك بمعنى عمرتك وجب أن يكون مصدراً ، وقــد ثبت أنهم يقولون : عمّرك الله وعمرتك الله بمعنى ، فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول ، وبالفعل المقدر على قول وفيه معنى السؤال ، وقيل منصوب بفعل مقدر أي : سألت الله عمرك ، أي : بقاءك .

والفــرق بيــنه وبين قول سيبويه وإن كان بمعنى سألت الله تعالى

---

(١) الدقائق ٤٦٣ .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

بقاءك أن عمرك على مذهب سيبويه بمعنى : عمرتك الملتزم حذفه وهو الناصب له ، واسم الله المفعول الثاني وعلى القول الآخر أن عمرك واسم الله مفعولا لسألت المقدر . وأجاز الأخفش : عمرك الله برفع اسم الله أي: أسأل بأن يعمرك الله [١].قال البغدادي : ويجوز عندي أن يكون قولهم : عمرك الله مصدرا لفعل ثلاثي ، وهو فلان يَعْمُر من باب نصر ، أي يعبده بالصلاة والصوم ونحوهما ، وفلان عمّار ، أي : كثير الصلاة والصوم [٢]. وهذا قول الكسائي وابن الأعرابي [٣].

ويجوز أن يرفع العمر على أنه خبر لمبتدأ محذوف قال المؤدّب: وإذا قالوا : عمرُك الله . رفعوا العمر بإضمار هذا أو غيره مما يجري مجراه في الرفع ولا يُخل بالمعنى . وقد قال الفراء : ما تستعمل العرب الرفع فيه مع اللام إلا عند الإقسام في قولهم : لعمرُك لأقومن [٤] ، وفي مثل قول الله – عز وجل – ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [٥]. وقعدك الله عند سيبويه مثلُ عمرك الله يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدر ، معناه : سألته أن يكون حفيظك وإن لم يتكلم به كأنه قيل : حفيظك الله [٦]. من قوله تعالى ﴿ **عَنِ الْيَمِينِ**

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٣٧ تح موسى بناي .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٣ ، والخزانة ٢ / ١٣ ، ١٦ .

(٣) راجع : اللسان : عمر .

(٤) النقائق ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٥) الحجر : ٧٢ .

(٦) الإيضاح ١ / ٢٣٧ .

وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [١].أي : حافظ .

فـــ " عمرك " عند سيبويه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل واجـــب الحذف وعند غيره مفعول ثان لـــ سألت المقدر ، وقول سيبويه أولـــى .

هنيئا لك ما نلت

من المصادر الموضوعة موضع الفعل قول العرب : هنيئاً لك .

قـــال المـــؤدِّب : وقولهم : هنيئا لك ما نلت . نصبَ هنيء كنصب العمر والقعد والقعيد ، وأصله عند التمثيل : هَنَأَك هنْئا ، فالهنيء بمنزلة الهَـــنْء يكفـــي من الفعل الناصب . و " ما " يرفعها هنيئاً لقيامه مقام ما يـــرفع . وســـبيل القريب والمجاور أن يكون هنيءٌ علة رفعه ، وإن نأى المرفوع عنه مع اللام فممكن أ، يعلق هنيئ بالفعل المقدر ، ويقطع اللام منه عند بُعدها ، فترفع ما بعدها [٢]. قال الشاعر :

هنيئاً زادك الرحمنُ خيراً ∴ فقد أدركتَ ثأرك يا بلالُ [٣].

فبنى هنيئاً على المتقدم ولم يجعله رافعا ، وقال الآخر :

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتُهم ∴ وللغرب المسكين ما يتلمس [٤].

---

(١) ق : ١٧ .

(٢) الدقائق ٤٦٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وقد ورد في الدقائق ٤٦٥ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسب إلى قائل وقد ورد في الكتاب ٢ / ١٦٠ ، والإيضاح ١ / ٢٤١ ، والهمع ١ / ٢٦ ، والدقائق ٤٦٥ .

فـرافع البيوت هنيئا ، ورفعها باللام يقبح لملاصقة البيوت واللام هنيئاً [١] ؛ قال كثير :

هنيئاً مريئاًغير داء مخامر ∴ لعزة من أعراضنا ما استحلت[٢]

فرافع " ما " هنيئا ، ولو رفعت باللام لبعدها من هنيء لأمكن ذلك وساغ . وقد قالوا : ضلال له ، فجعلوا اللام خبر الضلال ، إما على نية الدعاء ونصب الضلال ، أو على تصحيح الخبر ، والانقطاع عن الدعاء وما يمتنع ضلالا لفلان على التصريح وإبطال سبيل الخبر ، قال الشاعر :

أتنخس يربوعاً لتترك دارمـا ∴ ضلالٌ لمن منّاك تلك الأمانيا [٣].

ويتضـح مـن خلال هذا الكلام أن هنيئا منصوبة على المصدرية وترفع بعدها لقيامها مقام الفعل الذي يرفع ما بعده فتعمل عمله إذا تعلقت الـلام بهـا ، أمّا إذا فُصل بينها وبين اللام فلا تعمل حينئذ ، وقد اكتفى المؤدب بجعلها منصوبة على المصدرية أو المفعولية المطلقة .

وخالفه ابن الشجري تبعا لابن جني فذهب إلى أن نصب هنيئاً على الحالية ، فقال : فما حذف منه الفعل وقامت الحال مقامه قولهم : هنيئاً لك

---

(١) الدقائق ٤٦٥ .

(٢) البيتُ من الطويل ، وقد ورد في الديوان ١٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٣ ، والدقائق ٤٢٩ ، ٤٦٦ .

(٣) البيـت مـن الطويل قاله الأخطل في ديوانه ٦٦ ، وقد ورد في الدقائق ٤٦٦ ، ونخـس الدابة غرز جنبها أو مؤخرها ، واليربوع دابة . ودارم : حي من بني تميم .

قدومك ، قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هنيئا لك العيدُ الذي أنت عيده .:. وعيدٌ لمن سمّى وضحّى وعيّدا [١].

قـــال : العـــيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هنيئا لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه فرفعت الحال والعيد ، كما أنّ الفعل يرفعه [٢]. وكـــذا قال في بيت كُثيرّ السابق . وقال الزجاج : هنيئاً اسم فاعل وضع موضع المصدر ، ولهذا نظائر في قولهم : قم قائماً ، أي : قياما ، وعليه وهنيئاً وقع موقع هناءً [٣].

وأجاز المؤدب رفع هنيئا على الخبرية ونظّره بقول العرب : ضلال له وأيده بقول الأخطل السابق [٤]. ثم قال بعد ذلك :

وقولهم : عائذا بالله من الشيطان الرجيم " أقاموا عائذاً فيه مقام عوذ ، وانتصاب عوذ كانتصاب سقي ورعي [٥].

وجعل ابن عصفور النصب في عائذاً على الحالية المؤكدة والتقدير .

أعوذ عائذا بالله [٦]. ، ونظير ذلك من الحال المؤكدة ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ

---

(١) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ١/ ٢٨٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٣ .

(٢) الإيضاح ١ / ٢٤٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٢ .

(٤) الدقائق ٤٦٦ .

(٥) السابق نفســـــه .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٢٢ .

لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ (١).

ووافقه ابن مالك فقال : وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو : عائذا بالله من شرها ، فوقعت الصفات في مواقع المصادر لتضمنها إياه ، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد كما استغنى عن المصادر ، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونها من لفظها فإن ذلك واقع في أفصح الكلام كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ وقد حمل المبرد عائذا بك على أنه من المصادر التي جاءت على وزن فاعل كالعاقبة وما ذهب إليه غير صحيح (٢). لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل ، ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل ، والأولى في الصفات النائبة عن المصدر أن تنصب على الحالية المؤكدة لعاملها ، أما الأسماء والذوات فتنصب على المفعولية بفعل مقدر ، وهو ما عليه أكثر النحاة .

- ***عذيرك من فلان .*** قال المؤدب : والعرب تقول : عذيرك من فلان ، فيحملون العذر وينصبونه بالفعل الذي لا يستعمل مظهراً ، وكذلك: عذيري وعذير فلان ، بإظهار المضاف ، تمثيله وإن كان لا يستعمل : اعذر عُذْرك ، قال الشاعر :

أريد حباءه ويريد قتلي ∴ عذيرك من خليلك من مراد (٣).

---

(١) النساء ٧٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٢٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، والهمع ٢ / ٩٥ .

(٣) البيت من الوافر ، قاله عمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٥ ، وقد ورد =

التمثيل فيه : اعذر عُذرك ، بيّن عذرك ، من قولهم : من يعذرني من فلان ، أي : من يتبين عذري في هجرته والإساءة إليه [١].

ويدعم المـؤدب قوله هذا بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – فيقول : وهو يشاكل معنى قول الرسول– صلّى اللهُ عليه وسلّمَ–: " لن يهلك الناس حتى يُعذروا من أنفسهم ويعذروا جميعا " [٢].

معناه : حتى يُتبين عُذر من يعذّبهم عند ظهور الإجرام والآثام منهم ، يقـال : عـذر وأعذر ، إذا فعل ذلك ، وقد حمل عليه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – الآخر : " من أتت عليه ستون سنة فقد أعذر الله علـيه في العُمُر " [٣]. وعذر بغير ألف ، كلاهما مأثور عنه صلوات الله علـيه ، والمعـنى فـيهما : فقد أوضح الله تعالى عذر المعاقب له على تقصيره [٤]. ويزيد المؤدب هذا تأكيداً بقول الشاعر :

عذير الحي من عدوا .·. ن كانوا حيّة الأرض [٥].

= في الكتاب ١/ ١٣٩ ، ١ / ٢٧٦٧هـ ، والدقائق ٤٦٨ ، والأغاني ١٤ / ٣٢ ، والحباء : ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، وقيل : هو النصرة الاختصاص بالتكريم . وعذيرك ، أي : هات عذرك .

(١) الدقائق ٤٦٨ ، وراجع اللسان : عذر .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ١٩٧ .

(٣) السابق نفسه ١ / ١٩٦ .

(٤) الدقائق ٤٦٨ .

(٥) البيـت من الهزج قاله ذو الإصبع العدواني في ديوانه ٤٦ وقد ورد في الكـتاب ١ / ١٣٩ ب ، ١ / ٢٧٧ هـ، والدقـائق ٤٦٨ ، واللسان حيا ، =

أجمـــع الـــرواة فيه على النصب [١]. وذهب سيبويه إلى أن العذير مصـــدر جُعـــل بـــدلا من اللفظ بالفعل ، وحذف الفعل لأنه بمنزلة أفعل وإظهاره غير جائز وقبيح [٢].

ومذهـــب غيره أن العذير بمعنى العاذر . قال السيرافي : واختلفوا فـــي عذيـــر ، فقيل : هو بمنزلة عاذر ، كـــقادر وقدير وعالم وعليم ، وقيل : هو فعيل بمعنى المصدر ، وضعفه بعضهم باختصار فانظره [٣].

ومـــا قاله سيبويه هو الوجه لاضطراد وضع المصدر موضع الفعل قاله الأعلم ، فقد ورد في حاشية الكتاب ما نصه : واختلف في العذير ، فمـــنهم مـــن جعله مصدراً بمعنى العذر وهو مذهب سيبويه ، ومنهم من جعلـــه بمعنى عاذر كعليم وعالم ، والمعنى عنده : هاتِ عذرك وأحضر عاذرك ، وامتنع أن يجعله بمعنى العذر ؛ لأن فعيلا لا ينبئ عن المصدر إلا فـــي الأصـــوات ، نحو : الصهيل والنهيق وما أشبه والأولى مذهب سيبويه ؛ لأن المصدر يطرد وضعه ذلك في اسم الفاعل . وقد جاء فعيل

= والخـــزانة ٢ / ٤٠٨ ، والحيوان ٤ / ٢٣٣ . والشاعر يذكر تفرق قبيلة عـــدوان بـــن عمرو بن سعد بن قيس عيلان وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم عزتهم بعد أن كان يخشون ويُهابون كما تهاب الحية المنكرة . وقد جاءت عذيـــرَ منصوبة في هذا البيت وسابقه على تقدير فعل ، فهي مصدر نائب عن فعله .

(١) الدقائق ٤٦٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ ب ، ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ هـ .

(٣) السابق نفســـه .

في غير الصوت ، كقولهم : وجب القلب وجيبا إذا اضطرب [١].

سماع الله أنك تظلمني :

قـال المؤدب : وقول العرب : سماعَ الله أنك تظلمني، نصبوا فيه السـماع بالمضـمر ، وتمثيله : أسمع الله شهادتي بذلك إسماعاً وأعلمه إعلاما [٢] ، قال الشاعر :

سماعَ الله والعلماء أني ∴ أعوذ بحقو خالك يا ابن حَجْرِ [٣].

قال سيبويه : ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر :

سماع الله والعلماء أني ∴ أعوذ بحقو خالك يا ابن عمرو

وذلك أنه جعل نفسه في حال من يُسمع ، فصار بمنزلة من رآه في حـال سير فقال : سماعاً الله بمنزلة قولك : ما أنت إلا ضرباً الناس وإلا

---

(١) حاشية الكتاب ١ / ١٣٩ ب .

(٢) الدقائق ٤٦٩ .

(٣) البيـت مـن الوافـر ، ولم ينسب إلى أحدَ كما في الكتاب ١ / ١٧٠ ، والمصـنف ٦١٧ ، وفيهما بدلحجر : عمر ، وراجع اللسان سمع ، حقا . وقـد جـاء سـماع الله منصـوبا على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير : أسمع الله والعلماء إسماعا ووضع سماعا موضع إسماع كما قالوا أعطيـته عطاء أي إعطاء والمعنى : أشهد الله والعلماء إشهاد مُسمع مبين لإشـهاده أني أعوذ بخالك من شرك وذكر الحقو وهو الخصر لأنه موضع احتضان الشيء وستره .

ضرب الناس ، إذا حذفت التنوين تخفيفاً [١].

وسماع هنا اسم مصدر وقد قام مقام المصدر في النيابة عن الفعل ؛ لأن المصـــدر واسمه عند سيبويه واللغويين المتقدمين لا فرق بينهما فكل ما دل على الحدث فهو مصدر ، أما التفرقة بين المصدر واسمه فهي في اصطلاح المتأخرين من النحاة .

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب ١ / ١٧٠ ، ١٧١ ب ، ١ / ٣٤٠ هـ .

الفصل الرابع : الإضمار والحـــذف

إضمار الأسماء

بعــد أن أوضح المؤدب الأفعال التي تضمر لقيام المصادر مقامها انتقل إلى الأسماء ، وأبان أن الاسم أيضاً قد يعتريه الإضمار فقال تحت عنوان " حكم فيما يأتي مبنياً إعرابه على الإضمار غير مغيرة ألفاظه في الانصــراف عن الحذف والاختصار إلى الإبانة والإظهار " من ذلك قول الله عز وجل : ﴿ **أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾[1]. يريد : ألا يا هؤلاء اسجدوا، و" يا " متعلقة بالمنادى المختزل .

ويؤيد كلامه بقول العجـــاج :

يا دار سلمى ياسلمـــى ثم اسلمي ∴ بسمسم أو عن يمين سمسم[2].

وقول الآخر : **فقالت ألا يسمع نعظك بخطة ∴**

فقلت : **سميعا فانطقي وأجيبي** [3].

---

(١) النمل : ٢٥ .

(٢) مــن الرجــز وقد ورد في الديوان ١ / ٤٢٢ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، والدر المصون ٨ / ٦٠١ ، واللسان : سمسم ، وسمسم (اسم موضع) وقد دخــل حــرف النداء على الفعل (اسلمي) وعندئذ قدر اسم ، وقد أرشد العجاج نفسه إليه في صدر الشاهد .

(٣) البيت من الطويل ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد ورد في الإنصاف ١ / ١٠٢ ، وفــيه وأصبي بدل وأجيبي ، والبحر ٧ / ٦٩ ، وسميعاً يُنصب على أنه مفعول لفعل محذوف ، أو على الحالية ، والتقدير وجدتني سميعا أو لقيتني سميعا .

تأويلـــه : يــا هذا اسمع ، ونصب سميعا بمضمر تمثيله ، فقلت : أقبلت سميعا ، قصدت سميعا [١].

ويقـــرر المؤدب من خلال ذلك أن حرف النداء لا يدخل على الفعل وحينئذ فلابد من تقدير اسم يقترن حرف النداء به ليصح قول النحويين : إن حـــرف الـــنداء ممـــا يختص بالأسماء . وقد أوضح الكسائي ذلك في قـــراءته (ألا يـــا اسجدوا) بتخفيف اللام وجعل ألا للتنبيه والاستفتاح ، وبعدهـــا " يا " التي ينادي بها ، والوقف حينئذ عليها ، ثم الابتداء بالفعل اسجدوا " [٢]. فماذا فعل النحويون في ذلك ؟

اختلف النحويون في " يا " الداخلة على الفعل ، هل هي حرف نداء والمنادى محذوف ، والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال المؤدب تبعا للفـــراء وغـــيره ؟ أو هي للتنبيه ، ولا منادي محذوف ، ولذلك باشرت الحرف كما قال سيبويه الذي ورد في كتابه ما نصه : " وأما " يا " فتنبيه ، لا تراها في النداء وفي الأمر ، كأنك تنبه المأمور " [٣].

وقال الفارسي : كلهم شدد اللام من قوله سبحانه ﴿ **أَلاَّ يَسْجُدُوا** ﴾ غير الكسائي فإنه خففها ، ولم يجعل فيها " أن " ووقف " ألا يا " ثم ابتدأ : اســـجدوا ، ووجـــه دخول حرف التنبيه على الأمر أنه يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه ، كما أن النداء موضع يحتاج

(١) الدقائـــــق ٤٩٦ .
(٢) الحجـــة ٣ / ٢٣٤ .
(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

فسبه إلى استعطاف المنادي له من إخبار أو أمر أو نهي ونحو ذلك مما يخاطب به ، وإذا كان كذلك فقد يجوز ألا يريد منادي [١].

وقد أوضح الكسائي توجيه قراءته بقوله : ما كنت أسمع الأشياخ يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر [٢].

وقد طعن النحاس في هذه القراءة ؛ حيث قال : وهذا موجود في كلام العرب إلا أنه غير معتاد أن يقال : يا قم زيد ، والقراءة به بعيدة[٣]. ***والنحويين في توجيه الآية قولان :***

الأول : أن المنادي محذوف والتقدير : يا هؤلاء أو يا قوم والفعل " اسجدوا " أمر ، ويا حرف نداء ، وقد أخذ بهذا الرأي جماعة منهم : قطرب ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن يعيش ، ومعهم المؤدب .

قال قطرب : المعنى : ألا يا قوم اسجدوا " فحذفت الأسماء وقامت " يا " مقامها ، وكان هذا الحذف في النداء خاصة لأنه موضع حذف التنوين إذا قلت : يا زيدُ [٤]. وقال الفراء : وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن .... مخففة " ألا يا اسجدوا " على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر هؤلاء ويكتفي منها بقوله : " يا " [٥].

---

(١) الحجة ٣ / ٢٣٤ .

(٢) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

(٣) إعراب النحاس ٢ / ٥١٨ .

(٤) حجة القراءات ٥٢٧ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ ، وراجع : إعراب النحاس ٢/ ٥١٨ والكشف =

وجعل ابن مالك جواز حذف المنادي – في الآية – مشروطاً بإيلاء فعـل الأمـر لأداة النداء ؛ حيث قال : ومن حذف المنادي المأمور قوله تعـالى في قراءة الكسائي " ألا يا اسجدوا " أراد : ألا يا هؤلاء [١]. وقد ارتضـى هـذا التخريج جماعة من المفسرين وأصحاب القراءات فيقول القرطبي : ألا بالتخفيف ، بمعنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فأضمر هؤلاء اكتفاء بدلالة " يا " عليها [٢].

وأشـار مكي بن أبي طالب إلى هذا المعنى فقال : حجة من خفف " ألا " أنه جعله استفتاحا للكلام ، فالوقف على ما قبل ألا في هذه القراءة حسن ، وجعل ما بعد ألا منادى قد حذف وبقيت " يا " تدل عليه ، وذلك جائز في لغة العرب [٣].

القول الثاني : يـرى أصحابه أن "يا " تنبيه وليس في الآية منادى محذوف لأن " يا " ترد في الأمر وتكون للتنبيه كما قال سيبويه [٤].

وأجـاز ابن يعيش أن تكون " يا " للتنبيه أيضاً ولا منادي في الآية وقـد جمـع فيها بين تنبيهين تأكيداً ، لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الآمـر [٥].

= ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والكافية ١/١٦٠

(١) شواهد التوضيح ٦ ، ٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٤٩ .

(٣) الكشف ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

(٥) شرح المفصـل ٢ / ٢٤ .

وأنعم أبو حيان النظر في هذه الآية وأطال الوقوف أمامها ورفض تـأويل النحويين الذين أجازوا حذف المنادي فيها محتجا لذلك بعدم جواز حذفـه ؛ لأن الحـذف يؤدي إلى حذف جملة النداء وحذف متعلقة ، وفي ذلـك يقـول : والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليسـت فيه ياء للنداء [١]. وحذف المنادي ، لأن المنادي عندي لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه ، ولو حذفـت المـنادي لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقة ، وهو المنادي ، فكان ذلك إخلالاً كبيراً [٢]. وقد أجاب أبو حيان عن الجمع بين حرفين بمعنى واحد بأن ذلك جائز لاختلافهما ولقصد المبالغة في التوكيد.

والمرجح أن تكون " يا " للتنبيه لئلا يؤدي إلى حذف كثير دون بقاء مـا يـدل على المحذوف ، ألا ترى أن جملة النداء حذفت ، فلو ادعيت حذف المنادي كثر الحذف ولم يبق معمول يدل على عامله بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه، وقد يُعارض هذا بأن ياء قبلها حرف تنبيه آخر وهو" ألا " فيعتذر عن ذلك بأن جمع بينهما تأكيداً ، قاله السمين [٣].

وحصادي القول أن في دخول حرف النداء على الفعل ثلاثة أوجه :

الأول : أن " يـا " للتنبـيه لا للـنداء ، وجـاز اجـتماع الحرفين لاختلافهما .

---

(١) التذييل والتكميــل ١ / ٥٢ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٦٩ .

(٣) الدر المصون ٨ / ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

الثاني : أن " يـــا " في كل ذلك حرف نداء ، والمنادي محذوف ، تقديـــره : يـــا قوم اسجدوا لله أو يا هؤلاء ، وهذا ما ارتضاه جماعة من المفسرين وأصحاب القراءات .

الثالث : أنـــه إن ولـــي " يـــا " دعاء أو أمر فهي للنداء والمنادي محـــذوف ، وذلـــك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر لقوله تعالى : ﴿ يَـــا آدَمُ اسْـــكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [١]. وقوله : ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ [٢]. ومن الشعر قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى

ولا زال منهلا بجرعائك القطر [٣].

ومما جاء في النثر قول الفراء : سمعت بعض العرب يقول : ألا يا ارحمانا ، ألا يا تصدقا علينـــا [٤].

وقال القرطبي : حكى بعضهم سماعاً عن العرب : ألا يا ارحموا ، ألا يا اصدقوا، يريد : ألا يا قوم ارحموا واصدقوا [٥].

ولكـــثرة مـــا جـــاء عن العرب شعراً ونثراً أجاز ابن مالك حذف

---

(١) البقـــرة ٣٥ .

(٢) هـــود ٤٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٥٥٩ ، والإنصاف ١/ ١٠٠ ، واللسان " يا " وشرح عمدة الحافظ ١ / ١١٩ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .

(٥) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

المنادي إذا كان ما بعده أمراً أو دعاءً . فإن لم يكن بعد أداة النداء أمر أو دعاء فهي حرف تنبيه (١). وهذا هو الراجح .

حذف المبتدأ :

انتقل المؤدب من حذف المنادي إلى حذف المبتدأ ، فقال : حكى الكسائي عن العرب : حيّةُ زور من أم عمرو . وقال هشام : رَفع الزور بإضمار : هذا زور ، ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز ، كما قرأ مجاهد ﴿ سُورَةً أَنزَلْنَاهَا ﴾ (٢). الآية فنصب سورة عند هشام بإضمار : اقرأوا سورة ، ومما يقاس على هذا : درهما أعطيته ، ودينارا أبدلته ، بتقدير : خذ ديناراً ؛ لأنه لم يتقدم دليل المضمر كما دل ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (٣). الآية على : اقرأوا سورة .

وقال الفراء – رحمه الله – انتصب سورة على الحال من الهاء وقدمت الحال ؛ لأنها لمكني وحال مكني معروف لها التقدم ، وتأويل أنزلناها سورة ، أنزلناها شريفة رفيعة المنزلة ؛ لأن السورة عندهم المجد والشرف ولهذه العلة سميت سورة القرآن سورة (٤).

يتضمن هذا النص توجيه الرفع والنصب في زور والاستدلال

---

(١) الهمع ١ / ٣٥ ، وراجع آراء الفراء وشيخه الكسائي للباحث ١٦٦-١٧١.

(٢) النور ١ ، وراجع هذه القراءة في المحتسب ٢ / ٩ ، والبحر ٦ / ٤٢٧ ، والدر المصون ٨ / ٣٧٨ .

(٣) العلق ١ .

(٤) الدقائق ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، والزاهر ١ / ١٧٠ – ١٧٢ .

بقراءة مجاهد . وبشيء من التفصيل نقول :

يرى هشام بن معاوية الضرير أن زور " خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هذا زور ، بمعنى زائر ، وهذا توجيه سديد لا اعتراض عليه ، لأن حذف المبتدأ يجوز إذا دل دليل عليه من خلال المقام والسياق ويجيز نصب زور على الهاء من الهاء ، فيقول : ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز ، ومصطلح القطع يعبر به الكوفيون ويعنون به الحال . وقد استعمل الفراء هذا المصطلح كثيراً في معانيه ، وقد يذكر الحال ، ولكن ذكره له قليل ، وقد يستعمل المصطلحين معا ، ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى : ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾ [١]. والنصب جائز في غير تجعله قطعا من عليهم [٢].

وفي قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٣] يقول : فإن تجعل الكتاب ، خبراً لـ ذلك ، فتنصب " هدى " على القطع ؛ لأن " هدى " نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها ؛ لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة ، وإن شئت نصبت " هدى " على القطع من الهاء التي في " فيه " كأنك قلت : لا شك فيه هاديا " [٤]. في ويضع الفراء ضابطا للقطع ، وهو كونه نكرة وصاحبه معرفة ، وهذا ما يعرف بالحال عند البصريين [٥].

---

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٧ .

(٣) البقرة ٢ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٢ .

(٥) دراسة في النحو الكوفي ٢٤٤ .

ونصـــب " زور " علـــى الحالية بتقدير : حيّه زوراً وجه مقبول ، والزور بمعنى الزائر ، ويوحي كلام المؤدب أن يكون " زوراً " منصوبا على إضمار فعل وهذا غير متفق مع كلام هشام .

ويستدل هشام بقراءة مجاهد على أن الحال متقدمة وهذا جائز ، قال المـــبرد : واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة(١).

وفي توجيه النصب في " سورة " على قراءة مجاهد أوجه أخرى ، مـــنها النصب بفعل مقدر غير مفسر بما بعده ، والتقدير : اتْل سورة أو اقـــرأ سورة ، والثاني النصب على الاشتغال بفعل مضمر يفسره ما بعده والـــتقدير : أنزلـــنا سورة أنزلناها ، والفرق بين الوجهين أن الجملة بعد سورة في محل نصب على الأول ولا محل لها على الثاني .

__الثالث__ : أنها منصوبة على الإغراء قاله الزمخشري ورده أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء .

__الرابع__ : النصـــب على الحال من الهاء في أنزلناها والحال المكنى يجوز أن تتقدم عليه قاله الفراء ، وعلى هذا فالضمير في" **أنزلناها** " ليس عائدا على سورة بل على الأحكام ، كأنه قيل : أنزلنا الأحكام سورة من ســـور القـــرآن ، فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن بخلاف غيرها فإنه قد ثبت بالســـنة (٢). وعلـــى هذا فاستدلال هشام بهذه القراءة صحيح ، أما تقدير

---

(١) المقتضـــب ٤ / ١٦٨ .

(٢) راجع الدر المصون ٨ / ٣٧٨ .

الفعـل الـذي ذكـره المؤدب فهو وارد ضمن أوجه النصب الجائزة في القراءة ، لكنه لا يتفق مع مراد هشـام .

ويعلـل المـؤدب لـتقدير الفعل ، فيقول : وإنما يحسن البناء على المضمر إذا دلت الحال على المنوي، أو اشترك المخاطب والمخاطَب في علمه . بمعنى أن تكون هناك قرينة حالية أو مقالية تدل على المحذوف . يقول المؤدِّب: وأكثر ما يستعمل – أي الحذف – في الفصول كقوله عز وجل : ﴿ حـتى تأتيهم البينة رسول من الله ﴾ استؤنفت " الرسول "فرفع بإضمار هي رسول ، والبينة رسول ، وبذلك تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويجوز الرفع أيضا على البدلية من البينة إما بدل اشتمال وإما كل من كل على سبيل المبالغة ، كأنه جعل الرسول نفس البينة ، وهذا عند البصريين والأوسله قال الكوفيون وأخذ المؤدب برأيهم هنا وحمل عليه قول الله عز وجـل ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ [1] فقال : رفعت الحكمة بإضمار هذه ، ثم ذكر بعـد ذلـك عشرين وجها في إعرابها غير هذا الوجه [2]. منها : الرفع بـالحمل علـى " ما " في قوله " ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر " وقـيل : علـى القطع من " ما " ويمكن النصب على المدح وكذا الرفع ، وإن قيل حكمةٍ بالغةٍ بالخفض على التكرير على الهاء ، وقد ترفع الحكمة على النعت لمزدجر ، وقد يمكن النصب على الإغراء بإضمار : افهموا حكمـةً بالغـةً ، اسـتعملوا حكمة بالغة ، ويجوز الرفع على الاستئناف بإضمار : هذه ، وغير ذلك [3].

---

(١) القمـر : ٥ .

(٢) الدقائق ٤٩٨ – ٥٠٠ .

(٣) راجع : الدقائق ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

إضمار الفعل المستعمل إظهاره مع الاستفهام

تحـــدث المؤدب عن ذلك تحت عنوان : حكم فيما يحمل على الفعل المضـــمر الناصــــب مع ألف الاستفهام لإتيانها بمعناه في الخطاب ، فإذا عُرِّيَ منها كان البناء على طريقة الخبر واستعمال الرافع منهاج الصواب" فقال : فأوّل ذلك قولهم : أماءً حاضراً وقد عطش الناسُ ؟ أثعلبا وقد فرّ الخلـــق ؟ أجالساً وقد ارتحل العسكر ؟ مبناه على : أَتُرى جالسا ، أترى مـــاءً وقـــد عطش الناس ؟ أتُرى ثعلبا ؟ والرفع ممكن بتأويل هذا ماءٌ ، أهناك ثعلب ؟ أأنت جالس [1] ، قال العجاج :

أطربا وأنت قِنّسريُّ ∴ والدهر بالإنسان دوّاريُّ [2].

بناه على : أتطرب طرباً ، ومثله قول الحطيئة في هجاء أمه :

تنحي فاجلسي مني بعيداً ∴ أراح الله منك العالمينـــا

أغربالا إذا استودعت سرا ∴ وكانونا على المتحدثينا [3].

تقديره : أتكونين [4]. وقال الآخـــــر :

---

(١) الدقائق ٤٧٤ .

(٢) البيت من الرجز وقد ورد في الديوان ١ / ٤٨٠ ، والكتاب ١ / ١٧٠ ، واللسان: قنسر ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٩ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٣ ، وشــرح جمـــل الزجاجي ٢ / ٣٠٩ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٧٠ ، والقنسري الشيخ العجوز .

(٣) البيتان من الوافر ، وقد وردا في الديوان ٢٧٧ ، والدقائق ٤٧٤ .

(٤) الدقائق ٤٧٥ .

أعبداً حلَّ في شعبي غريبا .:. ألؤما لا أبالك واغترابا ؟![1].

أما اللؤم والاغتراب فينصبان بإضمار : أتجمع لؤما واغترابا وأما العبد ففي نصبه وجهان : النداء : كقولهم : يا رجلا قصد إلينا ما أكملك ، وإضمار رفع تبيينه : أتفخر عبداً ، أتتعظم في حال ذلة [2].

وقد ذكر ذلك سيبويه فقال : " وأمّا ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياماً يا فلان والناس قعود ، وأجلوسا والناس يفرون ، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ، ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام " [3].

ويقـــول المبرد تحت عنوان: هذا باب المصادر في الاستفهام على جهـــة التقدير وعلى المسألة ، وذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس لم تقل هـــذا ســـائلاً ، ولكنك قلته موبخًا منكراً لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ، لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دال ، كما أن الاسم لا يضمر حتى يذكر ، وإنما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره فقلت له منكراً [4].

---

(١) البيت من الوافر ، قاله جرير في ديوانه ٦٥٠ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٧٠ ، والجملة ١٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٤ ، ومعاني الفراء ٢ / ٢٩٧ ، والارتشاف ٣ / ١٣٧١ ، والتصريح ٢ / ٤٧٥ .

(٢) الدقائق ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٣) الكتاب ١ / ١٦٩ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٢٨ .

ومن هنا يتفق سيبويه والمبرد على أنَّ نحو : أقائماً وقد قعد الناس حــال حــذف عاملها ، بيد أن الخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف أي : أتقوم قائماً، والمبرد يقدر العامل أتثبت ، فــيقول : وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير : أتثبت قائماً ، فهذا يدلك على ذلك المعنى [١].

ويُعلق السيرافي قائلاً : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ؛ لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً.

ويــتفق المــؤدب مع المبرد في تقدير الفعل فيجعله في بيت جرير السابق بإضمار : أتجمع لؤما واغترابا . وبمثل هذا قال في الأمثلة الأولى التــي ورد فيها الاسم الجامد منصوباً في نحو : أماءً حاضراً وقد عطش الــناس ؟ أتعلــبا وقد فرّ الخلق ، حيث قدر : أأرى ماءً ، أترى ثعلباً ، اعتماداً على دلالة الحال .

وقــد نسب الرضي إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياماً [٢].

وقــد ذكر هذا سيبويه تعليقاً على بيت جرير ؛ حيث قال : يقول : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا ، وحُذف الفعل في هذا الباب ؛ لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب [٣].

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) شرح الكافية ١ / ١٩٦ .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٠ .

وأجاز المبرد أن يكون الوصف مصدراً جاء على وزن فاعل ورده ابن مالك قائلاً : وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه يوافقنا على أن قاعداً ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادّعى فيها المصدرية ، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليه فــلا يقــبل مجــرد الدعوى ... والذي يدل على أن قاعداً ونحوه ليست بمصـــادر فـــي الأمكـــنة المذكـــورة امتناع مجيئها في الأمكنة الخالصة للمصـــدرية ، نحو : قعدت قعوداً طويلا وقعدت قعود خاشع ، فلو جعلت قاعداً في أحد هذه الأمكنة لم يجز ، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليـــته، ولذلـــك لا يجيـــئ هذا النوع إلا نكرة ، ولو كان مصدراً لجاز وقوعـــه معرفة كما جاز تعريف المصدر [١]. قال سيبويه : ومن العرب مـــن ينصب بالألف واللام من ذلك قوله : الحمدَ لله ، فينصبها عامة بني تمـــيم ونـــاسٌ من العرب كثيراً ، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : العجبَ لك [٢].

وهذه الصفات عند السيرافي حال مؤكَّدة ، وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر .

قـــال السيرافي : أنا بوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعـــائذا بك وهنيئا لك وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب . رأى الأكثريـــن أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٩٤ بتصرف .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٦ ب ، ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ هـ .

الملتزم ، والتقدير : أعوذ وأتقوم وأتقعد ، وذهب المبرد إلى أنها مصادر جاءت على فاعل[1].

ولــم يــتعرض سيبويه للرفع في الأمثلة التي أوردها المؤدب أماءً حاضراً ، وأثعلبا ... وأجالساً .... وأجازه المؤدّب قائلاً : والرفع ممكن بــتأويل : أهذا ماءٌ ، أهناك ثعلب ؟ وأأنت جالس [2]. وأيد ذلك أبو حيان فقال : ولا يبعد جوازه على تقدير الابتداء وقدّر في بيت العجاج :" أطربًا وأنت قنسري " : شأنك طرب [3].

ويواصل المؤدب حديثه عن النصب في هذا النوع ، فيقول : وحكى الفــراء أنّ رجــلا من العرب أسر رجلا فلما أصبح رآه أسود ، فقال : أعبداً سائر الليلة ، تقديره : أأراك عبداً ؟ أأجدك عبداً [4]. كأنه قال : ألا أراني أسرت عبداً منذ ليلتي . فهذا في كل تعجب خاطبوا صاحبه ، فإن كان يُتعجب من شيء ويخاطب غيره أعملوا الفعل فقالوا : أثعلب ورجل يفر منه ؛ لأن هذا خطاب ؛ لغير صاحب الثعلب [5].

قال المؤدب : وأجاز الفراء في القرآن على طريق النحو : ﴿ أَإِلَهًا

---

(١) راجــع : الهمع ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٣ .

(٢) الدقائق ٤٧٤ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٧١ .

(٤) الدقائق ٤٧٥ .

(٥) معاني الفراء ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

مَــعَ اللَّـــهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ ﴾ [١]. وكذلك ما بعده مما يوافق لفظه وعلته ، وتقديره : أتجعلون مع الله إلهاً ؟ والذي عليه القراء وخطوط المصاحف من الرفع علته فعل مضمر بيانه : أإله مع الله يخلق ؟ أإله مع الله يجعل الأرض قراراً ؟ أإله مع الله يهديكم في ظلمات البر والبحر ؟

ومع في المواضع كلها صلة (إله) ويصلح ارتفاع (إله) بمعنى على نية : أمع الله ويلكم إله .

إضمار الناصب مع غير الاستفهام

تحـــدث المؤدب عن ذلك وأبان وجهة نظر البصريين والكوفيين ، فقـــال : " وقـــال ســـيبويه : النصب جائز مع ألف الاستفهام وإسقاطها ، وصوب قول من يقول : قاعداً علم الله والناس قد قاموا ، غافلا علم الله ، والناس قد ارتحلوا [٢].

وقد ورد في الكتاب تحت عنوان : "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التـــي أخـــذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولـــك : أقائمـــا وقـــد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هـــذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً علم الله وقد سار الركب ، وقائمـــاً قـــد علم الله وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكـــنه حـــذف استغناءً بما يُرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ

---

(١) النمل : ٦٠ ، والآيات في المصحف بالرفع " أإله مع الله "

(٢) الدقائـــق ٤٧٦ .

بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع (١).

وأيـد البصـريون هـذه الوجهـة بأن الإضمار مع سقوط الألف كالإضـمار في قول الرجل إذا أنشد شعراً : صادقاً والله ، يعني أنشدت شـعراً صادقاً ، ومع ذلك لم ينف سيبويه الرفع بيد أنه عده قليلاً فقال : ومن العرب من يقول : صادق والله ، وكلٌ عربي (٢).

وردَّ الكوفيون هـذا بأنَّ إضمار الناصب في هذا المعنى مختصر يستعمل عند اتصال المنصوب بناصب يتقدم في كلام سابق يجري مجرى مـا يذكر في الكلام الثاني أو ينبني الكلام على أمر تشهد الحال معناه ، ويقرب من قلوب الحضور حتى يكون كالمظهر ، من ذلك قول القائل إذا رأى الناس مجتمعين لنظر الهلال : الهلالَ ، يعني أبصروا الهلال أو قد رأوا الهلال ، ومنه قولهم للقادم من سفر : خير مقدم يُبنى على قدمت ؛ لأنـه بمنزلة ما ظهر مع خير ، ويقال للقادم من الحج : مبروراً مأجوراً علـى هـذا المعنى ، ومبرور ومأجور على إضمار المبتدأ ، ويقول من يرى الرامي قد سدد سهما : القرطاسَ ، يريد : أصاب القرطاس ومنه : " اللهـم ضـبعا وذئبا " ، معناه : أرسل (٣). فالحذف في هذا ونحوه لدلالة الحال عليـه .

وجعـل سيبويه هذا المثل من قبيل الدعاء عليه إذا كان يدعو بذلك

---

(١) الكتاب ١ / ١٧١ .
(٢) الكتاب ١ / ١٣٧ .
(٣) الدقائـق ٤٧٧ .

علـــى غنم رجل [١]. أما المبرد فيرى أنه سمع أن هذا دعاء له لا عليه ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم ، قال :

وأمـــا ما وضعه عليه سيبويه فإنه يرى ذئبا من هنا وضبعا من هنا أ.هـ سيرا في [٢].

وإذا انتقل الكلام إلى الخبر فالرفع على إضمار مبتدأ ، قال سيبويه : ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فتقول له : أكلٌ هذا بخلا ، أي أتفعل كل هذا بخلا ، وإن شئت رفعت فلم تحمله على الفعل ، ولكنك تجعله مبتدأ [٣].

ويـــرى الفـــراء أن ســـقوط ألف الاستفهام يعود بالكلام على الرفع فـــيقال: قائم والناس قد قعدوا ، وجالس والناس قد رحلوا ، وماء كثيرٌ ، والناس عطاش ، وثعلب والخلق هرّاب منه ، وعلة الرفع إضمار مبتدأ : أنـــت قائم ، هذا ثعلب . ولا يبطل الرفع في هذا الباب مع ألف الاستفهام غـــير أن النصـــب يـــبطل إذا سقطت الألف ، لأنها تأتي بمعنى التعجب والتقدير والتوبيخ فتدل بذلك على الفعل المنوي ، فإذا سقطت رجع الكلام إلـــى محض الخبر [٤] ، ومعنى ذلك جواز الوجهين : الرفع والنصب مع ألف الاستفهام ، والنصب أكثر أما إذا سقطت الألف فيبطل النصب ويرفع

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٩ .

(٣) السابق نفســـه ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٤) الدقائق ٤٧٦ .

الكـــلام علـــى إضـــمار مبتدأ خلافا لسيبويه الذي أجاز النصب مع ألف الاستفهام وإسقاطها ولم ينف الرفع بيد أنه عدّه قليلاً .

وأيـــد الأحمر النصب مع سقوط ألف الإستفهام بكلام العرب فقال : وزاد أن العـــرب نصبت ثلاثة أحرف من غير الألف وهي : حاملها علم الله ، وحابسها علم الله وآخذها علم الله ، وهي عنده لا يقاس عليها لأنها شذت عن الباب ، وخالفت ما عليه مجراه [١].

وقـــد أورد المؤدّب بعد ذلك بعض أقوال العرب عُطف فيها الكلام بـــالواو وجاء النصب فيها على إضمار الفعل ، ومن ذلك : نعم وكرامةً ومســـرةً ، ونعمـــى عيـــن ، ونعمة عين ، ونعامة عين ، نصبوا على : وأســـنحك كرامةً ، ومثله : لا أفعل ذاك ولا كيدا ولا هما ، يعنون : ولا أكاد كيدا ولا أهم هما ، ومثله كثير ، فإن سقطت الواو وأقر ما بعدها على النصب وهو محتمل يبني على الإغراء غير أنّ النصب مع حضور الواو أكـــثر فـــي كلامهـــم وأوضح صوابا ويقول المؤدّب بعد ذلك : وكل هذه المنصـــوبات التي ذكرتها لا يجوز عند الكوفيين أن يحمل عليها : قاعداً والناس قيام ؛ لأن المنصوبات التي ذكرت اتصلت بكلام تضمن الناصب وكـــان كالحاضر مع المنصوب ، ودلت الحال والمشاهدة عليه ، فجرى ذلـــك مجرى التكلم ، وقاعداً والناس قيام سبيله سبيل الكلام المبتدأ ، فمن حيث لا يجوز قائماً انت وقاعداً عمرو بتقدير يقوم قائماً أنت ويقعد عمرو يـــبطل : قـــاعداً والناس قيام على أن المنصوبات التي مضى ذكرها لا

(١) السابق نفســـه .

يُحمل عليها ما لم يقل مما علته كعلتها [١].

وقد احتج سيبويه لإجازة : قاعداً والناس قيام بقول الله عز وجل : ﴿ **بَلَى قَادِرِينَ** ﴾ [٢]. فقال : وأما قوله عز وجل : ﴿ **بَلَى قَادِرِينَ** ﴾ فهو علــى الفعــل الذي أظهر ، كأنه قال : بلى نجمعها قادرين ، حدثنا بذلك يونس [٣]. وكذا احتج بقول الفرزدق :

ألم ترنــي عاهدت ربي وأنني ∴ لبيــن رتــاج قائمــا ومقــام

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ∴ ولا خارجا من في زور كلام[٤].

وقال : نصب خارجا بإضمار : ولا يخرج خروجا لأنه أراد : ولا يخــرج فيما استقبل بدليل ذكر عاهدت في البيت الأول ، ولو حمله على أنه نفى شيئا هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت لجاز [٥]. فــ خارجا عــند ســيبويه مصدر حذف عامله وهو منصوب على المفعولية المطلقة والأصل : لا يخرج خروجا .

وقــد ردّ الفراء – رحمه الله – هذا وقال : يلزم من نصب قادرين

---

(١) الدقائـــق ٤٨١ .

(٢) القيامـــة ٤ .

(٣) فالنصب عنده على الحاليــة . الكتاب ١ / ١٧٣ .

(٤) البيتان من الطويل ، وقد وردا في الديوان ٧٦٩ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، وشرح شواهد الشافية ٧٢ ، ومعاني الفراء ٣ / ٢٠٨ ، والكامل ١ / ٧٠ ، والمغني ٥٢٩ .

(٥) الكتـــاب ١ / ١٧٤ .

بإضـــمار نقدر قادرين أن يجيز : قائما عبدُ الله بنية يقوم قائما عبد الله ، وما تكلمت العرب بهذا قط ولا وجه له من الصواب . وقال الفراء : في نصب " قادرين " وجهان : النصب على الخروج من نجمع كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك ، يريد : بلى نقوى قادرين . النصب على تقدير : نجمعها قادرين للضمير الذي في نجمـــع . ويقصد بالخروج النصب على الخلاف أو الصرف ويعني بذلك مخالفة اللفظ المتأخر للفظ المتقدم في أحكامه ، وهذا مصطلح خاص به .

قال الفراء . ولو كانت رفعا على الاستئناف ، أي بلى نحن قادرون علـــى أكثر من ذا كان صوابا . ورد قول الفرزدق الذي احتج به سيبويه قائلاً : وقول الناس : بلى نُقْدِر ، فلما صرفت إلى قادرين نصبت خطأً ؛ لأن الفعـــل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل ، ألا ترى أنك تقول : أتقـــوم إلينا ، فإن حولتها إلى فاعل قلت : أقائم ، وكان خطأً أن تقول : أقائما أنت إلينا ؟ وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق :

على قسم لا أشتم الدهر مسلما ∴ ولا خارجا ....

فقـــالوا : إنمـــا أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها إلى خارج نصـــبها وإنما نصب خارجا ؛ لأنه أراد عاهدت ربي لا شاتما أحداً ولا خارجا من في زور كلام [1].

فقوـــله : لا شاتما ولا خارجاً حالان عنده العامل فيهما : عاهدت . وجملـــة لا أشـــتم " في موضع نصب . وعلى قول سيبويه جواب القسم

---

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٠٨ .

لقولـــــه : عـــاهدت ، وقوله : ولا خارجاً ، بتقدير : ولا يخرج خروجا معطـــوف على جواب القسم وجعل خارجا في موضع خروجا كأنه قال : حلفـــت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما ولا يخرج من فيّ زور كلام ، فلا أشتم ولا يخرج هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات .

قال المبرد : وقوله " ولا خارجا " إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر ، أراد : لا أشتم الدهر مسلماً ، ولا يخرج خروجا من فيّ زور كـــلام لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غور ، أي غائر . ويقال : رجل عدل ، أي : عادل (١).

وفســـر المـــبرد قـــول عيسى بن عمر إن " خارجاً " معطوفة على الجملة الحالية وهي " لا أشتم " حيث قال : وكان عيسى بن عمر يقول : إنما قوله : لا أشتم " حال ، فأراد : عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فيّ زور كلام ، ولم يذكر الذي عاهد عليه أ.هـ (٢).

والفعل المستقبل يكون في معنى الحال ، كقوله : جاء زيد يضحك وجعل العامل في الحال على مذهب عيسى بن عمر : عاهدت ، كأنه قال : عاهدت ربي لا شاتما الدهر ، والمعنى : موجبا على نفسي ذلك ومقدراً ذلك ، كذا شرح المبرد والزجاج قول عيسى بن عمر .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه ، وهو قولـــه ؛ لأنه لم يكن يحمله على " عاهدت " وإذا لم يكن العامل في الحال

---

(١) الكامل ١ / ٧١ ـ ط مكتبة المعارف .

(٢) السابق نفســـــه .

عـــاهدت ، كأن عاملها : ألم ترني ، كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلماً ولا خارجا من فيّ زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر مبرمان .

وأعجب الرضي بهذا فقال :ـوهذا يعجبني ؛ لأن عاهدت في موضع المفول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت [١].

وأيد ابن هشام قول سيبويه فقال : والذي عليه المحققون أن خارجا مفعـــول مطلـــق ، والأصل : ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر [٢].

واحتج بعض الكوفيين لإجازة : أقاعداً والناس قيامٌ وإبطال قاعداً والناس قيام بأن الفعل يصلح إضماره مع ألف الاستفهام ؛ لأن الاستفهام مخصـــوص كمـــا خُص به الشرط في قوله هل أزُرْك ، ينوي به : هل تزروني أزرك . فختزل تزورني ومثله إن أزرْ إن يعني به : إن تزرني أزُرْك فأمسك عن ذكر تزورني وأقتصر على الجواب ، فلما عرف هذا في المكانين احتملت الألف من الإضمار معها ما احتملته هل في بابها ، وكـــان العاري من الألف لاحظ له في النصب كما لاحظ للمبتدأ والخبر فـــيه ، حين لا يقال : عبد الله قائما ، وقائما عبد الله غير أن هل لم يقع مكان الألف في ذا المعنى ، لأنه موضح توضيح وتعجب وتعجيب قاله المؤدِّب [٣].

---

(١) شرح شواهد الشافيـــة ٧٤ .

(٢) المغني ٥٢٩ تح قباوة وغيره .

(٣) الدقائـــق ٤٨٤ .

" إضمار كان مع اسمها بعد إن "

تحـــدث المؤدّب عن ذلك تحت عنوان : حكم فيما يستعمل مع أن ، وإذ ، ولدن ، من النصب بالمضمرات وما يغني ببنائه الكلام عن التأثير في الألفاظ المستعملات " فقال :

مـــن ذلـــك " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً ، وإن شراً فشراً" و" المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجراً وإن سيفا فسيفا "[1].

وقد ذكر سيبويه هذا في كتابه تحت عنوان : هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف "[2].

ويبيّـــن المؤدّب الأوجه الإعرابية الجائزة فيما أورده فيقول : مبني النصب : إن كان عملهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً ، وإن كان الذي قتل بـــه خـــنجرا فـــيكون الذي يُقتل به خنجراً ، وخيرا خبر يكون ، وكذلك خنجرا وسيفاً [3].

والمحذوف في هذا الوجه هو كان مع اسمها وهذا هو الوجه الأول عنده ، وذكر الثاني فقال : ويصلح أن يقال : إن خيراً فخير وإن خنجراً فخنجرا ، بنية : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، وإن كان الذي يقتل بـــه خنجراً ، فالذي يُقتل به خنجرٌ ، فرافع خير الثاني مبتدأ مضمر بعد الفـــاء ؛ لأنها مَعْلَمٌ للاستئناف حين يقال : إن تزورني فلك الفضل ، وإن

---

(١) الدقائق ٤٨٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٠ ب ، ٢٥٨ هـ .

(٣) الدقائـــق ٤٨٦ .

تقصدني فأنت البارُّ المتكرم (١).

وهــذا الوجه هو أرجح الأوجه التي ذكرت في توجيه هذا القول ؛ لأن فـيه إضمارا لكان مع اسمها بعد إن ، وكذا إضمارًا للمبتدأ بعد فاء الجــزاء وكلاهمــا كثــير مطرد ، أما الوجه الأول الذي ذكره المؤدّب فيتوسط بين القوة والضعف .

وإذا كانــت الفــاء للاستئناف فالوجه أن يرفع ما بعدها ، فلم جاز النصب في قولهم : " فخيراً " ؟ يجيب المؤدّب عن ذلك قائلاً : وإنما جوز النصب بعدها لأنها ظهرت ظهور حرف العطف فشبه المنطوق به أثرها بالمنسوق على ما يتقدمه (٢).

وقــد قــال سيبويه : شبه بخبر المبتدأ وإن كان لا يشبه من جميع الجهات (٣). والأول ترجمه أحمد بن يحيى عن الفراء ، وهما متقاربان(٤).

ويصــل المؤدّب إلى الوجه الثالث الجائز في القول السابق فيقول : " وممكــن أن يقال : إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن كان فيما يقتل به خنجر فالذي يقتل به خنجر " (٥).

وهذا الوجه مثل الأول في التوسط بين القوة والضعف .

(١) الدقائــــق ٤٨٦ .
(٢) الدقائق ٤٨٦ .
(٣) الكتاب ١ / ١٣٠ .
(٤) الدقائق ٤٨٦ .
(٥) الكتاب ١ / ١٣٠ .

قال الشلوبين : إنهما متكافئان يعني على حد سواء .

وقال ابن عصفور : إن رفعهما أحسن من نصبهما [١].

ويترك المؤدب الوجه الرابع المتمثل في رفع الأول ونصب الثاني : " إن خيرٌ فخيراً ؛ لأنه أضعف الأوجه ، ولذا عدّه مستحيلا فقال : والمستحيل في ذا الباب أن ينصب ما بعد الفاء الذي قبلها مرفوع ؛ لأن ذلك يبطل مذهبيها من العطف والائتناف [٢].

وقد تطرق الضعف إلى هذا الوجه من قبل أن فيه حذفا لكان وخبرها بعد إن ، وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد . ولذا لم يذكر سيبويه هذا الوجه وذكر الأوجه الأخرى ، وهي إن خيراً فخيرٌ ، وإن خيراً فخيراً ، وإن خيرٌ فخيرٌ [٣].

وأوّل من مثّل بهذا الأثر سيبويه ، ولم يقل أكثر النحويين إنه حديث ولكن قالوا : فمن ذلك قولهم ، أو ذلك قولك أو مثلُ ، أو نحوٌ ، ومما أشبه ذلك من الألفاظ التي تستعمل قبل الأمثلة ، بيد أن ابن مالك رفعه إلى النبي – صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- في شواهد التوضيح وشرح الكافية الشافية وتابعه ابن هشام في شرح الشذور فرفعه للنبي – صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- ولم يرفعه في أوضح المسالك ، وإنما جاء فيه : وقولهم

---

(١) راجع : الارتشاف ٢ / ٩٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٠٨ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٤٣ ، والتصريح ١ / ٦٣٠ .

(٢) الدقائق ٤٨٧ .

(٣) راجع الكتاب ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

" الناس مجزيون ... " وجاء في حاشية الصبان . قال القليوبي : المرء مجزي بعمله ليس حديثا وإن صح معناه [1].

وأعجب من النحويين الذين قصروا استشهادهم على حذف كان من اسمها وبقاء خبرها على هذا الأثر الذي لم يثبت رفعه للنبي – صلَّى الله علَيه وسلَّمَ– مع ورود ذلك في كتب الأحاديث المعتمدة ، ومن ذلك قوله – صلَّى الله علَيه وسلَّمَ– من حديث سعد بن عبيد (مولى عبد الرحمن بن أزهـر) : " لا يتمنى أحدكم الموت إما محسنا فلعله يزداد ، وإما مسيئا فلعله يستعتب " [2].

قال ابن حجر : قوله : لا يتمنى : كذا للأكثر بلفظ النفي والمراد به النهي ، أو هو للنهي ، وأشبعت الفتحة [3].

ومعنى يستعتب، أي: يسترضى الله بالإقلاع والاستغفار والاستعتاب: طلـب الإعـتاب ، والهمزة للإزالة . قال الكرماني : وهو مما جاء على غير القياس إذ الاستفعال يبنى من الثلاثي لا من المزيد فيه . وفي عمدة القارئ : إما محسنا تقديره : إما أن يكون محسنا ، وكذا التقدير في قوله

---

(١) راجـع : شواهد التوضيح ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٨ ، وحاشية الصـبان ١ / ٢٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٩٥ ، وشرح شذور الذهب ١٨٧ ، أوضح المسالك ١ / ٢٦١ .

(٢) صـحيح الـبخاري كـتاب التمني – باب ما يكره من التمني ٨ / ١٣٠ والسير الثيث ٢٨٤ .

(٣) فتح الباري ١٣ / ٢٢١ .

وإما مسيئا . ووقع في رواية أحمد بالرفع فيهما وهو الأصل [١]. وهناك حديث آخر ورد عن الرسول – صلّى اللهُ عليه وسلّمْ– في هذا المجال وهو " من اقتطع حقّ امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ، وحرّم عليه الجنة " فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال وإن قضيباً من أراك " [٢]. فـ " قضيباً " خبر كان المحذوفة مع اسمها ، ويصح إعرابه مفعولا لفعل محذوف تقديره : وإن اقتطع قضيبا.

وهكذا فكل ما أورده النحويون على أنه حديث يحتاج إلى معاودة نظر وتثبت .

ونعود إلى كلام المؤدّب لنكمل معه ما أورده في هذا القول الناس مجزيون بأعمالهم ... الخ . ونثير سؤالاً وهو : هل يشترط في المضمر أن يكون من لفظ الكون ؟ وهل يمكن عد كان تامة ؟

يجيب المؤدّب عن الشق الأول من السؤال ، فيقول : ولو أضمر في النصب غير الكون ما لا يخل بالمعنى لساغ ذلك واستقام حين يقدر : إن يفعلوا خيراً لكم ، إن يستعملوا في القتل خنجراً .

أما الشق الثاني فأجازه سيبويه فقال : ويجوز أيضاً على قوله إن وقع حق وإن وقع باطل [٣]. وذكره المؤدّب من خلال كلام الفراء فقال :

---

(١) السير الحثيث ٢٨٤ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإيمان باب من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة ١ / ١٢٢ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣١ تعليقا على بيت النعمان : قد قيل ذلك إن حقا .. الخ .

وقـد قال الفراء في : " لنا عند الله عذابٌ ، فإن وفاءً وإحساناً فهو أحب إلينا " بنصب الوفاء والإحسان ويرفعان . مبنى النصب على : فإن يفعل وفاءً وإحسانا ، فإن كان فعله وفاءً وإحسانا . وطريق الرفع فإن كان فيما يأتي وفاءٌ وإحسان ، ويستدل على ذلك بقول النعمان بن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذبا ∴ فما اعتذارك من شيء إذا قيلا [١].

فإنْ نصب " حقا " و " كذبا " بتقدير : إن يكن القول حقا ، ورفعهما بنية إن كان فيه حقٌ أو كذب ، وإن شرط جوابه ما تقدم ، والفاء في " فما " ليست جواب شرط ، لكنها تصل خبراً بعدها بكلام قبلها ، فهو جائز علـى مذهبي الفراء وسيبويه ، وإن كانت إما غير شرط فإنها مبنية على " إمـا " في التخيير وحقا وكذبا ينصبان على الحال من ذلك ، وتقدر إنْ تقدير قد قيل ذلك حقا أو كذبا كما يقدر : لأنصرنك إن ظالما وإن مظلوما أي : لأنصـرنك إما ظالما وإما مظلوما ، وتحصيل المعنى : لأنصرنك ظالمـا أو مظلوما ، فهو جائز عند الفراء ضعيف عند سيبويه ؛ لأنه لا يجيز مجيئ إنْ بمعنى إما خلافًا للفراء [٢].

ويجـوز أن تسـتعمل كـان تامة في نحو هذا ، ولذا قال سيبويه " ويجوز أيضاً على قوله : إن وقع حقٌ وإن وقع باطل ، ومن ذلك قول الله

---

(١) الدقائق ٤٨٧ .

(٢) البيت من البسيط قاله النعمان بن المنذر ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٣١ ، والزاهر ٢ / ١٨٩ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

عز وجل : " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة " [١]. ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : إن لا حظية " فلا أليّة [٢]. أي : إن لا تكن له في الناس حظيّة فإني غير أليّـة [٣].

قـال سـيبويه في هذا المثل : إن كانت الحظية غير الألية رُفعت بمعنى : إلا تكن في الناس له حظية ، فإني لا آلو في التقرب من قلبه ، وإن كانـت الحظية هي الألية وكلتاهما للمتكلمة فلا يجوز في الحظية إلا النصـب ، بـتأويل : إلا أكـن حظـية [٤]. فذهب سيبويه إلى أن الرفع بإضمار : إلا أنا حظية ؛ لأن إن لا تُبدأ الأسماء بعدها في قوله : ويحتمل هذا المثل عند الكوفيين وجوها منها :

١- نصـب حظية وألية ، بتقدير : إن لا أكن فأكون ألية والفاء في الشرط تشبه حرف العطف .

٢- رفع حظية على الكون المضمر وإضمار مبتدأ لألية ، والتقدير: إلا تكـن حظـية فأنا ألية ؛ لأن ما بعدها الفاء في الجواب محكوم عليه

---

(١) البقـرة ٢٨٠ .

(٢) الحظية : المرأة تحظي عند زوجها وتصير ذا مكانة وإعزاز غير أليّة ، أي غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها ، وقيل معناه إن أخطأتك الحظوة فيما تطلـب فـلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد . راجع : اللسان (حظا) ومجمع الأمثال ١ / ٣٠ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣١ .

(٤) الكتاب ١ / ١٣١ بتصـرف .

بالاستئناف .

٣- رفع خطية بإضمار أنا من أجل لا ، والتقدير : إلا أنا حظية فلا ألية ، ورد هذا سيبويه وأجازه الفراء [١].

واستضعف الرضي تقدير كان التامة قائلاً : إن ذلك يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف [٢]. ولم يشر المؤلف إلى حذف كان الناقصة بعد لدن كما ذكر في عنوان هذا الباب .

- التعاوز بين إنّ وإما .

حكى الفراء عن العرب إجازة حمل إن على إما ، ولذا أجاز في بيت النعمان بن المنذر السابق : قيل ذلك إن حقا ... أن تكون إن بمعنى " إما " وينصب ما بعدها على الحالية ، وجعل سيبويه حمل إن على إما مقصوراً على الشعر ، فقال : " وأما قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنّها ∴ فإن جزعا وإن إجمال صبر [٣].

فهذا على إما وليس على إن الجزاء ، وليس كقولك : إن حقاً وإن كذباً ، فهذا على إما محمول ، ألا ترى أنك تدخل الفاء ولو كان على إن الجزاء

---

(١) الدقائق ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، وراجع ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٠ .

(٢) شرح الكافية ١ / ١٥٢ .

(٣) البيت من الوافر قاله دريد بن الصمة في ديوانه ٦٨ وورد في الكتاب ١ / ١٣٥ ، والدقائق ٤٨٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠١ ، الجنى الداني ٥٤٣.

وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب ، فليس قوله : فإن جزعا كقوله : إن حقا وإن كذبا ، وقال الأعلم في تعليقه على البيت : المعنى إما جزعا وإما إجمالاً ، فحذف " ما " من إما ضرورة ، ولا يجوز أن يكون إنْ هنا شرطا لوقوع الفاء قبلها ، فلو كانت شرطا لكانت مستأنفاً لا جواب له لمنع الفاء أن يكون جوابه فيما قبله [1]. وأجاز سيبويه الرفع بعد إما على الابتداء ، فقال : ولو قلت : فإن جزع وإن إجمال صبر كان جائزًا كأنك قلت : فإما أمري جزع وإما إجمال صبر .. ولا يجوز طرح " ما " من إما إلا في الشعر " [2]. ومنع أصحاب سيبويه أن تكون أنْ " في بيت دريد شرطية لدخول حرف العطف عليها وهو يمنع تقدم الجواب عليها ولذا حملت في البيت على إما . وردّ على ذلك بأن دخول الفاء على إن لا يزيل عنها تأويل الشرط ومعنى الابتداء به وأن يكون الجواب مقدراً بعدها يدل عليه ويكفي منه الذي قبلها كما يقول القائل : قد أحسنت إليك ، وإن كنت أعلم أنك لا تشكر الإحسان ، فإن شرط جوابه بعده يدل عليه ما قبله ، ولا يبطل حرف العطف ما يبني الكلام عليه من الاكتفاء بالمقدم من المؤخر [3].

وقد قال سيبويه في قول الشاعر :

سقته الرواعد من صيّف ∴ وإن من خريف فلن يعدما [4].

---

(١) الكتاب ١ / ١٣٥ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) الدقائق ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٤) البيت من المتقارب ، قاله النمر بن تولب في ديوانه ١٠٤ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٣٥ ، والأزهية ٥٦ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٢ ، والجنى الداني ٥٣٤ .

إنْ إنْ معـــناها إمـــا لدخـــول حـــرف العطف ، وأن الشرط يبطل بحضوره ، ومخالفوه يصححون لها تأويل الشرط على الترتيب المتقدم[١].

قال الهروي : والموضع السادس :

تكون إنْ بمعنى " إما " قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيِّف ∴ وإن من خريف فلن يعدَمـــا

قال سيبويه :يريد وإما من خريف وحذف " ما " لضرورة الشعر[٢] ، يصف وعلاً – والوعل هو تيس الجبل – وابتداؤه :

فلـــــو أنَّ من حتفه ناجيا

والصــيِّف : مطـــر الصـــيف ، والمعنى : سقته الرواعد من مطر الصيف، وأما في الخريف فلن يعدم السقي أيضاً .

قـــال الأصـــمعي : إن هاهنا بمعنى الجزاء ، أراد : وإن سقته من خـــريف فلن يعدم الرى وبه أخذ المبرد ، وقال : لأن إما تكون مكرره ، وهي هاهنا غير مكررة ، والدليل على قول سيبويه أنه وصفه بالخصب وأنه لا يعدم الرى [٣].

ويجـــب في قول الأصمعي أنه يعدم الري لأنه قال : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، فكأنه يعدم الري إن لم يسقه الخريف .

---

(١) الدقائق ٤٨٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٥ .

(٣) الأزهية ٥٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

وقدّر المبرد حذف " ما " لضرورة الشعر – كما قال سيبويه – من الغلط فقال : " ما " لا يجوز إلغاؤها " إلا في غاية من الضرورة ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة مع أن إما يلزمها أن تكون مكررة وهنا جاءت مرة واحدة ، ثم أضاف قائلاً : لو قلت : ضربت إما زيداً لم يجز ؛ لأن المعنى إما هذا وإما هذا . وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها إن الجزائية ، والمراد : وإن سقته من خريف فلن يعدم الري ولم يحتج إلى ذكر سقته مرة ثانية لقوله : سقته الرواعد من صيف ، كأنه اكتفى بذكره مرة واحدة .

ولا يبعد ما قاله سيبويه وإن كان الأول أظهر فيكون اكتفى بـ" إما" مرة واحدة وحذف بعضها كأنه حملها على " أو " ضرورة ، وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة ، وعلى القول الأول جواب الشرط [١].

وتقدير سيبويه في البيت أولى لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف وخريف ، ولا يصح هذا على قول الأصمعي وغيره لأنهم جعلوا ريّه لسقي الخريف له خاصة . وقول دريد بن الصمة :

لقد كذبتك .... ∴ فإن جزعا وإن إجمال صبر[٢].

حمله سيبويه على " إما " ولم يحمله على الجزاء ؛ لأنها لو جعلت للجزاء لاحتيج إلى جواب ، والفاء تمنع من ذلك [٣].

---

(١) شرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

(٢) سبق هذا

(٣) الكتاب ١ / ١٣٥ .

وقال غير سيبويه : هو على إنْ التي للجزاء ، والجواب محذوف ، كأنه قال : إن كان جزعا شقيت به ، وإن كان إجمال صبر سعدت به[1].

ويضيف الهروي في موضع آخر من مواضع " إما " قائلاً : تكون إما جزاءً بمعنى إنْ وتكون " ما " زائدة للتوكيد وهي في الشك والتخيير حرف واحد ، وفي الجزاء تكون مركبة من إنْ و " ما " فهي في التقدير حرفان [2].

والفــراء وأصحابه يحملون إنْ وإنْ على " إما و إما " في التخيير ويعــربون مـــا بعدها بالمذكور قبلهما في الفصيح من الكلام والسائر من الشعر ، ولذا يجيزون في نحو : لأنصرنك إن ظالما وإن مظلوما النصب بفعــل مضـــمر بعــد إن إنْ كانت شرطا ، ولا يجوز الرفع في الظالم ، والمظلــوم ، والكـــلام شرط ؛ لأن إنْ لا ينفك من الفعل ، ولا يخلو من طلبـــه ، والفعــل الذي لايستغنـــى عنه هو الناصب للظالم ، والمظلوم .

وتلخيصه : لأنصـــرنك إن كنت ظالما أو مظلوما ، ولا يجوز إن ظـــالم أو مظلـــوم ، على تقدير : إن أنت ظالم ؛ لأن إن موضوعة على الفعــل ومعقــودة به وليست دلالتها على الأسماء ، والفعل يضمر بعدها لحاجتها إليه والاسم لا يضمر معها لغنائه عنه [3]. وجعل الفراء لـــ "ما " حالتان:

اتّصـــال واستئناف ؛ فإن نصب ما بعدها كان الكلام متصلا ، وإن

---

(١) الأزهية ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) السابق نفســه ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) الدقائــــق ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

رفـــع فعلى الاستئناف ، وذلك نحو : كان عبد الله إما كثيراً ماله ، وإما عريضـــاجاهةُ ، وكـــان عـــبد الله إما كثير ماله ، وإما عريض جاهُهُ ، فالنصـــب علـــى تقدير كان عبد الله كثيراً ماله وعريضا جاهه، والرفع بـــتأويل الاستئناف لإما ، وأن كثيراً قطعته إما عن التعرّب الأول فرفعه بما بعده [١].

ولـــم يعـــد الفارسي " إما " في حروف العطف لتكرارها ، ودخول حرف العطف عليها وحرف العطف لا يدخل على مثله .

وأخـــرجها ابـــن الســـراج من حروف العطف كذلك ؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض [٢].

الفصل بين إنْ الشرطية والفعل :

يقول المؤدب : اتفق الكوفيون والبصريون على حاجة إنْ إلى الفعل وصحة تقديره معها غير أنهم اختلفوا في نأى الفعل عنها وتراخيه معها . فقال البصريون : إن لا تأتي الأسماء بعدها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل

وقال الكوفيون : الفعل الذي تطلبه إنْ يحتمل حالين : حال اتصال بها ، وحال بُعْد منها ، إذا لم يخرج عن جملتها ، ولم ينقطع عن الالتباس بهـــا ولـــم يفصل بينه وبينها ما يخرجه عن أحكامها . واحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله عز وجل : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [٣]. تأويله : إن هلك امرؤ

---

(١) معاني الفراء ٢ / ١٥٨ ، والدقائق ٤٩١ .

(٢) شرح المفصـــل ٨ / ١٠٢ .

(٣) النســـاء ١٧٦ .

، وبأن بعض العرب قال : إن امرؤ يَهْلك ، بجزم يهلك كالملاصق ، وإن وقعت تفرقة وعرض عارض وحال حائل .

واحـــتج البصريون بأنّ الكلام مبني على : إن يهلك امرؤ يهلك ، وإن هلك ، فالأول مضمر مع إن ، والثاني مفسر ومترجم وكاشف للنية المقصود لها [١].

وهكـــذا يعـــرض لـــنا المـــؤلف من خلال هذا النص وجهة نظر البصـــريين والكوفيـــين فـــي وقوع الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية دون ترجـــيح . فالبصـــريون لا يجيزون أن يلي " إنْ " اسم يكون مبتدأ خلافا للكوفيـــين القائلـــين بجـــواز ذلك ، ولذا أوّل البصريـــون ما ورد مخالفا لقواعدهم تأويلاً يتفق معها . فالمرفوع بعد إن عند البصريين فاعل لفعل محـــذوف فســـره الفعل المذكور ، وعند الكوفيين مرفوع على الابتداء ، وحكى عن الأخفش أو بالفعل المذكور دون تقدير فعل [٢].

قـــال الـــزجاج : ومـــن حذف الفعل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْـــرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٣]. أي : إن استجارك أحد [٤]. ونقل عنه أنه خطأ مذهب الكوفيين بقوله : ومن زعم أنه يرفع أحد بالابتداء فقد أخطأ ؛ لأن " إن " الجـــزاء لا يـــتخطى مـــا يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده [٥].

---

(١) الدقائق ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٢) راجع الإنصاف ٢ / ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) التوبة ٦ .

(٤) إعراب القرآن ١ / ٣٧ .

(٥) مجمع البيان للطبرسي ١٠ / ١٥ دار مكتبة الحياة – بيروت ١٩٦١م

ووافقه الزمخشري فقال : أحد مرتفع بفعل الشرط مضمراً يفسر الظاهر تقديـره وإن اسـتجارك أحد استجارك ، ولا يرتفع بالابتداء لأن إن من عوامل الأفعال لا تدخل على غيره [١].

وقال ابن الأنباري : ارتفع أحد بفعل مقدر دل عليه الظاهر وتقديره : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ؛ لأن إنْ أم حروف الشرط فاقتضت الفعل فوجب تقديره فارتفع الاسم بعده ؛ لأنه فاعله " [٢].

واخـتار هذا التأويل العكبري ، وابن يعيش [٣] ، وعدّ ابن الحاجب مذهب الكوفيين شاذا ، وأيد رأي جمهور النحاة فقال : وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي " إنْ " وما تضمن معناه من الأسماء أن يكون ماضـيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا أو منصوبا ، فإن كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ، ولا يجـوز كونه مبتدأ لامتناع إن زيدٌ لقيته إلا ما حكى الكوفيون في الشـاذ [٤]. ونقل السيوطي عن ابن مالك أن حذف الشرط أقل من حذف الجـواب وجعـل مـنه في شرح الكافية قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْـرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ وعند ابن هشام وابن عقيل أن الجملة التي تلى إن يجب أن تكون فعلية [٥].

---

(١) الكشاف ٢ / ١٧٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٩٤ .

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٢ / ١١ ، وشرح المفصل ٩ / ٩ ، ١٠ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ .

(٥) همع الهوامع ٢ / ٦٢ .

والـــراجح من ذلك عندي ما ذهب إليه الكوفيون من رفع ما بعد إن بالابتداء وما بعده الخبر ؛ لأنه أقل تكلفا فضلا عن أنه يغنينا عن التكلف الذي يحوجنا إليه الاشتغال . ويؤيد هذا السماع الوارد في القرآن الكريم مـــا ذكـــره المؤدب من قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾، ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ومن النثر ما ورد في مجمع الأمثال :

" إنْ كَـــذِبٌ نَجَّـــى فصدقٌ أخلق " [1]. يعني إن نجى كذب فصدق أجدر وأولى بالنتيجـــــة .

ومن أدلة القياس التي اعتمد عليها الكوفيون في جواز مجيئ الجملة الاسمية بعد إنْ قولهم : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها فـــي فعـــل الشرط مع الفعل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معهـــا [2].

وهذا الذي أثبته الكوفيون ورد عند سيبويه فقال تحت عنوان : هذا باب الحروف التي لا تقدمُ فيها الأسماءُ الفعل : واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، ويجوز الفرق في الكلام في " إن " إذا لم تجزم في اللفظ ، وإنما جاز الفصل ، ولم يشبه " لم " لأن " لم " لا يقع بعدها فعل ، وإنما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ، ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : إن خيراً فخيرٌ ، وإن

(١) مجمع الأمثال ١ / ١١٩ .
(٢) الإنصاف ٢ / ٦١٦ .

شــرًا فشــرٌ ، وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام لأنها ليست كـــ إنْ " [١].

ويؤكد السيوطي قول سيبويه فيقول : تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله والتفسير بعده مع غير إنْ من الأدوات ضرورة ، وشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها ، واختصت بذلك لأنها أم الباب [٢].

ونخلــص من هذا أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز أن يلي أداة الشرط اسم بيد أن الخلاف بينهما في إعراب ذلك الاسم فهو فاعل لمحذوف يفسره المذكور عند البصريين ، ومرفوع على الابتداء أو بـــالفعل المذكـــور دون حاجـــة إلى تقدير فعل عند الكوفيين وحكى عند الأخفش الرفع على الابتداء . والراجح كما ذكرت مذهب الكوفيين .

وآخــر دعوانـــا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

❁❁❁❁❁❁

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥٦ – ٤٥٨ .
(٢) الهمع ٢ / ٥٩ .

خاتمة البحث

بعد معايشة المؤدّب في كتابه والغوص معه في المسائل النحوية التي ضمنها إياه نستطيع أن نشير إلى أبرز النتائج التي تكشفت من خلال هذه الرحلة فيما يلي :

- أثبت البحث أن المؤدّب كوفي النزعة بميله لآراء الكوفيين واستعماله لمصطلحاتهم .
- تفرد المؤدّب بكثير من المصطلحات والتقسيمات والعنوانات التي لم تعهد عند غيره .
- ظهرت شخصيته في المسائل النحوية التي عرضها ، ومن ذلك ما قاله أثناء حديثه عن لزوم الفعل صورة واحدة مع فاعله المثنى والمجموع بعد أن أوضح علة ذلك ، قال : والوجه الصواب المرضِي هو ألا يذكّر فعل المرأة إلا أن يكون بينه وبينها حائل ، نحو : قام عندنا امرأة . وأجاز أن يفرد الفعل إذا تأخر مستدلاً بقول الشاعر : نحن بما عندنا وأنت بما .:. عندك راض والرأي مختلف فقال : راض ، ولم يقل : راضون . وهو رأي الفراء .
- عرض المؤدّب – أحيانا – لأوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح ، ومن ذلك ما ذكره من إيلاء الاسم لإن الشرطية قائلاً: فالبصريون لا يجيزون ذلك خلافاً للكوفيين .
- وافق البصريين في بيان علة رفع الأفعال وهي وقوعها موقع الأسماء .
- ظهرت نزعته الكوفية في اختياره للفعل وحكمه عليه بأنه أصل

الاشتقاق .

- أجــاز صـــوغ اسم الفعل على فعالِ نحو : ضراب زيداً قياساً على دراك . قال سيبويه : واعلم أن فعالِ جائزة من كل ما كان على بناء فَعَــل أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعلت لأنا لم نسمعه من بنات الأربعـــة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك : قرقار وعرعار [١].

وخــالف المــبرد سيبويه فادّعى أنه لا يجوز القياس على فعالِ من الثلاثي المجرد التام المتصرف ، فلا يقال : قوام قعادِ في قم واقعد ؛ إذ لـــيس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب . هذا وقد سمع فعالِ مـــن غير المجرد ، فقد قالوا دراكِ من أدراك ، وبدارِ من بادر [٢] ، وعلى دراكِ أجز المؤدِّب القياس .

- وافــق المــؤدِّب البصريين والفراء في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعــل علــيه خلافاً لبعض الكوفيين القائلين بجواز ذلك لقيام أسماء الأفعال مقام الأفعـــــال .

- ساير المؤدِّب الفراء في ناصب كلمة دلوي في بيت الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكــا .... بيد أنهما اختلفا في التقديـــر

فجعــل المـــؤدِّب الناصب فعلاً مشتقاً ، وتقديره : يا أيها المائح الذي يمـــيح دلـــوي ، ويدلل على ذلك بقراءة سعيد بن جبير ﴿ **أجعلتم سقاية**

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٠ وقرقار وعرعار حكاية للصوت كما يقال : غاق غاق.

(٢) راجع شرح المفصل ٤/ ٥٢ ، والكامل ١/ ٢٧٨ مكتبة المعارف–بيروت

الحاج وعمارة المسجد الحرام ﴾ [١]. بنصب المسجد الحرام .

وقال الفراء : الدلو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هذا دلوي وإذا كان منصوباً فناصبه فعل مقدر ، كأنه قال : خذ دلوي .

- أنكر المؤدِّب النصب بعد الفعل كذب بمعنى وجب – تأثراً بابن الأنباري – وذلك فيما ورد عن العرب من قولهم : كذب عليك البزر والنوى ، وأثبت البحث جواز ذلك لنقل العلماء أنها لغة مُضر .
- خرّج المؤدِّب قوله تعالى ﴿ **وأسروا النجوى الذين ظلموا** ﴾ [٢]. وقوله ﴿ **ثم عموا وصموا كثير منهم** ﴾ [٣]. على لغة : أكلوني البراغيث ، وهذا تخريج لا يليق بالقرآن الكريم ، لأن بعض النحويين رمى هذه اللغة بالضعف ، ورماها آخرون بالشذوذ ، والقرآن لا يخرج على الوجه الضعيف أو الشاذ بل على الأقوى .
- واختار البحث ما ذهب إليه اللغويون في التفضيل في حمل ما ورد عن الله تعالى على الوصف وخروجه من التفضيل ؛ لنفي المشاركة والمشابهة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
- في أثناء ذكر المؤدِّب للغات الواردة في الكلمة لم يكتف بالنقل بل رجح واختار ، ومن ذلك ما ذكره في لبيك فقال : وإذا قالوا : قد لبى فلان فهو يحتمل معنيين ، أحدهما : أقام بالمكان وثبت فيه لأن مأثور عن العرب لب وألب : أقام وألب أكثرهما وأسيرهما .

---

(١) التوبة ١٩ .

(٢) الأنبياء ٣ .

(٣) المائدة ٧١ .

- وأجاز المؤدّب الوجهين – النصب والرفع في نحو : أقاعداً والناس قيام وغيره جاعلاً الأكثرية للنصب ، أما إذا سقطت الألف فيبطل النصب ويرفع الكلام على إضمار مبتدأ خلافاً لسيبويه الذي أجاز النصب مع ألف الاستفهام وإسقاطها ، ولم يلغ الرفع ، بل عده قليلاً .

– وبعد –

فتلك أهم النتائج التي برزت من خلال البحث مع نحو المؤدّب في كتابه ، فإن كنت قد وفقت في بيان ذلك فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قصدت الصواب والله من وراء القصد ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

الباحث
د/ إبراهيم حامد الإسناوي

أهم المصادر والمراجـــع

أولاً : القرآن الكريم ، ثم :

- الأزهية في علم الحروف للهروي تح عبد المعين الملوحي – دمشق ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- أســرار العربـــية للأنـــباري ، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق – مطبعة الترقي ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- الأعراب الرواة – عبد الحميد الشلقاني – دار المعارف – مصر .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة تأليف فاضل الساقي – مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- ارتشـــاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تح رجب عثمان محمد ط أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – مطبعة المدني – نشر مكتبة الخانجي بالقاهــــرة .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي تح د/ حمزة النشرتي ط أولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – دار المريخ – الرياض .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري دراسة وتحقيق محمد السيد عزوز ط أولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م عالم الكتب للطباعة والنشر – بيروت– لبنـــان .
- الإنصـــاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصـــاف من الإنصاف . تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل .

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك – دار النفائس – بيروت ط أولى ١٩٧٤م – خامسة ١٩٨٦م .
- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص د/ حاتم الضامن – كلية الآداب – جامعة بغداد .
- ابن طلحة النحوي – حياته – آثاره – آراؤه – د. عياد الثبيتي ط أولى ١٤١٩هـ – دار التراث .
- تاريخ بخارى للنرشخي ترجمة أمين عبد المجيد بدوي ، ونصر الله الطرازي ط ثالثة ، دار المعارف . مصر .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرحه السيد أحمد صقر . ط ثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م – دار التراث .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ط أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – الزهراء للإعلام العربي .
- تفسير القرطبي ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧م .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تح محمد أبو الفضل . مصر ١٩٦٤م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – فخر الدين قباوة ، محمد فاضل . دار الآفاق الجديدة – بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط عيسى الحلبي – القاهرة .
- الحجة للقراءات السبعة للفارسي ، وضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي توزيع مكتبة عباس الباز – مكة المكرمة – ط أولى

١٤٢١هـ – ٢٠٠١م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
– خزانة الأدب للبغدادي تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط رابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
– الخصـــائص لابن جني تح عبد الحميد هنداوي ط أولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م . منشــورات محمــد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
– دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القراء – المختار ديرة ط أولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م – دار قتيبة للطباعة والنشر – بيروت – لبنـــان .
– الــدر المصـــون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح أحمد الخراط – دمشق ١٩٨٦م – ١٩٨٧م .
– ديوان الأخطل تح صالحاني – ط / الكاثوليكية – بيروت ١٨٩١م .
– ديـــوان أبي الأسود الدؤلي تح الشيخ محمد حسن آل ياسين بيروت ١٩٧٤م .
– ديوان امرئ القيس تح محمد أبو الفضل – القاهرة ١٩٦٩م .
– ديوان أمية بن أبي الصلت تح عبد الحفيظ السطلي. دمشق ١٩٧٤م
– ديوان أوس بن حجر تح د. محمد يوسف نجــم – بيروت ١٩٦٠م
– ديوان تأبط شراً تح . على ذو الفقار شاكر – بيروت ١٩٤٨م .
– ديوان أبي تمام – شرح التبريزي تح محمد عبده عزام دار المعارف بمصر ١٩٦٥م .
– ديوان جرير تح نعمان أمين طه – دار المعارف بمصـــر .

– ديوان الحطيئة تح نعمان أمين طه – القاهرة ١٩٥٨م .
– ديوان حميد بن ثور تح الميمني – دار الكتب المصرية ١٩٥١م .
– ديوان دريد بن الصمة – محمد خير البقاعي – دمشق ١٩٨١م .
– ديوان ذي الرمة تح عبد القدوس أبو صالح – دمشق ١٩٧٢م .
– ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) نشره وليم بن الورد لايبزك ١٩٠٣م .
– ديوان زهير بن أبي سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٧٣هـ .
– ديـوان الشماخ تح صلاح الدين عبد الهادي دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
– ديوان الطرماح تح د. عزة حسن – دمشق ١٩٨٦م .
– ديوان عبيد بن الأبرص تح د. حسين نصّار – القاهرة ١٩٥٧م .
– ديوان العجاج تح د. عبد الحفيظ السطلي – دمشق ١٩٧١م .
– ديوان قيس بن الحطيم تح – ناصر الدين الأسد – بيروت ١٩٦٧م .
– الزاهـر فـي معانـي كلمات الناس لابن الأنباري تحقيق د. حاتم الضـامن – الجمهوريـة العراقية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م دار الرشيد للنشـر .
– سـر صناعة الإعراب دراسة وتحقيق حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ط أولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
– السـير الحثيث في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال ط أولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م – نادي أبها الأدبي .
– شرح التسهيل لابن مالك تح عبد الرحمن على السيد . محمد بدوي

المختون – ط أولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – دار هجر للطباعة والنشر .

- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح – لجنة إحياء التراث بالجمهورية العراقية .
- شرح الجمل لابن هشام دراسة وتحقيق على محسن مال الله – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شرح الرضي على الكافية – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – " ثالثة ١٤٠٢ – ١٩٨٢م .
- شرح شذور الذهب لابن هشام ط دار الفكر .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح عبد المنعم هريدي – مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة .
- شرح المقرب لابن عصفور د. علي فاخر ط أولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م – دار الطباعة المحمدية – القاهرة .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك . تح محمد فؤاد عبد الباقي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- الصاحبي لابن فارس شرح وتحقيق السيد أحمد صقر – سلسلة الذخائر ٩٩ يوليو ٢٠٠٣م .
- الكتاب لسيبويه – ط / بولاق ، وهارون ، ط ثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م . مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الكشاف للزمخشري ط دار المعرفة .

- الكامل للمبرد – مكتبة المعارف – بيـــروت .
- لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف .
- مجمـــع الأمـــثال للميدانـــي تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط عيسى الحلبي .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة .
- المدارس النحوية – شوقي ضيف . ط / الرابعة – دار المعارف .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية – إميل بديع يعقوب – ط أولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- معانـــي القرآن للأخفش دراسة وتحقيق عبد الأمير أمين الورد . ط أولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – عالم الكتب – بيروت .
- معانـــي القـــرآن للفراء تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعلى النجدي ناصف – وغيرهما – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م
- المقتضب للمبرد تح محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٩٩م المجلس الأعلى للشئون الإسلاميـــة .
- مغني اللبيب لابن هشام – تحقيق مازن المبارك وزميله(ط ١– ٦) ١٩٦٤م – ١٩٨٥م – بيروت دار الفكر .
- النحو والصرف بين الحجازيين والتميميين .
الشريف البركاتي – المكتبة الفيصليـــة .
- نشـــأة النحو للطنطاوي – تعليق د. عبد العظيم الشناوي ، والكردي ط . ثانية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
- هشـــام بن معاوية الضرير د. تركي العتيبي ط أولى ١٤١٦هـ –

١٩٩٥م - السعوديــــة .
- همــع الهوامــع للسيوطي تح أحمد شمس الدين - منشورات محمد على بيضون - ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .

❁❁❁❁❁❁

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
القسم للأول : الدراسة	١-٢٩
التعريف بالمؤلف – حياته ونشأته .	١
شيوخــــه .	٣
وفاته – اتجاهه النحـــوي .	٤
أسلوبه ومصطلحاتــــه .	٨
إعراباتــه .	١٣
موقف المؤلف من أدلة النحــــو .	١٧
السماع والقياس – الإجمـــاع .	١٨
العلـة عند المؤدّب .	١٩
المبحث الثاني : بين يدي الكاتـــب .	٢١
محتـــوى الكتـــاب .	٢٣
مصادر الكتـــاب .	٢٤
شواهـــد الكتـاب .	٢٥
الأشعار والأرجـــاز .	٢٨
أهمية الكتـــاب .	٢٨، ٢٩
القسم الثاني : المسائل النحوية في دقائق التصريف .	
الفصل الأول : الكلام ومكوناتـــه .	
أقسام الكلام	٣١
حد الاسم .	٣٤

حد الفعـــل .	٤٢
حد الحـــرف .	٤٦
أقسام الاســـــم .	٤٧
الأسماء المضمـــــرة .	٤٨
اللغات في أنـــــا .	٤٩
هو واللغات فيـــه .	٥٢
الأسماء المبهمــــة .	٥٦
أسماء الإشارة للمؤنث .	٦٤
الذي واللغات واللغات فيهما وجمعهما .	٧١
اللغات في تثنية الذي وجمعها .	٧٥
جمع التي .	٨٠
الفصل الثاني : الإعراب والبنـاء .	
الأفعـــــــال .	٨٣
أقسام الماضي .	٨٨
بناء الماضي مع الضمائـــــر .	٩٥
الفعل المضــــــارع .	٩٩
علــــة رفع المضـــارع .	١٠٧
نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعيــة .	١١١
النصب على الصـــــرف .	١٢٤
نصب المضارع بـــ كي ولامها وأن وحتى .	١٣٠
كيمـــــا وكمـــا .	١٣٢

نصب المضارع بـ حتى وإن ولام الجحود .	١٣٤
لـــــن	١٣٤
لام الجحـــود .	١٣٥
حتـــى	١٣٦
إذن	١٣٧
جواز المضــــــارع .	١٤٢
فعل الأمـــر .	١٤٧
أسماء الأفعـــــال .	١٦٥
هلـم وهـــاك .	١٧٠
تقديم الأفعال وتأخيرهـا .	١٧٤
الفصل الثالث : المشتقـات .	
أفعل التفضيــــل .	١٨٧
المصـــــــدر .	١٩٢
الخلاف في المصدر بين الاسمية والفعليــة .	١٩٦
نيابة المصدر عن فعلـــه .	٢٠٠
معنى لبيــك واشتقاقــه .	٢٠٣
سعديــــك .	٢٠٧
حنانيـــك .	٢١٠
دواليـــك .	٢١٢
حذاريـــك .	٢١٤
سبحان اللـــه .	٢١٤

ريحـــــان اللـــه .	٢٢٢
سلاما لفـــــلان .	٢٢٣
عجبا لفـــــلان .	٢٢٥
مرحبـــا وأهلا وسهلا .	٢٢٦
فاها لفيـــــــك .	٢٢٨
ترباً وجنـــــدلا .	٢٢٩
عمرك الله قـــــم .	٢٣٠
هنيئا لك ما قلـــــت .	٢٣٢
عذيرك من فلان .	٢٣٥
سماع الله أنك تظلمنـــــي .	٢٣٨
الفصل الرابع : الإضمار والحذف .	
إضمار الأسمــــــاء .	٢٤١
حذف المبتدأ .	٢٤٧
إضمار الفعل المستعمل إظهاره مع الاستفهام .	٢٥١
إضمار الناصب مع غير الاستفهـــام .	٢٥٦
إضمار كان مع اسمها بعد إنْ .	٢٦٤
التعاوز بين إنْ وإما .	٢٧١٠
الفصل بين إنْ الشرطية والفعل .	
خاتمة البحث	٢٨٤-٢٨١
أهم المصادر والمراجع .	٢٨٥
فهرس الموضوعـــات .	٢٩٢